جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

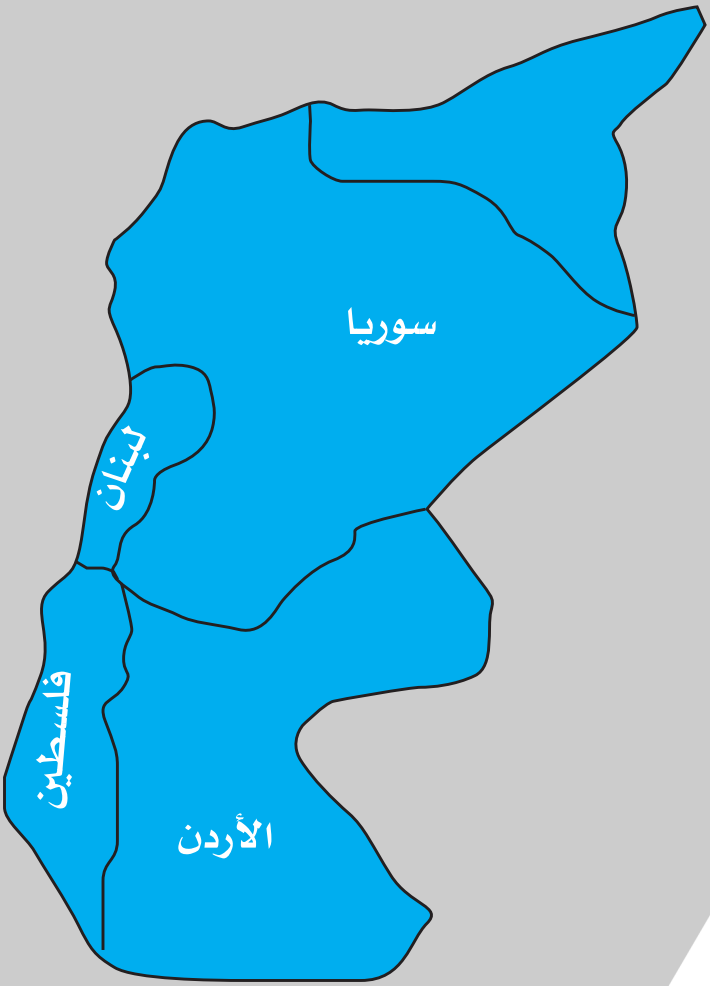

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الثاني

بلاد الشام

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الثاني

بلاد الشام

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

بلاد الشام

الفهرس

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
2	المشهد السوري خلال عام 2023: قلق ووهم الاستقرار	مركز عمران للدراسات الاستراتيجية أ. معن طلاع	11
3	التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع (العام 2023) لبنان على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. عماد الحوت	30
4	التهديدات الحدودية.. تحدي الأردن الأبرز في 2023 و2024	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. عاطف الجولاني	49
5	تقرير الحالة الفلسطينية (طوفان الأقصى: عملية التغيير الشاملة في الأراضي الفلسطينية، ما بين الانعكاسات والتداعيات والاحتمالات)	مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية – فلسطين د. إياد أبو زنيط أ. سليمان بشارات	72

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

المقدمة

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمـد سالـم الراشـد

رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

المشهد السوري خلال عام 2023: قلق ووهم الاستقرار

أ. معن طلّاع

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

تمهيد

منذ دخول المشهد السوري سيناريو «تمترس الجغرافية» وهو يشهد تفاعلات وتطورات متعددة؛ سواء على مستوى إعادة التشكل البنيوي للفواعل المحلية، أو على مستوى خارطة المواقـف والمصالح الدولية أمنياً وسياسياً؛ ويشكل قياس أثر هذه التفاعلات والتطورات علـى الاتجاهـات العامـة للمشهد السوري محل اختبـار دائم؛ فهو إمـا: سيثبت ديناميات التجميـد ويفرضـ جملة من الاستحقاقـات السياسية والأمنيـة «والتنموية»على المستوى الوطني أو المحلياتي وستكون هنا فرضية «مركز لا يتحكم بأطرافه» أو فرضية «لامركزية أمر واقع» مقياساً لمدى تطور هذا السيناريو من عدمه، أو: سيراكم مؤشرات أمنية تفضي لانزلاقات تختبر الحدود المتشكلة سواء تقليصاً أو زيادة بمساحة مناطق النفوذ، وسيكون للجهـة المتمددة فرصاً لزيـادة شروط تفاوضها في إطار «التسويـة السياسية». وفي كلا الأمريـن سيكـون المآل السياسي للمشهد إطاراً للمتابعـة والترقب، لا سيما في ظل تأثره بالتطورات والمتغيرات الدولية وعلى رأسها زلزال شباط والعدوان الاسرائيلي على غزة.

وانطلاقـاً مـن إدراك المؤشـرات الدالة على تطـور الاتجاهات العامـة وما ستحدثه مـن تحولات دافعـة لسياسات محلياتية وعلـى مختلف الصعد؛ يركـز التقرير أدناه على مؤشـرات الحركـة السياسية والامنيـة والاقتصادية في سورية وتبيـن سياسات الفواعل المحليـة والخارجية من خلالها، وسيستند التقرير على إحاطات مركز عمران للدراسات الاستراتيجية للمشهد السوري الشهرية.[1]

بين العزلة الدولية والتطبيع... مبادرة عربية ضبابية

خلال عامي 2022 و2023، زاد معدل تحركات إيران وروسيا الدافعة لتقارب النظام مع دول الإقليم والمحيط العربي وحتى استعادته الشرعية الدولية، سواء مع تركيا ضمن المسار الثلاثي موسكو دمشق

(1) – للاطلاع على أحاطات المركز الشهرية خلال عام 2023، انظر الرابط :
https://www.omrandirasat.org/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/content/40-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9/

أنقـرة الـذي انضمـت إليه طهران لاحقاً مع احتمال إضافة دول عربية إليـه، وهو المسار المتعثر حتى اللحظـة وإن ارتفع مستواه من التنسيق الأمني إلـى الدبلوماسي على المستوى الوزاري، لتباين مصالح الأطـراف فيه سواء لجهة عدم رغبة النظـام بإعطاء مكاسب انتخابية للرئيس التركي قبيل الانتخابات أو لجهـة اشتـراط الانسحـاب التركي من الأراضي السورية وهو ما ترفضـه تركيا لما يشكله من خطر علـى أمنهـا القومي في ظل عـدم قدرة النظام على ضبط الحدود مع التخـوف من استثماره في توسع ميليشيـات تابعـة لحـزب العمـال الكردستاني ناهيك عن التخـوف من موجات لجـوء جديدة في حال سيطـرة النظـام على تلك المناطق، بالمقابل استخدمت تركيا ورقة التقارب مع النظام مع إدراكها عدم قدرته على الضبط كنوع من الضغط على الولايات المتحدة إضافة لورقتي انضمام فلندا والسويد للناتو والقيام بعمليات عسكرية جديدة مقابل تقديم تنازلات تضمن أمنها في شمال شرق سورية.

بينمـا حظـي مسار تقارب الـدول العربية مع النظـام بتقدم ملموس، إذ تلاقت فيـه مساعي حلفاء النظـام مع التوجـه الإقليمي القائم على احتـواء الصراعات ضمن حدودها واستعـادة الاستقرار على حسـاب إيجاد الحلول، ومحاولة اختصار القضية السورية باحتـواء أخطارها الأمنية الإقليمية، خاصة مع وجود سياق إقليمي مواتٍ يتمثل في التقارب العربي التركي والتقارب السعودي الإيراني -وقد يكون أحد أسباب التعجيل بالتقارب مع النظام- والسير باتجاه التطبيع العربي الإسرائيلي.

إضافة إلى تبعات الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية في شباط 2023 والذي تجاوزت أبعاده الكارثة الإنسانيـة وتبعاتهـا الاقتصادية، محدثاً زلزالاً سياسياً أعاد خلط الأوراق ورجح الكفة الإقليمية لصالح النظـام الـذي استغل الكارثة المتركزة خـارج مناطق سيطرته ليتلقى المساعـدات والدعم الاقتصادي ويطالـب بتخفيف العقوبات، ثم السمـاح بإخال المساعدات الإنسانية لمتضـرري الزلزال عبر معبري الراعـي وبـاب السلامة وتجديد الإذن لذلك كل ثلاثة أشهر، ليمهد ذلك الطريق أمام روسيا لإنهاء آلية إدخـال المساعدات الإنسانية عبر الحدود فـي تموز 2023 وإحالة الأمر للنظام لفرض شروطه ومنها «عدم تسليمها للكيانات الإرهابية، والتنسيق مع الهلال الأحمر» مقابل منحه الإذن بدخولها كل 6 أشهر وهو ما رفضته الأمم المتحدة وعدد من الدول مما زاد فجوة وصول المساعدات فضلا عن عدم كفايتها أصلا.

كمـا مهـد الأرضية الملائمة للدول الساعيـة للتطبيع لإيجاد الذريعة المواتيـة لإعادة العلاقات مع النظـام عبر مداخل عدة أبرزها إظهار قدرة الفواعل الإقليمية -خاصة السعودية- على قيادة المنطقة وحـل أزماتهـا بعيداً عن المصالـح الأمريكية في محاولـة لإيجاد هوامش حركـة وتوازنات جديدة في

المنطقة عبر تبني «المبادرة العربية» انطلاقاً من «فكرة الحوار مع الأسد بدل عزله للتوصل إلى الحل الشامل».

بـدأت إرهاصـات هـذا الانفتاح العربي مـن تبادل الزيـارات الأمنية والوزارية بين عـدد من الدول العربيـة والنظام، تلاه افتتاح السفـارات أو القنصليات في بعض العواصم العربية مثل تونس والرياض، لتأخـذ منحـى جدياً عند دعوة بشار الأسد لحضور قمة جدة في أيـار الماضي واستعادة النظام مقعد سوريـة في الجامعة العربية الشاغر منذ عـام 2011، ثم تشكيل «لجنة الاتصال الوزارية العربية» التي تضم السعودية ومصر والأردن والعراق ولبنان والأمين العام للجامعة العربية للحوار المباشر مع النظام للتوصـل إلـى حل الأزمـة على مبدأ خطوة بخطوة التزاماً بتنفيذ بنود بيـان عمّان، وتتمثل أولوياتها في قضايـا الأمـن -خاصة ضبط تهريب الكبتاغون الذي يشكل أولويـة أردنية- ومكافحة الإرهاب والملف الإنسانـي خاصـة قضية اللاجئيـن، مع دفع العمليـة السياسية وفقـاً للقرار الأممـي 2254 بدءاً من استئناف عمل اللجنة الدستورية.

وقـد افتقـدت المبادرات العربية للمعرفة الكافية بتطورات الوضـع السوري وقدرات الأطراف على فرض الحلول فيه، وغياب الرؤيـة الاستراتيجية وعدم امتلاك الأدوات الملزمـة والبدائل الناجعة في الضغط على النظام في حال عدم التزامه، وهو ما تجلى عند توقف اجتماعات اللجنة منذ آب الماضي نتيجـة الاستيـاء العربي من عدم قيام النظام بأية خطوات حقيقية في هـذا الصدد مما أفرغ المبادرة مـن مضمونهـا وساعد النظام على استغـلال المكاسب السياسية المقدمة له مـن قبل الدول المتمثلة بكسر عزلته وإعادة الاعتراف بشرعيته دون تقديم تنازلات أو تحقيق تقدم في أي ملف، وقد أدى تعثر المبـادرة إلـى تحول الفعل العربي بعدها مـن التنسيق الجماعي إلى التنسيـق الثنائي -وهو ما يفضله النظام كونه أكثر جدوى اقتصاديا وسياسيا ولا تترتب عليه التزامات جدية- فأصبحت تحركات الأردن مرتبطـة بأمن حدودها، بينما زادت السعودية مستوى التنسيق مع النظام دون اشتراط تقديمه تنازلات ملموسة، وسط استمرار التحفظ المصري، والرفض القطري الكويتي.

شـكل عـام 2023 شبـه انفراجة نسبيـة على صعيد التمثيـل الدبلوماسي للنظـام ومحاولات كسر عزلته الإقليمية والدولية، سواء لجهة الممثليات التي أعيد افتتاحها أو الزيارات التي قام بها الأسد أو ممثلوه أو تلك التي استقبلها، ورغم زيارته سلطنة عمان في أول زيارة معلنة له خارج البلاد منذ 2011، وزيارتـه الصيـن لأول مرة منذ 2004 وروسيا لأول مرة بعد غزو أوكرانيا، ومشاركة ممثليه بقمة المناخ في الإمارات والمنتدى العام للاجئين في جنيف ومؤتمر الطاقة في الدوحة، بينما زار الرئيس الإيراني

سوريـة لأول مـرة منـذ 13 عاماً قبيل الانفتاح العربـي على النظام للتأكيد على تمسـك إيران بنفوذها ومكتسباتهـا فـي سورية، مع استمرار زيـارات مسؤولين روس إلى سوريـة؛ إلا أن أيا من تلك الزيارات أو المشـاركات لا يعتبر خرقـاً غير متوقع فكل الزيارات كانت مع حلفائه أو نتيجة الانفتاح العربي على النظام أو مشاركات عامة سبق وأن شارك بمثلها.

فيمـا استمـر الموقف الغربـي معارضاً للتطبيـع أو «التطبيع المجاني» على الأقـل، تؤكد على ذلك التصريحـات الغربية وبعض الخطـوات المتخذة في دراسة مشروع قرار مناهضة التطبيع في الولايات المتحدة، إضافة إلى إصدار مذكرة اعتقال فرنسية بحق بشار الأسد لا تزال قيد التداول، وكذلك إقدام كندا وهولندا على فتح دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي بحق النظام لارتكابه جرائم حـرب وانتهاكـه القانون الدولي، ومن شأن تلك المسارات إحبـاط تحركات الأسد المستقبلية مهما بلغ مستوى التطبيع فيما لو استكملت الإجراءات القانونية اللازمة.

عملية سياسية متعثرة وفواعل محلية تحاول تثبيت وجودها

يزيد من تعقيدات الملف السوري بُعد احتمالية التوصل إلى حل سياسي وتعثر العملية السياسية التي لـم يتبـق من مساراتها حالياً سوى اللجنة الدستورية -بغض النظر عن تعثر مسارها نفسه-، وقد شهدت الأخيرة بدورها تعطيلاً منذ انعقاد جولتها الثامنة منتصف عام 2022 أعاق عقد جولتها التاسعة المقررة في تموز 2023 رغم محاولات لجنة الاتصال العربية دفع المسار السياسي ثم إعلانها استئناف الجولات نهاية العام مع تغيير مكانها من جنيف إلى عُمان استجابة للمزاعم الروسية «بعدم حيادية جنيف»، إلا أن تعنت النظام وعدم استجابته للمبادرة العربية وعدم إرادته تقديم أي تنازل خاصة بعد التقارب العربي معه ما اعتبره دليلاً على انتصاره؛ أوصل العملية السياسية إلى مفترق طرق وفقاً لبيدرسون.

فيمـا انعقدت جولتان بصيغـة أستانا، قد تكون الجولة 20 آخر جولة في كازاخستان (التي اعتبرت أن أستانا «حققت هدفها بخروج سورية التدريجي من العزلة في المنطقة» ولا يتفق ذلك مع رؤية الدول الثلاث في استمرار المسار، بينما يعكس رؤية النظام الذي يعتبر المسار الرباعي كافياً دون وجود وفد المعارضـة) وشـدد البيان الختامـي على استكمال خارطة طريق التطبيع بيـن تركيا والنظام وركز على شمـال شرق ومناطق خفض التصعيد، ورفض العقوبات وتوسيع المساعدات الإنسانية وعدم تسييسها والترحيب بسماح النظام بإدخالها، تلتها الجولة 21 على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة دون بيان ختامي.

من جهته، واجه النظام حنقاً شعبياً متزايداً بسبب السخط على ممارساته وتدهور الوضع الاقتصادي في مناطقه وانتشار الفوضى وشبكات التهريب، مقابل لا مبالاة النظام التي عبر عنها الأسد في مقابلة تلفزيونية مع قناة CNN قلل فيها من أهمية المبادرة العربية واعتبر العلاقات السياسية غير كافية ما لم تدعم الدولة السورية لتستطيع ضبط حدودها، وتأكيده على عدم ربط مشاريع التعافي المبكر وإعادة الإعمار وبالتالي قضية عودة اللاجئين بالأوضاع الأمنية والسياسية وإنما بكونها حاجة اقتصادية واستمر بتمسكه بسردية العقوبات الاقتصادية كسبب مباشر للأزمات في حين قام برفع الدعم الحكومي عن مواد أساسية، مما تسبب بتحول موجات الغضب إلى محاولات تحرك معارض في الساحل ومظاهرات في درعا ومظاهرات مستمرة في السويداء تحمل مطالب سياسية واضحة وبدعم من شخصيات دينية واجتماعية مؤثرة. حاول النظام احتواء الغضب الشعبي في الساحل عبر تغيير المحافظ أو الضبط الأمني أو التلاعب بالشبكات الاقتصادية، أما في السويداء فكان تركيزه ألا ينتشر الحراك خارج المحافظة معوّلا على ملل المتظاهرين وإمكانية إطباق حصارهم اقتصادياً في حال تطلب الأمر، أما على صعيد التشريعات والقوانين فقد ألغى النظام محكمة الميدان العسكرية وأصدر مراسيم تتعلق بالخدمة العسكرية وعفواً عاماً لكنه لا يشمل معظم المعتقلين السياسيين، ويندرج ذلك ضمن إطار التحركات الشكلية لتحسب كخطوات «إصلاحية» من قبله دون أن يضطر لتقديم ضمانات حقيقية.

أما أجسام المعارضة الرسمية، فقد ضاقت هوامش حركتها أكثر نتيجة تعثر العملية السياسية من جهة، وتقارب عدد من الدول مع النظام واعتبارهم إياه الطرف الوحيد الممثل رسمياً عن السوريين، ليقتصر عملها خلال هذا العام على محاولات فتح آفاق سياسية، والتحرك الدبلوماسي عقب صدور تقرير إدانة النظام باستخدام الكيماوي في دوما 2018، ثم جولات دعم المناطق المتضررة من الزلزال، مع جهود محدودة فيما يخص محاولات الحد من التطبيع أو السعي لتطبيق 2245 اقتصرت على الهوامش المتاحة، وزيارات التحشيد لوقف التصعيد العسكري في إدلب، فيما شكل حراك السويداء فرصة مهمة لاستعادة زخم القضية لم يكن التعاطي معها على المستوى المطلوب. داخليا، واجهت أجسام المعارضة تحديات تتعلق بهيكلتها وانتخاباتها وتدوير الشخصيات البارزة فيها بين المناصب، مما أثار موجة غضب شعبية تجاهها، إضافة لضعف أداء الحكومة المؤقتة وعدم استقلال قرار تلك الأجسام تبعاً لمحددات الدول.

وفي شمال شرق سورية، اتسمت محاولات الإدارة الذاتية بالبراغماتية، فمن جهة أولى حاولت استمالة قوى معارضة كخطوة استباقية لاحتمال تطبيع تركي مع النظام على حسابها، إذ تعاونت مسد

مـع «حـزب التحالف السـوري الوطني» الذي افتتح مقاراً له في مناطقها، ومـع «هيئة التنسيق الوطنية لقـوى التغييـر الديمقراطـي» حول بناء جبهـة معارضة تتبنى «مشـروع التغيير الوطنـي الديمقراطي» المتضمن خمسة مبادئ أساسية لإنجاح حل سياسي بمشاركة «القوى السياسية الوطنية الديمقراطية» وفـق قـرار مجلـس الأمن 2254، دون أن يغير هـذا التعاون من مواقف الإدارة شيئـاً. ومن جهة ثانية، أبـدت إمكانيـة الحوار مع النظام والتعاون معه بشروطها مع احتماليـة انضمام قواتها للجيش السوري بمحددات تناسبها لكن تعنت النظام وفقاً لمظلوم عبدي يعيق إمكانية ذلك.

داخليـاً، واجهـت الإدارة الذاتيـة احتجاجـات شعبية تركزت فـي دير الزور وانتشـرت بين العشائر العربيـة في عدة مناطق ضمن «الإدارات المدنية» احتجاجا على تحكم قسد بالمنطقة ومواردها وسوء إدارتهـا واستبعـاد المكـون العربي وتهميش مطالبـه والاكتفاء بتمثيله من خـلال شخصيات مقربة من الإدارة، وقد سيطرت قسد على الحراك عسكرياً مع وعود بإعادة هيكلة المجالس المحلية والاستجابة لمطالـب السـكان المحليين. وقد بدت ملامـح هذه الاستجابة في المؤتمر الرابـع لمسد عند انتخاب مجلـس جديـد برئاسة مشتركة تراعي التوازن العشائري متمثلا بشخصية «محمود المسلط» مع وجود شخصيـات مـزكاة من PYD وإلغـاء منصب «الرئيس التنفيذي» الذي شغلتـه إلهام أحمد منذ تأسيس المجلس عام 2015.

كمـا تم إقرار العقد الاجتماعي لـ«الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم شمال وشرق سوريا» الذي اعتبر مناطق سيطرة قسد «إقليما» في كونفدرالية، على أن يتبع إقراره إجراء انتخابات عامة خلال عام 2024، وتعتبر صيغة العقد بمثابة دستور أكثر من كونه عقداً اجتماعياً، إذ تم فرضه من الحزب الحاكم وبمـا يعكـس رؤاه لا الرؤى المحلية ولم يقم على مشاورات تعبر عـن المكونات المجتمعية بين السكان المحليين، ناهيك عن الفجوة بين نص المواد والتنفيذ، حتى فيما يخص اللامركزية كأحد أهم مطالب الإدارة الذاتية لكنها غير مطبقة في مناطق حكمها التي تتسم بالمركزية الشديدة.

حرب غزة وتداعياتها على المنطقة... احتمالات مفتوحة

شكلـت عمليـة «طوفان الأقصى» مفاجأة غير متوقعة أحدثت إرباكاً على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وعلى عكس السياق الإقليمي المتجه نحو احتواء الصراعات وتقليل المشاكل بغض النظر عن الحلـول؛ جـاءت العملية لتخلط الأوراق مجدداً وتخلق مخاوف جدية مـن توسع الحرب أو انتقالها إلى ساحـات أخـرى أو عودة فواعل ما دون الدولة إلى الواجهة وظهور تنظيمات جديدة، ناهيك عن الكارثة

الإنسانية الحاصلة وما تتطلبه من مواقف حاسمة لم تقم بها دول الإقليم.

على الصعيد السوري، شكلت الحرب على غزة مخاوف من انتقالها إلى الساحة السورية أو اللبنانية أو انجـرار أي طـرف للمشاركـة، خاصة انخراط إيـران والميلشيات التابعة لهـا وبالتالي النظام كجزء مـن «محـور المقاومة»، إلا أن الموقف الإيراني نأى بنفسه عن المشاركة مكتفياً بالتصريحات والتهديد وإعـلان دعم بعضـ التحركات المناوئة كالحوثيين في اليمن وحزب اللّه الـذي اكتفى ببعض الضربات الصاروخيـة غيـر المؤثرة وكذلك بعض الصواريخ المطلقة مـن الجولان من باب حفظ ماء الوجه، وقد التـزم النظام بالموقف الإيراني واستجاب للتهديدات الإسرائيليـة واكتفى بالتصريحات بلغة منضبطة حـذرة حول أحقيـة القضية الفلسطينية والعدوان الغاشم والعالم المتآمـر متجاهلاً «حماس» -التي لا يزال موقفه منها ثابتا رغم تطبيعها العلاقات معه- معتبراً أنها لا تعبر عن القضية، واقتصرت مشاركة النظـام في قمـة الرياض حول غزة على إلقاء كلمة وعدم التحفظ على أي بند من بنود البيان الختامي بما فيها عبارات: حل الدولتين وقتل المدنيين من الجانبين وإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل -الأمر الذي تحفظت عليه دول أخرى كتونس والعراق والجزائر بينما تحفظت إيران على اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للفلسطينيين- فيما منع النظام خروج مظاهرات شعبية منددة بالحرب في مناطقـه بخـلاف ما جرت عليه العادة مكتفياً بوقفات محددة منظمـة من قبل النقابات بإشراف حزب البعث والأجهزة الأمنية، وقد يعزا ذلك لتخوفه من تحول المظاهرات إلى مظاهرات معارضة له.

أما المعارضة الرسمية، فقد كان موقفها ضعيفا ومترددا ومتأخرا، إذ أصدر الائتلاف بيانات عامة تتضامن مع الضحايا وأخرى تدين الهجمات الإسرائيلية خاصة بعد استهداف المشفى المعمداني الذي أدانتـه الحكومـة المؤقتة، بينما تجاهلت هيئة التفاوضـ الحرب باستثناء فقرة من بيان ختامي لدورتها الاعتيادية في جنيف وتغريدة لرئيس الهيئة، ويعزا ذلك التحفظ للتخوف من ردود الفعل وخسارة الدعم الغربـي -آخـر ما تبقى مـن دعم سياسي للقضيـة السورية-، إضافة للموقف مـن حماس التي أعادت علاقاتهـا مـع النظام. في حين كان موقف هيئـة تحرير الشام متقدما على الصعيـد الرسمي كبيانات تدعـم القضية الفلسطينيـة دون ذكر حماس وفعاليات رسمية وجمع تبرعات عن طريق الأوقاف، بينما شهدت مناطق المعارضة شمال حلب وإدلب مظاهرات شعبية عارمة داعمة للقضية الفلسطينية.

بينما لم تعبر قسد عن موقف رسمي من الحرب، باستثناء تصريح حيادي للرئيسة التنفيذية السابقة لمسـد إلهـام أحمد تضامنت فيـه مع الضحايا من الجانبين ولم تتخذ موقفـا من العدوان مبدية القلق من توسع الحرب، وذلك على الرغم من موقف التنظيمات الكردية المؤيد للقضية الفلسطينية تاريخياً،

ويعـود ذلـك للتخوف من موف الحليف الأمريكي والموقف من حماس المقربة من تركيا وعدم الرغبة بإبداء مواقف لا تتعلق مباشرة بتثبيت مشروع الإدارة الذاتية.

أزمات النظام الأمنية البنوية والوظيفية

مـع تحوُّل حرب غزة إلى نقطة انعطاف دوليـة، ألقت الحرب بتداعياتها على الساحة السورية التي توجيه رسائل وتصفية حسابات بين إسرائيل وإيران بشكل رئيسي، مقابل نأي النظام بنفسه عن الحرب بالتزامـن مع تحذيـرات إسرائيلية للأخير بعواقب انخراطه. في هذا السياق، تعرَّضت قواعد التحالف الدولـي لاستهدافـات متكررة، متوازية مع سلسلة الهجمات التي بدأت تنفذها وكلاء إيران في المنطقة ضـد أهداف أمريكية وإسرائيلية من لبنان واليمن والعراق وسورية. بالإضافة إلى استهدافات محدودة كمـاً ونوعـاً من الجنوب السـوري تجاه الجولان. بالمقابـل، كثَّفت إسرائيل ضرباتهـا على مواقع قوات النظام والميليشيات الإيرانية على مستوى البنية التحتية لا سيما المطارات، وعلى مستوى الشخصيات القيادية وأبرزها اغتيال رضى موسوي المسؤول الإيراني الأبرز في سورية، وذلك ضمن سعيها لتقويض سعي الميليشيات الإيرانية لتعزيز مواقعها عقب عدوان إسرائيل على غزة، وإظهار قدرتها واستعدادها العسكري على مختلف الجبهات.

مـن جهة ذاتية، شهدت البنيـة الأمنية للنظام تحديَّات أمنية متعددة شملت تفجيرات واغتيالات في مواقـع تعتبر من مناطـق النظام «الآمنة» كمحافظتي حمص وريف دمشـق. وبرز هجوم الكلية الحربية بالطائرات المسيرة التي قُتل فيها 123 من صفوف النظام بينهم عمداء. من ناحية النتيجة، فإنَّ الهجوم يمثِّل تحدياً لقدرة النظام الأمنية وفجوة أمنية واضحة، وتحدِّياً لاحتكار لاحتكار روسيا والنظام الفضاء الجـوي غـرب الفرات، وتحدِّياً للتفـوق الجوي للدول في ظـل تطوُّر القدرات العسكريـة في استخدام المسيرات من قبل فواعل ما دون الدولة في سورية والمنطقة عموماً.

أمـا داخـل مناطـق سيطرة النظام فقـد شهدت محافظة السويـداء انتفاضة وحـراك شعبي شكل تحديـاً واختبـارا حقيقياً لسردية النظـام التي تعتمد على إدعاء انتهاء الأحـداث وقدرته على التحكم، إذ يعتبـر الحـراك الشعبي في السويـداء أحد أبرز التحديات التي بدأت تواجـه النظام في 2023. إنَّ طبيعـة الحـراك تحمل بعداً وطنياً يتجلَّى بتبنِّي مطالب علـى مستوى وطني وشعارات انتفاضة 2011، وبعـداً محليـاً يتَّضح بالرمزيات الدينية والمحلية، ما يجعل الحراك متمايزاً بذاته. تبرز أهمية الحراك فـي تحديهـا لسردية النظـام القائمة علـى عنصر «حماية الأقليـات» وهو ما يفسر منحـه خصوصية

للمحافظـة، الأمر الـذي قيَّد قدرته على استعمال الحل العسكري في المحافظة. تعتمد مقاربة النظام تجاه السويداء على عنصرين أساسيين:

1. شيطنـة الحـراك إعلامياً عبـر إضفاء تهم العمالـة والانفصالية عليه بهـدف تحييد فئات من الحاضنة في السويداء وعزل وتشويه صورة الحراك وطنياً.

2. والتعويل على عامل الوقت في الضغط على الحاضنة الشعبية في السويداء عبر القطع النسبي للخدمات واستغلال الحالة المعيشية الصعبة وتصوير الحراك كمعطِّل للحياة المعيشية الاعتيادية في المحافظـة مـن جهة والسعي لتفكيـك الحراك عن طريق توظيف الخلافات بيـن المرجعيات الدينية-المجتمعيـة فـي المحافظة مـن جهة أخرى. من ناحية النتيجة، إن حدود تأثيـر الحراك بشكله الحالي فـي السويـداء فقط محدودة، إلا أن ذلك لا يلغي الأهمية الاستراتيجية للمحافظة كعقدة لملفات أمنية مهمة: قربها من التنف، وكونها ممر لنشاطات التهريب(السلاح، المخدرات).

وبهـذا السيـاق لا يمكن إغفال حركية داعش وملف المخدرات وأمـن الحدود، فرغم اغتيال الزعيم الرابـع لتنظيـم الدولـة من قبل جهـاز الاستخبـارات التركية، مـا زال التنظيم يشكِّل خطـراً أمنياً في الجغرافيـة السوريـة وعالمياً، مع التصاعـد في عدد ونوعية العمليات التـي ينفذها لا سيما في الربع الأخيـر مـن العام الفائت، حيث أدَّت عمليات التنظيم ضد قوات النظام في البادية السورية إلى تصعيد جوي روسي هو الأبرز ضد التنظيم خلال 2023.

ولضبـط السيولـة الامنية التي يفرزهـا ملف المخدرات، غيرت الأردن قواعـد الاشتباك مع تنامي خطر شبكات تهريب المخدرات والأسلحة المدعومة من قبل النظام وإيران على حدوده الشمالية على مستـوى عـدد هذه المجموعـات وقدراتها التكنولوجيـة والعسكرية وعدم فعاليـة التواصل الأردني مع النظـام فـي تحقيق نتائج ملموسة علـى المستوى الأمني، بدأت الأردن منـذ أيار/مايو باستخدام القوة وتنفيـذ غارات جويـة داخل الحدود السورية، بالإضافة إلى تقديمه طلـب للولايات المتحدة بالحصول على منظومة باتريوت وتنفيذ تدريبات عسكرية على التعامل مع خطر الطائرات المسيرة.

خارج مناطق سيطرة النظام: محاولات ضبط وتحكم

وفيمـا يرتبـط مناطـق سيطـرة «الإدارة الذاتيـة شمال شـرق سورية، فقـد شهدت قـوات سورية الديمقراطيـة «قسـد» عدة تحديات أبرزها انتفاضة العشائر التـي اندلعت عقب اعتقال رئيس مجلس ديـر الـزور العسكري «أبو خولة» واستمرارهـا بديناميات مختلفة تعكس إشـكالاً بنيوياً في قدرة قسد

علـى استيعاب المكون العربي، ومظلومية عشائرية نتيجة هيمنة كوادر حزب العمال على مفاصل إدارة قسد. على أرض الواقع، تحوَّل الحراك مواجهة شبه صفرية هدفها السيطرة الجغرافية وإحداث نصر ومكاسب ملموسة إلى عمليات صغيرة نسبياً ومتفرقة على شكل حرب العصابات هدفها إبقاء الحراك حيَّاً وزيادة التعبئـة العشائرية العربية. بالمقابل، فإنَّ الغياب الحالي لـلإرادة الأمريكية لإحداث تغيير داخـل منظومة قسـد، بالإضافة للتحديات العشائريـة الداخلية التي تواجه مأسسـة الحراك سياسياً والقلـق العشائـري من أن يكون البديل لسيطـرة قسد هو دخول الميليشيـات الإيرانية تشكِّل بمجملها محددات أساسية لمستقبل الحراك العشائري.

بالمقابـل، مع استمرار الخطـر الذي يُشكِّله حزب العمال المصنَّف إرهابيـاً للأمن القومي التركي، لا سيمـا الهجـوم الذي نفَّذه الأخير في أنقرة في أكتوبر، صعَّـدت تركيا من استهدافاتها الجوية لقسد كقيـادات عسكريـة وبنيـة تحتيـة متضمنةً مواقـع عسكرية وحقـول نفط ومحطات طاقـة ومع وعمق عملياتهـا الـذي وصل لدير الزور، واستفادة أنقرة من تطـوُّر الصناعة الدفاعية لا سيما المسيرات في استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب.

إما فيما يتعلق بشمال غرب سورية، فقد أطلقت هيئة تحرير الشام «هتش» حملة اعتقالات داخلية غير مسبوقة من ناحية عدد الكوادر التي تم اعتقالها من أقسام إدارية وأمنية وإعلامية بتهمة التخابر لصالـح النظـام، روسيا أو الولايات المتحـدة الأمريكية، ومن ناحية أهميـة الشخصيات بذات الوقت، وأبرزهم: «أبو مارية القحطاني» الشخصية الثانية في هتش والقيادي الأجنبي الأبرز في التنظيم، و«أبو أحمـد زكـور» الذي نجح في الهرب مناطق سيطـرة الجيش الوطني. ما يعنـي استمرار الجولاني على رأس هرمية هتش وتحييد الشخصيات البارز بالتوازي مع تعزيز القدرات المؤسساتية للتنظيم وأذرعه المختلفـة. كمـا سعت هتش لاستغلال الفصائلية والتنافس البينـي في مناطق سيطرة الجيش الوطني، لأسبـاب ترتبط بديناميات القـوة وتمديد النفوذ والصراع على المـوارد الاقتصادية خصوصاً المعابر، لاستخـدام ذلـك كذريعة للتدخل ومد نفوذها لمناطق سيطرة الجيـش الوطني. في بداية 2023، شكَّل الخلاف بين الفيلق الثالث والفيلق الثاني ذريعة لتدخل هتش المباشر ضد الفيلق الثالث بشكل مرتبط بديناميـات معركـة كفرجنة عـام 2022، ولاحقاً غير المباشر عبر أدوات محليـة تجلَّت بتشكُّل «تجمع الشهباء» من عدة فصائل صغيرة نسبياً بدعم من قبل هتش. كـ«تجمع الشهباء»، لإبقاء استحواذها على معبـر الحمـران الاستراتيجي اقتصادياً ورفض تطبيق اتفاق مع بقية الفصائل في الجيش الوطني، كما دارت مواجهات بين الفيلق الثاني، وعلى رأسه فرقة «السلطان مراد» من جهة ومجموعة «أحرار عولان»

و«تجمع الشهباء» مدعومة من قبل مجموعات تابعة لهتش، انتهى باتفاق رعته وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة التي تسعى عبر الشرطة العسكرية لتوزيع موارد المعابر على الفصائل بشكل يمنع استمرار الصراع حول الموارد ضمن جهود الوزارة لتعزيز دورها كجهة مركزية.

بالمقابل، وعلى الرغم من عدم وجود اعتراف من قبل وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة، استفاد «تجمع الشهباء» من الحالة الفصائلية والتحالفات الهشة، لتشكيل تحالف غير رسمي عابر للفيالق الثاني والثالث مع كل من «الجبهة الشامية» و«المعتصم» لفرض نفسها كجزء من هيكلية الجيش الوطني، ليكون نظرياً جزءاً من الجيش الوطني وعملياً قوة رديفة لهتش خارج مناطق سيطرة الأخيرة.

أمافيما يرتبط بتحديات مسار تعزيز دور وزارة الدفاع، فعلى الرغم من مساعي وزارة الدفاع لتعزيز دور لها كجهة مركزية خلال 2023، إلا أنَّ تراكم الإشكاليات منذ عهد غرفة «عزم» وغياب دور مؤسساتي للوزارة آنذاك يجعل المسار طويلاً وبطيء التقدم. يُعتبر كل من إعادة تنظيم الحواجز(دور الشرطة العسكرية) وخفض عددها، وإلغاء الأمنيات والسجون التابعة للفصائل، وتفعيل التعاميم والتعليمات ما بين الفيالق الثلاثة والمجلس العسكري الاستشاري، وتفعيل دور الوزارة في توزيع الإيرادات المالية للفصائل، وفصل المهام ضمن القضاء العسكري أبرز الملفات التي حقَّقت الوزارة فيها تقدُّماً نسبياً، بالإضافة إلى ملفات ما زالت قيد التحضير تتعلق بالقانون الدولي الإنساني والمأسسة العكسرية. يبقى من المبكر الجزم بحتمية نجاح أو فشل مساعي الوزارة لأسباب موضوعية ترتبط بمستوى الدعم الخارجي من جهة، ولأسباب ذاتية تتعلق بتجذُّر الحالة الفصائلية وتطلُّب مسار التحوُّل لمراجعات ذاتية استجابةً للظروف الخارجية والمحددات الموضوعية.

سياسات النظام الاقتصادية: إرهاق المجتمع والدولة

أصدر النظام خلال شهر كانون الثاني 2023 قرارات اقتصادية أكثر جرأة، ليرَّحل عن عاتقه الدعم الاجتماعي ويلقيه على كاهل السوق ويزيد من فقر المواطن وأزمته المعيشية، فمع بداية العام 2023 ارتفع متوسط تكاليف المعيشة في سورية إلى أكثر من 4 ملايين ليرة سورية لعائلة مكونة من خمسة أفراد، ووصلت أعداد المحتاجين للمساعدات الإنسانية إلى أكثر من 15 مليوناً مع بداية العام.

وابتداءً من سعر صرف الليرة الذي تخطى حاجز 7500 ليرة أمام الدولار نهاية العام الماضي، تم تداوله عند 6825 ليرة نهاية كانون الثاني 2023، حيث رفعت حكومة النظام سعر ليتر البنزين، وهي الزيادة الثانية خلال ثلاثة أسابيع وسط شُح كبير في المشتقات النفطية. كما رفعت وزارة الاقتصاد

الرسـوم الجمركيـة على جميـع المستوردين بنسبة تراوحت بين 15 و20 في المئـة، مما ساهم بزيادة أسعار البضائع المستوردة.

أخـذت هـذه المؤشرات منحىً تصاعدياً فـي الأشهر اللاحقة خلال العـام، إذ بلغ متوسط تكاليف المعيشة في شهر آب/أغسطس لعائلة مكونة من 5 أفراد داخل سورية إلى أكثر من 10.3 ملايين ليرة سورية بحسب مؤشر «جريدة قاسيون» بعدما كان في شهر كانون الثاني/يناير 4 ملايين ليرة، في الوقت الـذي لـم يتجاوز فيه متوسط الرواتـب بعد الزيادة الـ200 ألف ليرة. وتسببـت السياسات الاقتصادية لحكومـة النظـام في هبوط مستمر لقيمـة الليرة فاقت الـ 15 ألف ليرة أمام الـدولار الواحد في حين سعّر المركزي سعر صرف دولار الحوالات عند 10900 ليرة واستمر انخفاض القوة الشرائية للمواطن بالشـكل الـذي جعل من الزيادات على الرواتب بدون جدوى، وهو ما زاد من فقر السكان ومعاناتهم في تحصيل سُبل العيش، كما يشير أيضاً إلى عدم نجاعة الإدارة الاقتصادية التي تتعامل مع الأزمة بحلول غير مجدية.

وفـي مؤشر بالغ الأهمية ولـه دلالات اقتصادية، فقد تنامى معدل هجرة التجار، لاسيما تجار حلب ودمشق، كما حلّ مع أكبر خمسة صاغة في دمشق من ضمنهم باشورة وسعيد منصور والجزماتي، الذين نقلـوا كافـة مخزونهم من الذهب والمقدر بحوالي 300 كيلو (ما يقدر بـ 1 بالمئة من إجمالي احتياطي البلاد من الذهب) إلى الخارج.

وفـي إطـار العلاقات التجارية بين النظام والـدول العربية، بدا النظام مهتمـاً بشكل كبير بالانفتاح الاقتصـادي علـى العـراق والمملكة العربيـة السعودية. حيث قـام النظام السوري بتعيـن سفير له في الجامعـة العربيـة، وزار وزير خارجيته كلاً من العراق والسعودية حيث تم الاتفاق على استئناف التعاون الاقتصادي بين سورية والدول العربية.فيما سمحت العراق مع بداية العام للشاحنات السورية بالدخول إلـى أراضيهـا مجـددًا بعد عدة اتفاقيات بيـن وزارة النقل السورية والجانب العراقـي، وارتفعت حركة التبـادل التجـاري بين سورية والعراق 35 % . وأظهرت إحصائية صادرة عن المنطقة الحرة السورية – الأردنية أن الصادرات الأردنية عبر معبر نصيب خلال العام الفائت 2022، بلغت 23 ضعف الصادرات السورية التي سجلت فقط 20 مليون دولار أميركي.

من جهة أخرى، سمحت حكومة النظام للتجار بالاستيراد من السعودية، حيث تم توقيع عقد لاستيراد السكـر مـن السعودية وسيتم العمل على وضع آلية للعمل لتسهيـل عمل الشاحنات السورية والسعودية

خـلال الفترة القادمـة، وقالت حكومة النظام إنه «لا مانع سياسي»، مـن استيراد المواد من السعودية، وسمحـت باستيراد السكر ومواد كيماوية وبتروكيماوية .وبعد انقطاع للاستثمارات في سورية منذ العام 2011، منحـت حكومـة النظام في شهـر آب/ أغسطس رخصـة لشركتين تعود ملكيتهمـا لمستثمرين سعوديين للاستثمار في قطاعات الفوسفات والأسمدة والإسمنت في سورية. كما بلغت صادرات النظام من الخضار والفواكه بين 500 إلى 600 طن من الخضار والفواكه بنسبة 90 % إلى السعودية، وسط ارتفـاع الأسعار في السوق المحليـة بشكل شبه يومي جراء نقص الإنتاج وارتفاع تكاليف المواد الأولية مـن محروقـات وبذار ونقل وعمالـة، وبعد ارتفاع أسعار البطاطا بنسبـة 150 % في الأسواق المحلية أوقفـت وزارة الاقتصاد تصديرها إذ وصـل سعر الكيلو إلى 5000 ليرة سورية ارتفاعاً من 2000 ليرة للكيلو في شهر آب، حيث سبق ووافقت حكومة النظام على تصدير 40 ألف طن من البطاطا.

لـم تدَّخر إيران جهداً خلال عـام 2023 لزيادة نفوذها وتثبيت وجودها واستحواذها على مساحات واسعة من الاقتصاد السوري، حيث وقع وزير الطرق والتنمية العمرانية الإيراني مهرداد بذرباش خلال زيـارة أجراهـا إلى سورية فـي شهر نيسان/ أبريل اتفاقيات مع حكومـة النظام في قطاعات الاقتصاد والتجارة والإسكان والنفط والصناعة والكهرباء والنقل والتأمينات.

وجدولت إيران خطة لإنشاء مصفاة نفط بسعة 140 ألف برميل يومياً بجانب المصفاتين الموجودتين (حمص وبانياس)، بحسب مـا أعلنه وزير النفـط الإيراني جليل سـالاري للمساهمة فـي زيادة دخل الشركات الإيرانية. وتوضع هذه الخطة إلى جانب الخطط العديدة التي وضعتها إيران خلال السنوات الماضية في سورية إلا أن العقوبات على قطاع النفط السوري، والإيراني على السواء تقف حائلاً أمام صيانة وتنفيذ مشاريع نفطية في سورية تسهم في تمويل النظام.

وفـي زيـارة لمحافـظ البنك المركزي الإيرانـي محمد رضا فرزيـن إلى دمشق، أقـرَّ الجانبان آلية استخـدام العمـلات المحلية في التبـادلات التجارية بين البلديـن، وإنشاء قنوات اتصـال بين البنكين المركزييـن للتهـرب مـن العقوبات، وفـي إطار تعزيـز العلاقات المصرفيـة والتجاريـة والاستثمارات المشتركة بينهما أشار المسؤول الإيراني إلى نية بلاده **افتتاح أول بنك إيراني قريباً في سورية**.

وفي ديسمبر/ كانون الثاني، وقّع وفد حكومة النظام في طهران، برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الـوزراء، مذكـرات تفاهم في مجالات الصيرفة والتمويل والسياحـة والرياضة والثقافة وإعادة الإعمار والتجـارة، وتنفيـذ محطات الطاقـة الكهربائية في سوريـة وتشغيلها من قبل المستثمريـن الإيرانيين،

وتصفير الرسوم الجمركية بين البلدين، وبحث حاكم المصرف المركزي السوري ونظيره الإيراني سبل تطوير العلاقات التجارية بين البلدين وإيجاد آليات للتبادل التجاري بالعملات المحلية وتأسيس مصرف مشترك في سورية، إضافة إلى تنفيذ مجموعة من المشاريع من قبل مجموعة «بنياد مستضعفان» وهي ثاني أكبر كيان استثماري في إيران وتشمل 200 مصنع وشركة مالية بما في ذلك بنك وشركات عقارية، ويتبـع هذا الكيان المعاقب دولياً للمرشـد الإيراني علي خامنئي. وتعد هذه الخطوة، استكمالاً لتحقيق غاية طهران في الاستحواذ على مساحات أوسع في الاقتصاد السوري.

ما بعد زلزال شباط/فبراير مشهد اقتصادي قلق

شهـد شهر شباط/فبرايـر زلزالاً مُدمراً ضرب شمال سورية وجنـوب تركيا في 6 شباط 2023، حيث تضـرر أكثـر من 1.8 مليون شخص فـي شمال غربي سورية، وفقد 4256 مدنيـاً حياتهم وأُصيب نحو 12 ألفاً بجروح، وبلغ عدد النازحين 300 ألف نسمة يشكل الأطفال والنساء والحالات الخاصة أكثر من 65 % منهـم. وبلغت الخسائر الاقتصادية 1.95 مليار دولار تشمل القطاع العام والخاص ومنشآت أخرى، في حين فقدت أكثر من 13 ألف عائلة مصادر دخلها، وسبب الزلزال أضراراً في المنشآت والبنى التحتية توزعـت علـى الشكل التالي: 433 مدرسة لمختلف الفئـات، 73 منشأة طبية، 136 وحدة سكنية، فيما تهدم أكثر من ألفي مبنى بشكل فوري.

فيمـا بـدت كارثة الزلـزال بالنسبة لنظام الأسد كطـوق نجاة لدفع الحركـة الاقتصادية في مناطق سيطرتـه، حيـث بدأ بالإعلان عن حملات لجمع التبرعـات والمساعدات العينية لـ «متضرري الزلزال» وتلقى تبرعات مالية مقدمة من صناعيي حمص ورجال الأعمال تُقدر بمليار ونصف المليار ليرة سورية. إضافة إلى ذلك، بدأت الأحزاب والتجمعات الموالية للنظام باستغلال الزلزال للقيام بحملات للمطالبة بتدفـق المساعدات للنظام السوري ورفع العقوبـات المفروضة عليه، والتي جاءت بسبب الجرائم التي ارتكبها خلال العقد الماضي وقيدت حركته الاقتصادية. وأعلن الصندوق الإنساني عبر الحدود لسورية عـن إطـلاق سلسلة من الاحتياطيات والمخصصات، التـي تهدف إلى الإفراج عن 50 مليون دولار على الأقـل، للاستجابة الإنسانية عقب كارثة الزلزال، ورصـد مركز عمران للدراسات الاستراتيجية إرسال 23 دولة والأمم المتحدة، نحو 11772 طن من المساعدات الإنسانية واللوجستية وصلت عبر مطارات النظام في مدن دمشق وحلب واللاذقية كما في الشكل أدناه، وأظهر نتائج الرصد استقبال النظام نحو 435 شاحنة من عدة دول عربية عبر معابر العريضة والجديدة ونصيب والبوكمال.

أما في مناطق سيطرة المعارضة بريف حلب وإدلب فقد عانت المنطقة بشكل كبير من عدم دخول المساعـدات فـي الأسبوع الأول من الكارثة، ورصد مركز عمران للدراسات الاستراتيجية وصول قرابة 590 شاحنة في الفترة بين 9 – 27 شباط تحمل مساعدات تتراوح بين 5300 و7000 طن دخلت من معبر باب الهوى والسلام والراعي والحمام.

وفي شمال شرق سورية، حاولت الإدارة الذاتية استغلال تداعيات الزلزال لإحداث خرق في علاقتها مـع المعارضة من خـلال تقديم قافلة تضم شحنات من المحروقات والمستلزمات الطبية إلى المناطق المنكوبـة الأمـر الذي لم تقبله المعارضة لأسباب منها إصرار الإدارة على أن تكون المساعدات مقدمة باسمها وتحمل شعاراتها. كما أعلنت الإدارة عن فتح كافة معابرها أمام المساعدات الإنسانية القادمة من خارج مناطق الإدارة الذاتية، لإيصالها إلى المتضررين من الزلزال في المناطق المنكوبة. وفي سياق المبـادرات المدنيـة والشعبية، أعلنت عدة منظمات مدنيـة وفعاليات اجتماعية في شمال شرق سورية عـن حمـلات شعبية لجمع تبرعات مالية وعينة من أهالي المنطقـة وإرسالها للمتضررين في المناطق المنكوبـة، منها حملة «فزعـة العشائر» التي جمعت146 شاحنة محملة بالألبسة والمفروشات المنزلية والأغذيـة وحليـب الأطفال والمستلزمات الطبية إضافة إلى مبالغ مالية، ودخلت الى المناطق المنكوبة فـي شمـال غرب سورية. لكن لاحقـاً شهدت مناطق شمال غـرب سورية تراجعـاً واضحاً في عمليات الاستجابة الإنسانية للمتضررين من الزلزال بنسبة 35 % مقارنة مع نهاية شهر شباط، وأصبحت آلاف العائـلات عاجـزةً عن تأمين وجبة طعام واحدة يومياً، وسط تزايد في معدلات الفقر وانخفاض القدرة الشرائية لدى السكان.

ومـع ارتفـاع أسعار السلع وتراجع القدرة الشرائية، عمـد النظام عدة مرات خلال العام الى اصدار قوانيـن تقضي بإعفاء عملية استيـراد بعض المواد من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى، مثـل قرار إعفاء عملية استيراد الأبقار من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى، لمدة خمس سنـوات؛ بغية تخفيـف آثار الأزمة التي تعيشها سورية في قطاع الثروة الحيوانية وارتفاع أسعار اللحوم والأعـلاف وتراجـع أعداد المواشي. وتعبر مثل هذه القرارات عن استمرار نهج النظام في التعاطي مع المشـاكل الاقتصاديـة بالذهاب إلى حل الاستيراد وإفادة أثرياء الحرب وتجار الأزمات والمتربحين من عمليات الاستيراد في حين تعود بآثار سلبية على الأوضاع المعيشية للبلد والسكان بالمحصلة.

وتشابهت طرق معالجة الآثار الاقتصادية في مختلف مناطق النفوذ، من حيث زيادة رواتب الموظفين كل فترة، وإصدار قرارات لمحاولة ضبط الأسواق وزيادة تحكم سلطات الأمر الواقع بالحياة الاقتصادية.

وفـي إطار الحوكمـة الاقتصادية، أصدرت الإدارة الذاتية قانونين لتنظيـم أعمال الصرافة والحوالات، تنظيـم تجـارة المعادن الثمينـة وتصنيعها». ومنعـت «الإدارة» إخراج الدولار من مناطـق سيطرتها إلى مناطق سيطرة النظام والمعارضة ضمن إجراءات التضييق على نقل الأموال من وإلى مناطق سيطرتها، ويشير ذلك إلى زيادة التسرب المالي أو النقدي إلى الخارج عبر عمليات التهريب، وزيادة الأعمال غير المشروعـة، وغسيـل الأموال، والتهرب مـن دفع الرسوم والضرائب، ورغبـة «الإدارة» في اتخاذ موقف وقائي تجاه احتياطي العملة الأجنبية المتوفر في مناطق سيطرتها.

كمـا أحدثـت وزارة العدل في حكومة الإنقاذ في إدلب محكمة تجارية مقرها مدينة سرمدا، الهدف منهـا النظر بالدعـاوى والقضايا التي تنشأ بين التجار المسجلين لدى غـرف التجارة وتعمل المحكمة فـي 8 تخصصات بينها، الملكية الفكريـة، والإفلاس، والدعاوى المتعلقة بـالأوراق التجارية والصرف والعمـلات والحوالات التجارية والأعمال المصرفية. ويأتـي تأسيس هذه المحكمة بعد سلسلة قرارات بينهـا قـرار لضبط إجـراءات التعاقد. وستساهم جملة هـذه القرارات والسلوكيـات بمأسسة وحوكمة الاقتصاد في المنطقة، وتنظيم الأمور التجارية بالأخص مع كثرة النشاطات والأعمال التجارية وتشعّب العلاقـات التجاريـة مـع وجود معبر باب الهوى الـذي يربط إدلب بتركيا، ومحاولة مـن حكومة الإنقاذ لجذب المستثمرين إلى مناطق سيطرتها.

كمـا أولـت الحكومة المؤقتة اهتمامـاً بقضية تشجيع الاستثمارات في مناطـق سيطرتها، إذ أعلنت وزارة الماليـة والاقتصـاد في «الحكومـة المؤقتة» إطلاق مؤتمـر الاستثمـار الأول بالتعاون مع جامعة حلـب فـي المناطق المحـررة ونقابـة الاقتصاديين ومؤسسـة IDEA2020، ويهـدف المؤتمر لتنمية المناطـق المحررة اقتصادياً، والإسهام بتحسين مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل، واستئناف دخول المساعدات الأممية إلى شمال غربي سورية من معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا.

واستمـرت أزمة الكهرباء فـي شمال غرب سورية، اذ شهد هذا العـام احتجاجات شعبية وخلافات بيـن المجالـس المحلية والشركات المـزودة للكهرباء بسبـب ارتفاع أسعارها، لتصـدر شركة الكهرباء AK Energy العاملـة فـي المنطقة في المنطقة قائمة جديدة لأسعار الكهرباء في شهر كانون الأول/ ديسمبـر حيث بلغ الاشتـراك المنزلي 2.81 ليرة تركية والتجاري 3.22 ليرة. وتم الاتفاق بين المجلس المحلـي فـي مدينة تل أبيض وشركة الكهرباء والطاقـة Ak energy لتزويد قرى علي باجليه كورمازة بالكهربـاء. كمـا افتتحت الحكومة التركية مركز ptt جديد فـي مدينة اعزاز من أجل تخفيف الازدحام على المركز الموجود.

مـن جهة أخرى، انعكست لخلافات السياسية بين الإدارة الذاتية وحكومة إقليم كردستان والمجلس الوطني الكردي بشكل مباشر على الظروف المعيشية والاقتصادية في مناطق شمال شرق سورية. حيث تسبـب إغلاق معبر «سيمالكا- فيشخابور»، الحدودي بين شمال شرقي سورية وإقليم كردستان العراق خلال شهر أيار، بتباطؤ كبير في عمليات البناء في مناطق سيطرة «الإدارة»، وتوقف في بعض المشاريع جـراء توقـف استيراد الأسمنت بشكل مفاجئ، كما ارتفعت أسعار العديد من السلع، حيث يعتبر المعبر هو المنفذ الوحيد مع الخارج للتجارة والاقتصاد وحركة المواطنين والمنظمات الإنسانية، وتدخل عبر المعبـر أكثـر من 60 % من المـواد الغذائية الأساسية مثـل السكر والأرز والدقيق، ومـواد البناء مثل الأسمنت والحديد، كما يدخل المرضى المصابين بأمراض خطيرة لتلقي العلاج في كردستان العراق أو العبور الى دول أخرى. كما شهدت المنطقة في الربع الأخير من العام أزمة وقود خانقة بعد استهداف الجيشـ التركي لحقول النفط في محافظـة الحسكة حيث جرى استهداف نحو 50 منشأة بينها حقول نفـط ومواقـع عسكريـة وبنية تحتية وشركات ومعامـل تجارية وصناعية، ومن شأن هـذه الضربات أن تلحـق أضراراً بقطاعات أخرى مثل توليـد الكهرباء والإنتاج الصناعي والزراعي. وهو ما حصل بالفعل إذ توقفـت العديد من مولدات الكهرباء في مدينـة عامودا جراء عدم استلام مخصصاتها من المازوت من الجهات المختصة. واشتكت غالبية أحياء مدينة القامشلي من انقطاع الكهرباء من المولدات لعدم توفر المازوت.

الخاتمة:

لا يزال التجميد مسيطراً على المشهد السوري ولا يتوقع حدوث تغييرات كبيرة على صعيد الفواعل الدوليـة أو سلطـات الأمر الواقـع المسيطرة، فرغم الخرق السياسي الذي تحقـق للنظام بعد التطبيع الإقليمـي معـه والذي يتطلع لتوسعته عبـر العلاقات الثنائية، واستعادته جزءا مـن الشرعية السياسية الدوليـة بعـد أن عاد إليه أمر السمـاح بإدخال المساعدات الإنسانية عبـر 3 معابر حدودية تقع خارج مناطـق سيطرتـه، وهما الأمران اللذان يعول النظام على التفاوض عليهما لتخفيف العقوبات تدريجياً عنه والبدء بإعادة الإعمار، لا يشير هذا الخرق إلى احتمالية تمكن النظام من استعادة السيطرة وتغيير خارطـة النفـوذ الحالية على المدى المتوسط، خاصة مع تمسكه بمبدأ عدم التنازل لتحقيق مطالب أي جهـة ممـا يعيق إمكانية توصل المفاوضات معه إلى مراحل أبعـد، ويبقى احتمال كسر حالة الاستقرار الشكلي لصالح موجات غضب شعبية وارداً نتيجة تدني الظروف المعيشية إلى أدنى مستوياتها وانتشار الفوضـى والتهريـب وفقدانه القدرة والإرادة على ضبط الأمن الداخلي والحدودي أو تحسين الاقتصاد وسـط استنزاف حلفائه في حـروب أخرى، ورفض دول الخليج القيام بمغامرات استثمارية لدعمه دون توفر البيئة المواتية لذلك قانونياً واقتصادياً وأمنياً ودولياً.

مـا زال المشهـد الأمني في سورية يتَّسـم بالدينامية والحركية رغم جمود مناطـق النفوذ منذ آذار 2020. وقـد أضافـت حرب غزة عنصـراً جديداً يزيد من تعقيـد المشهد، حيـث أنَّ مستوى التصعيد الإيراني-الإسرائيلي/الأمريكـي علـى الأراضـي السورية وكـون ذلك عاملاً محدداً لمـدى استمرارية ديناميات الصراع وفق محدداته الحالية. ناهيك عن أنَّ اندلاع الحرب في غزة وتحولها لنقطة انعطاف إقليميـة ودوليـة يجعل من فرضيات القـدرة على التحكُّم بديناميات الصراع المجمـد وكونه قبل للتنبأ بحاجة مراجعة.

بالنسبـة للفواعـل الإقليمية، فإنَّ استمـرار الوضع القائم بالنسبة لكل من تركيـا والأردن يسهم في تنامي الخطر على الأمن القومي للبلدين ما يرجِّح توظيفاً أكبر لاستعمال القوة – مع اختلاف نطاق ونوع هـذا الاستخـدام – للتعامل مع خطر حزب العمال بالنسبة لتركيا وخطر المخدرات بالنسبة للأردن، لا سيما بعد تزعزع الثقة بإمكانية إيجاد حل عبر مسار التواصل أو التطبيع مع النظام.

بالنسبـة للفواعـل المحلية، وبشكل مـوازٍ للديناميات الإقليمية وانعكاساتها علـى الساحة السورية، فـإنَّ كل فاعـل من هذه الفواعل يشهد حالة من التغيُّر نتيجة دينامية جمود الصراع النسبي والتحديات الأمنيـة الداخلية التي يواجههـا، حيث إنَّ استمرار الجمود بمحدداته الحاليـة يفرض استمرار التغيير داخل بنية كل فاعل من هذه الفواعل بدافع التكيُّف مع التحديات الداخلية والخارجية.

لبنان..
في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية

د. عماد الحوت

نائب في مجلس النواب اللبناني

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

تمهيد:

يقـع لبنـان علـى الحوض الشرقـي للبحر المتوسـط، وهو جزء من منطقـة تقع على تقاطـع بيـن ثلاث قارات هي قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا، مما يجعلها مركزاً مهماً للنقل التجـاري في العالـم، بما في ذلك نقل البترول والغاز الى أسـواق أوروبا. كما تشكّل هذه المنطقـة أيضاً مجالاً حيوياً كمنطقة عازلـة ضد التهديدات النامية خصوصاً فيما يتعلّق بالهجـرة غيـر الشرعيـة عبر المتوسط باتجـاه أوروبا. ولقد زادت أهميـة هذه المنطقة الجيو-استراتيجيـة بعد اكتشاف الاحتياطات الغازية فيها، والتي قدّرها معهد الدراسات الجيولوجي الأمريكي USGS بحوالي 345 ترليون قدم مكعّب[1].

ولقـد حفـل العام 2023 بمجموعة من التطورات والمتغيـرات التي تركت آثارها على الواقع اللبناني على المستوى السياسي، والاقتصادي – المعيشي، والأمني، والعدوان على غزة وحدود لبنان الجنوبية.

أولاً: الشغور في موقع رئاسة الجمهورية

يعيش لبنان منذ نشأته أزمة بنيوية أنتجت أزمة سياسية ومالية واقتصادية، وأزمة هوية ودور تترجمت فـي صراعات مذهبية وطائفية؛ ولقد تمكّنت المنظومـة الطائفية – المالية الحاكمة والمتحكمة تاريخياً بـإدارة البـلاد من استنساخ نفسهـا على مر السنوات من خـلال قوانين انتخابية أفـرزت مجالس نيابية وحكومـات ائتلافيـة تعكس موازين القوى في المجلـس النيابي، وهي إذا اتفقـت تقاسمت اقتصاد البلد ونهبته، وإن اختلفت دمرته. انعكس هذا الوضع سلباً على واقع البلد الاقتصادي – المعيشي وعلى انتظام مؤسساته وقدرتها على الإنجاز حيث أعطيت الأولوية في أدائها لخدمة المنظومة الحاكمة ومصالحها.

(1)The U.S. Geological Survey. «Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province، Eastern Mediterranean.» World Petroleum Resources Project (March 2010).

ولقد دخل لبنان حالياً مرحلة اللاحلول، ولم تعد المنظومة الحاكمة التي نهبت البلد وأفلسته قادرة على أن تجدد لنفسها، وتعيد استنساخ التجارب والتسويات السابقة التي كانت تأتي نتاج لتسوية خارجية تنعكس تسوية داخلية، خاصةً وأن الخارج الاقليمي والدولي الذي رعى التسويات تاريخيًا منقسم ويعيش حالـة صراع فـي كل ساحات العالم لتحسين مواقع النفوذ. ولبنان كواحـد من هذه الكيانات تحوّل إلى ساحات طائفية مذهبية متنافرة تذكّيها تدخلات خارجية متداخلة في أصل نظامه الطائفي والسياسي الذي تديره منظومة حاكمة تتألف من زعماء طوائف ورجال أعمال وأموال ومصارف وشركات احتكارية ووكلاء للخارج.

ولا تعتبـر الانتخابـات الرئاسية في لبنان انتخابات بالمعنـى الحقيقي للكلمة لأسباب عديدة أهمها طبيعـة المـادة 49 من الدستور، التي تستوجب نصاباً دائمـاً للجلسة 86 نائب من أصل 128 (الثلثين) وعـدد أصـوات للنجـاح 86 نائب فـي الدورة الأولـى و65 نائب في الـدورة الثانية، ممـا يجعل عملية الانتخابات تكاد تكون مستحيلة التحقق بسلاسة وبطريقة انتخابية وديمقراطية عادية في ظل الانقسام والتشتـت وتبعثـر الكتل النيابيـة وصعوبة تأمين النصـاب وأغلبية الفوز لأي مـن المرشحين؛ مما ولّد استعصاءًا في انجاز الاستحقاق الرئاسي.

والخـلاف في لبنان ليس على اسم الرئيس بل علـى السياسات، ومنها موضوع النازحين السوريين، الموقـف مـن العدو الصهيونـي، الموقف من استخراج النفـط والغاز، الموقف من نظـام الدولة، ومن التوجهات العالمية والإقليمية وغيرها.

أ. مواقف الأطراف الداخلية

تعمـل الأطـراف السياسية اللبنانية في هذا الإستحقاق، وفي غيره من الاستحقاقات، على الحفاظ علـى المكتسبـات التي تراكمت لديهـا على مر التسويـات السابقة والحصول علـى تطمينات للمرحلة المقبلة حتى توافق على تسوية لمنصب رئيس الجمهورية.

يرغـب التيار الوطنـي الحر في ترشيح رئيسه جبران باسيل ولكن نظـراً لصعوبة وصول رئيس منه فـي دورتيـن متتاليتين، فهو ركّز جهده علـى الحصول على تطمينات فيما يتعلـق بالعقوبات الأمريكية، والحصـول علـى مكاسب في التعيينات الإدارية والقضائية والأمنيـة. وهو يعمل على كسب الوقت على أمل تغيّر الظروف بحيث يصبح ترشيح جبران باسيل مقبولاً، كما يمارس معارضة وصول الوزير السابق سليمان فرنجية، منافسه على تبني حزب الله، وكذلك قائد الجيش، لرئاسة الجمهورية.

أما القوات اللبنانية، فهي تخوض الاستحقاق على خلفية خطر تراكم الشغور في المواقع المسيحية المارونيـة الرئيسيـة في الدولـة (رئاسة الجمهوريـة، قيادة الجيش، حاكمية مصرف لبنـان، ورئاسة المجلس الأعلى للقضاء)، وخلفية التنافس المسيحي – المسيحي، بالإضافة الى التوازن السياسي مع حزب الله.

مـن جهتـه، يسعى فريق الثنائي الشيعـي الى تطمينات في موضوع تحقيقـات انفجار مرفأ بيروت، والحفـاظ على مكتسباته في إدارات الدولـة وقرارها، والوصول الى رئيس جمهورية يدعم المقاومة أو على الأقل لا يطالب بإلغائها أو تحجيمها.

بالمقابل، يركّز المكون السني اهتمامه على صلاحيات رئيس الحكومة وعدم افتئات الرئيس القادم عليهـا وتسهيـل عملها والتناغم بين رئيسي الجمهورية والحكومة لإخراج لبنان من أزمته الراهنة، بينما يركّز الفريق الدرزي على البقاء والحفاظعلى التوازنات في ظل صراع الطوائف في لبنان.

عقـد المجلس النيابـي 12 جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية باءت جميعهـا بالفشل في ظل إصرار التحالـف الـذي يضم حـزب الله وحلفائه على مغـادرة الجلسة وإفقـاد النصاب عنـد الوصول للدورة الثانيـة مـن الانتخاب، والتـي تحتاج الى 65 صـوت للنجاح، خوفاً مـن وصول رئيـس للجمهورية غير مرشحها الوزير السابق سليمان فرنجية. ولكن الجلسة الأخيرة في 14 حزيران/يونيو كشفت عن عدم قـدرة الطرفيـن المتنافسين، تقاطع القـوات اللبنانية والتيار الوطني الحـر والكتائب وعدد من النواب المستقليـن، وتحالـف الثنائي الشيعي، على إيصال مرشحيهما حيث حصـل المرشح جهاد أزعور على 59 صوتـاً والمرشـح سليمان فرنجية على 51 صوتاً بينما توزعـت الأصوات الـ 18 الباقية على الخيار الثالث الذي بدأ يتقدّم بعد تلك الجلسة.

ب. مواقف الأطراف الخارجية:

هنـاك مجموعـة أسباب تدفع الخـارج الى الاهتمام بالانتخابـات الرئاسية في بلـد صغير الحجم كلبنـان، منهـا أمن الكيـان الصهيوني ووجـود المقاومة، وموضـوع الغاز والنفط كمصـدر طاقة للعالم خصوصاً لأوروبا، وموضوع النازحين السوريين في لبنان والخوف من هجرتهم الى أوروبا.

لهـذه الأسباب وغيرها، تتالت مبادرات اللجنة الخماسيـة المؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسـا، السعوديـة، قطر ومصـر، بوتيرة متفاوتة وفي بعض الأحيـان متناقضة، حيث سعت فرنسا في البدايـة الى تسويق مبادرة تركّز على التوافق على سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية مقابل نواف سلام

رئيسـاً للحكومـة، ولكن المبـادرة لم تلق تجاوباً، وما لبثت فرنسا أن تراجعـت عن دعم ترشيح سليمان فرنجية وتم تعيين الوزير السابق جان ايف لودريان مبعوثاً للرئيس الفرنسي، حيث قام بمجموعة زيارات تشاورية. على المدى البعيد يبقى الحراك الفرنسي محكوم بمجموعة عوامل منها المصالح الاقتصادية فيمـا يتعلـق بمرفأ بيروت والنفط والغـاز، ومنها الحفاظ على العلاقة الحسنـة مع حزب الله، بوصفه اللاعب الأقوى في البلاد والمسهل أو المعرقل الأكبر للمصالح الاقتصادية المذكورة.

من جهتها حافظت المملكة العربية السعودية على موقفها من عدم التدخل المباشر في الاستحقاق الرئاسـي مكـررةً دعوة اللبنانيين الى انتخاب رئيس قادر علـى التعامل مع الأزمة اللبنانية وعلى توسيع علاقات لبنان الخارجية.

أما قطر، فاستمرت بلعب دورها التقليدي كوسيط في الأزمات حيث تستمر في محاولة إيجاد أرضية مشتركـة بين القوى السياسية اللبنانية للإتفاق على مرشح ثالث، وهي قدمت للمرشح سليمان فرنجية عرضاً بالانسحاب من السباق الرئاسي مقابل تأمين مصالحه الأمر الذي رفضه الوزير فرنجية.

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك أوراقاً كثيرة في لبنان، فهي وإن كانت تميل الى خيار قائـد الجيـش كونها اختبرت قدرته على الإدارة والتوازن في الأزمات، إلا أنها في ظل انشغالها القريب بانتخاباتها الرئاسية فلن تمانع في تسوية على رئيس يحافظ على الستاتيكو الراهن.

اما روسيا وإيران فتكتفيان بمواكبة موقف حزب الله من الاستحقاق الرئاسي ولا يملكان أي مبادرة، نظراً لتركيزهما على الاستثمار في سوريا المرشحة لكي تكون ممراً للنفط والغاز الى تركيا ومن هناك الى أوروبا.

ت. الخلاف على صلاحيات حكومة تصريف الأعمال وعلى دور المجلس النيابي

لقـد أدى الفـراغ الرئاسي الى بـروز إشكاليات على مستـوى أداء باقي المؤسسـات الدستورية أي مجلـس النـواب ومجلس الوزراء. انقسم الرأي بين النواب في تفسير مواد الدستور بين من يرى أن دور المجلـس النيابـي في حالة الفراغ الرئاسـي ينحصر فقط في جلسات انتخـاب رئيس الجمهورية دون القيام بأي أمر آخر، ومن يرى أن المجلس لا يستطيع الامتناع عن تأمين احتياجات البلاد من التشريع في ظل استعصاء الوضع السياسي وطول مدة الفراغ الرئاسي. ولقد حسم المجلس الدستوري الجدال حول هذه النقطة إذ أثبت، في إطار رده للطعن المتعلق بتمديد المجالس البلدية، حق المجلس النيابي فـي التشريع. هـذا النقاش تكرر ايضـاً بما يتعلق بصلاحية الحكومة التـي تحولت الى حكومة تصريف

أعمـال فـي ظـل الفراغ الرئاسي، مـا بين من يرى أنه لا يحـق لها الاجتماع وأخذ القـرارات غير ذات الضرورة الماسة، وبين من يرى أن للحكومة أن تجتمع وتتخذ كل القرارات المطلوبة لتأمين انتظام عمل المؤسسات وتأمين حاجات المواطنين وهو ما مارسته الحكومة فعلاً خلال العام 2023.

ث. **السيناريوهات المحتملة للفراغ الرئاسي:**

- استمـرار الفـراغ في رئاسة الجمهورية في ظـل التوازنات الحالية لمجلس النواب التي لا تتيح حسـم أي مـن الفريقين التنافس لصالحه بانتظار تطـورات دولية – إقليمية، على غرار العدوان على غزة ونتائجه، وهو سيناريو مرجّح.
- تمكّن الثنائي الشيعي من الوصول الى تفاهم مع التيار الوطني الحر أو الحزب التقدمي الإشتراكي أو بعض النواب السنة مما سيرفع عدد الأصوات الداعمة لسليمان فرنجية الى 65 صوت، وهو سيناريو ليس مستحيلاً ولكنه ليس مرجحاً.
- توافـق الداعميـن لترشيـح جهاد أزعور على اسـم جديد يمكن أن يجمعوا خلفـه عدداً أكبر من الأصوات، ولكنه خيار يبقى قاصراً عن الوصول الى 86 نائب يؤمنون نصاب جلسة الانتخاب.
- الوصـول الـى تسوية شاملة برعاية خارجيـة، وقد يكون هذا السيناريو هـو الأقرب في التحقق على ضوء مخرجات العدوان على غزة وما يمكن أن ينتج عنه من تسويات دولية وإقليمية تنعكس علـى لبنان، ومبادرة اللجنة الخماسيـة التي تطرح ثلاثة أسماء، نعمة افرام، قائد الجيش، اللواء البيسري.

ثانياً: الأزمة الاقتصادية – المعيشية

يعيشـ لبنـان أزمـة اقتصادية ومعيشية حادة مركّبـة الجذور تراكمت عواملها عبـر السنين نتيجة أداء سياسـي تحكمت به عائلات نافـذة سيطرت على نسبة كبرى من مصارفه وقطاعاته الاقتصادية ومارست فساداً وسوء إدارة مالية واقتصادية وارتفاع تدريجي لمعدلات الدين العام، وتراجع للنمو الاقتصادي. ومما ساعـد على تسريع وتعميق الأزمة، القـرار الأمريكي في تضييق الخناق الاقتصادي على لبنان تحت شعار محاصـرة النظام السوري وحزب الله، وكذلك توقف منطـق «الاستثناء» الذي كانت تمارسه الدول العربية لجهة تمويل مشاريع اقتصادية يديرها نظام نخرته حالات الهدر والفساد المغطى من القوى السياسية.

علـى مستـوى المؤشـرات المعيشية، أظهرت دراسـة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذيـة والزراعة الـ FAO بالشراكـة مـع برنامج الأغذية العالمي ووزارة الزراعة اللبنانيـة[1] أن زهاء 2.26 مليون شخص في لبنان أي 42 % من السكان، من بينهم 1.46 مليون لبناني و790 ألف لاجئ سوري، يواجهون انعدام الأمـن الغذائـي وسيصنفون في المرحلة الثالثة (الأزمة)، كما من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص في المرحلة الرابعة (الطوارئ) الى 354.000 شخص.

كمـا أفاد «برنامج الغذاء العالمـي» WFP التابع للأمم المتحدة في تقريره السنوي الذي صدر في أيار/مايو[2]، أن أعداد اللبنانيين الذين يحتاجون الى مساعدات الشبكات الاجتماعية المحلية تضاعف أربع مرات في سنة واحدة، مع استمرار منحى مؤشر مستويات الفقر بالارتفاع، وتخفيض تصنيف لبنان الـى ذات فئة متوسط أدنى. وشكّلت المـواد الغذائية والإيجارات والكهرباء والخدمات الصحية حوالي 72 % من متوسط ميزانية الأسر، وتراجعت فرص العمل مع ازدياد معدل البطالة الى 30 %.

ويظهـر تقرير خريـف 2023 للبنك الدولي حول لبنان[3] أنه كان متوقعـاً قبل الاعتداء على غزة أن يحقق الاقتصاد اللبناني – لأول مرة منذ عام 2018 – نمواً بنسبة 0.2 % في عام 2023 نتيجة موسم سياحي صيفي قوي، وتدفق كبير للتحويلات المالية، وزيادة دولرة الرواتب، بالإضافة إلى علاماتٍ على استقـرار (مؤقـت) في نشاط القطاع الخاص. وفي ظل العدوان على غزة وغياب الاستقرار الاقتصادي على النطاق الأوسع، من المتوقع أن يعود الاقتصاد اللبناني إلى حالة الركود في عام 2023.

ومـن المتوقـع أن يتسارع معدل التضخم – الذي فاق الـ100 % منذ عام 2021 – إلى 231.3 % في عام 2023، مدفوعًا بانخفاض سعر الصرف والدولرة السريعة للمعاملات الاقتصادية. علاوة على ذلـك، تصـدّر لبنان قائمة البلدان الأكثر تأثراً بالتضخم الإسمي لأسعار المواد الغذائية في الربع الأول من عام 2023 (بنسبة 350 % على أساس سنوي في أبريل/نيسان 2023)، مما أدى إلى تفاقم هشاشة الظـروف المعيشيـة للفئات الأشد فقرًا والأكثر احتياجاً من السكان. ولا يزال الدين السيادي الذي بلغ 179.2 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 غير مستدام وسط انخفاضٍ حاد في قيمة العملة وانكماشٍ اقتصـادي، وفي ظل غياب إعادة هيكلـة شاملة للديون. ويتوقع البنـك الدولي أن الإنكماش الاقتصـادي، سيبلـغ بين 0.6 % و 0.9 %، وأن يكون الأثر الإجتماعي للأزمة مرتفعاً، مع تعرض مئات

(1) التصنيف المرحلي المتكامل – تحليل انعدام الأمن الغذائي الحاد في لبنان – أيار/مايو 2023
(2)Global report on Food Crisis – FSIN and Global Network Against Food Crisis. 2023.
(3)https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/1c302eca-bd1e-4751-9ebd-d425169ed161/full

الوظائف في مجال السياحة لخطر الفقدان بالإضافة إلى إرتفاع عدد النازحين داخلياً.

مـن جهة أخـرى، إستلم النائب الأول لحاكم مصرف لبنان وسيم منصـوري في الأول من شهر آب/ أغسطـس مهـام حاكمية مصرف لبنـان بالإنابة ريثما يتـم تعيين حاكم أصيل بديل عـن رياض سلامة الذي غادر الحاكمية بعد 30 عاماً من تولي المنصب والذي يخضع إلى تحقيقات محلية أوروبية بشأن استحواذ مشبوه على أصول عقارية ومصرفية وإساءة استخدام أموال عامة.

وأعلن منصوري عند استلامه وقف التوقيع على أي صرف لتمويل الحكومة وأن لحل الوحيد لوقف اعتمـاد الدولـة على المصـرف المركزي يكمن بتحسيـن المالية العامة. ومنذ تولـي منصور الحاكمية حتـى نهايـة العام 2023، يشهد سعر الصرف إستقراراً عند نحو 90،000 ليرة للدولار الواحد، وزيادة احتياطات مصرف لبنان للمرة الأولى منذ الأزمة بقيمة 418 مليون دولار خلال شهرٍ واحد من منتصف أيلول/سبتمبر الى منتصف تشرين أول/أكتوبر 2023. وتعود ابرز اسباب هذا الارتفاع إلى قيام مصرف لبنـان بتقليـص الكتلة النقدية من 93 الف مليار ليرة الى 53 الف مليار ليرة، ورفض المصرف اقراض الدولة.

ثالثاً: ملف النفط والغاز

لقد بدأ العام 2023 بموجة كبيرة من التفاؤل حول استخراج النفط والغاز من الحقول البحرية بعد انجاز اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الجنوبية للبنان. ودخلت قطر الى تحالف التنقيب في شهر كانون الثاني/يناير بديلاً عن شركة نوفاتك الروسية بحصة بلغت 30 % مقابل 35 % لشركة توتال الفرنسية و 35 % لشركة ENI الإيطالية. وفي شهر آب/أغسطس، تم منح رخصة مسح جيولوجي ثلاثي الأبعاد للرقعة رقم 8 في المياه البحرية اللبنانية والتي من المتوقع أن تصدر نتائجها في منتصف العام 2024.

وفي شهر تشرين الثاني/أكتوبر 2023، خاب ظن اللبنانيين مجدداً مع إعلان شركة «توتال إينرجيز» الفرنسيـة بأنهـا لـم تعثر على غاز في أحـد الآبار التي نُقب عنها في البلوك رقـم 9، معلنةً عن تفكيك الحفارة ونقلها إلى قبرص، وتاركةً سيلاً من التساؤلات حول حقيقة ما حصل وعن مصير قطاع البترول فـي لبنـان، خاصةً وأن هذا الإعـلان تزامن مع الاعتداء على قطاع غزة؛ علماً بأنه في علم التنقيب عن النفط والغاز فإن اكتشاف الغاز أو النفط ليس شرطاً أن يتحقق إبتداءً من أول بئر يتم حفره، وفي بعض

الأحيان يمكن أن يتم حفر 4 أو 5 آبار على مدى سنوات حتى يحصل الإكتشاف.

بعـد أيـام من إعلان شركة «توتـال إينرجيز « عن نتائج الحفر في المنقطـة رقم 9، تقدّم الائتلاف المكـوّن من «توتال إينرجيـز» الفرنسية، و«إيني» الإيطالية، وقطر للطاقة، فـي 31 تشرين أول/اكتوبر 2023، وهـو اليـوم الأخيـر من موعد تقديـم الطلبات للإشتراك فـي دورة التراخيـص الثانية، بطلب اشتراك في دورة التراخيص الثانية للمزايدة على المنطقتين 8 و 10 في المياه البحرية اللبنانية.

رابعاً: أزمة النزوح السوري

لقـد شـكل تدفق اللاجئين السوريين الى لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية عام 2011 عبءاً إضافياً علـى الاقتصـاد اللبناني، كما شكّل مـادةً نقاش بين اللبنانيين. فالمكـوّن المسيحي ينطلق من التجربة السلبيـة أثنـاء الوصاية السورية من جهة، ومن الخوف من اختلال توازن العامل الديمغرافي والطائفي؛ أمـا المكـوّن الشيعي فينطلق من تخوّف من شعور الانتقام الذي قـد يتولّد عند اللاجئ السوري نتيجة مسار الأحداث في سوريا وكذلك من اختلال التوازن المذهبي؛ أما المكوّن السني فينطلق من التعاطف مع مظلومية الشعب السوري واحتضان اللاجئين.

تتحدث التقديرات في ظل غياب الإحصاءات الرسمية الدقيقة عن وجود مليون ونصف الى مليوني لاجـئ سـوري أي ما يوازي حوالي 40 % من اللبنانيين المقيمين. الجزء الأكبر من هؤلاء اللاجئين هم لاجئون اقتصاديون وليسوا لاجئون أمنيون، بمعنى أنهم متواجدون في لبنان لاسباب تتعلق بالعمالة غير الشرعية والحصول على مصدر أموال وليس لأسباب أمنية، وهم يتنقلون بحرية وانتظام بين البلدين.

ولقـد أظهـرت الحكومـات المتعاقبة سوء إدارة لملـف النازحين، فامتنعت عـن تنظيم وجودهم في بداية النزوح نتيجة حسابات سياسية لبعض أطرافها، كما تصاعدت خلال 2023 إجراءات منع اندماج اللاجئيـن السوريين في الحيـاة الاقتصادية – الاجتماعية اللبنانية، سواء عبـر إجراءات من البلديات المحليـة، أو منـع دمجهم فـي التعليم مع الطـلاب اللبنانيين في المدارس، أو مـن خلال مجموعة من القوانين التي تناقش في مجلس النواب.

ولقـد بذلت عدة محاولات للوصول الـى حل يعيد اللاجئين السوريين الى بلادهم في ظل انخفاض التوتـر في كثير من المناطق السورية ولكـن تلك المحاولات اصطدمت برفض النظام السوري استعادة

اللاجئيـن لعجـزه مالياً عـن توفير البنى التحتيـة والخدمات ولاستخدامهم ورقة ضغـط للدفع باتجاه تطبيـع العلاقـة مع النظـام، وكذلك بموقف العواصـم الغربية والمنظمات الدولية الـذي يفرض معيار العـودة الطوعيـة والآمنة علـى خلفية إبقاء اللاجئين في لبنان والتشديد علـى منع هجرتهم الى أوروبا وربـط العودة بالحـل السياسي في سوريا، وكان آخر مؤشر على ذلك القرار الذي صوّت عليه البرلمان الأوروبـي فـي 12 تموز/يوليو الماضي بدعم إبقـاء اللاجئين السوريين في لبنـان، علماً أن لبنان على المستوى القانوني ليس بلد لجوء وإنما فقط بلد عبور كونه غير موقعٍ على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين.

خامساً: أحداث أمنية متفرقة

حفـل العـام 2023 بمجموعـة من الأحـداث الأمنية كانـت كل كفيلـة بإشعال فتيل الفتنـة وإرباك الإستقـرار الأمنـي الهش في لبنان في ظل الأزمة الاقتصاديـة – المعيشية وانعكاسها على واقع القوى الأمنية والعسكرية.

1. كمين لليونيفيل في العاقبية في 14 كانون الثاني/يناير:

أثنـاء توجّـه دورية يونيفيل من الجنوب إلى بيروت، ضلّـت طريقها وسلكت طريقاً فرعية داخل بلدة العاقبيـة، فجرى تطويقها بالسيارات من قِبل مدنيين، ثـم حضرت سيارات يستقلّها مسلَّحون، وانهالوا بالضرب على أبواب السيارة وخلعوا باب الصندوق وبدأوا بالاستيلاء على مُعداتها. عندها عمد السائق إلـى صـدم السيارة المتوقفـة أمامه وانطلق محاولاً الفـرار، وبدأ المسلَّحون إطـلاق النار من الخلف، فأصيـب السائـق برصاصة في مؤخرة رأسه، مـا أدى إلى فقدان السيطرة علـى الآلية العسكرية التي اصطدمت بجدار وانقلبت على جنبها الأيمن. ووجه القضاء اللبناني الاتهام لخمسة أشخاص من بينهم عنصر قام حزب الله بتسليمه تطويقاً لتداعيات الحادثة.

2. مناورة عسكرية لحزب الله في جنوب لبنان في 21 أيار/مايو

نفّـذ حـزب الله مناورة عسكرية في بلدة عرمتى الجنوبية على بعد 20 كيلومترا من «الخط الأزرق» الفاصـل بيـن لبنان وفلسطيـن المحتلة، وبحضور وسائـل إعلام محلية ودولية، شـارك فيها 200 من عناصـر الحزب الذين استخدموا الأسلحـة الحيّة والثقيلة، واستعرضوا راجمات الصواريخ، فضلا عن

محاكاة افتراضية لعملية اقتحام أراضي الاحتلال عبر تفجير الجدار الفاصل.

مثّلت المناورة استعراض قوة للداخل والخارج على قاعدة أن الحزب هو الأقوى والأقدر لبنانياً، وأن تغير التحالفات الإقليمية لن يكون على حسابه ووجوده، بالإضافة الى تكريس سياسة الردع بوجه الكيان الصهيونـي ومنـع العدو من المس بقواعد الاشتباك، بالإضافة الى رسالة طمأنة لقاعدته الشعبية التي تفاعلت بقوة مع المناورة.

داخليـا، وعقب اجتمـاع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي مـع المنسقة الخاصة للأمم المتحدة، قال ميقاتي: «الحكومة اللبنانية ترفض أي مظهر يشكل انتقاصاً من سلطة الدولة وسيادتها، والإشكاليـة المتعلقـة بموضوع سلاح حـزب الله ترتبط بواقع يحتاج إلى وفـاق وطني شامل». كما قام 31 نائبـاً بعقـد مؤتمر صحفي طالبوا فيه بإنهاء الحالة المسلحة لحزب الله عبر تطبيق اتفاق الطائف وحصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الأمنية.

3. اشتباكات مخيم عين الحلوة 29 تموز/يوليو – منتصف أيلول/سبتمبر

اندلعت الاشتباكات في مخيم عين الحلوة، أكبر مخيم للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بين مسلّحين مـن حركـة فتح من جهة ومسلّحين آخرين من عصبـة الأنصار – التي نفت مشاركتها في وقتٍ لاحقٍ – وفصائـل أخـرى صغيرة من جهة ثانيّة. بدأت الإشتباكات مع اغتيال القيادي في حركة فتح في المخيم أبو أشرف العرموشي برفقة أربعة من مرافقيه في كمينٍ مسلّحٍ لم تُعلن أيّ جهةٍ مسؤليّتها عنه، وتسببت الاشتباكات إلى مقتل وجرح العشرات من المسلحين (أكثرهم من حركة فتح)، والتسبب في نزوحِ مئات العوائل الفلسطينية فضلًا عن تضرر مدرستين تابعتين لوكالة الأونروا.

ألحقـت الاشتباكات خسائـر سياسية كبيرة بالقضيـة الفلسطينية والوجـود الفلسطيني في لبنان، وأساءت لقضية السلاح الفلسطيني ودوره، وللعلاقة مع المجتمع اللبناني. كما ظهر أن حركة فتح تريد استغلال الفرصة لتحقيق مكاسب عسكرية واسعة ضدّ جميع خصومها في المخيم لكن ذلك الانتصار لم يتحقق.

4. مقتل قيادي في القوات اللبنانية في جنوب لبنان في 2 آب/أغسطس

ارتفعت، بعد جريمة قتل عضو المجلس المركزي منسق منطقة بنت جبيل السابق في حزب «القوات اللبنانية» الياس حصروني الذي وجد مقتولاً في منطقة «عين إبل» في جنوب لبنان، الدعوات إلى كشف

هوية الفاعلين، نظراً لدقّة الوضع في المنطقة المختلطة طائفياً وتداعيات ذلك السياسية والطائفية. وبعد ستة أيام على الإعلان عن مقتل الحصورني، تداول ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديـو مأخـوذ من كاميـرات المراقبة في البلدة، يظهر اعتراض سيارته من قبـل سيارتين، قبل أن يتم اقتيادها إلى منطقة نائية حيث عثر عليه جثة هامدة إلى جانب سيارته. علماً أن «عين إبل»، هي واحدة من أربع قرى يسكنها مسيحيون في قضاء «بنت جبيل» وهي (عين إبل - دبل - القوزح - رميش).

5. انقلاب شاحنة سلاح لحزب الله في الكحالة في 10 آب/أغسطس

بـدأت الحادثـة مع انقلاب شاحنة مُحملة بذخائر عسكرية تابعة لحزب الله أثناء مرورها بكوع حاد علـى طريق عام أمـام كنيسة بلدة الكحالة، ولدى انقلابها ومحاولة توجّه الأهالي نحو الشاحنة لمعرفة هويتها ومضمون حمولتها، قام عناصر المرافَقة للشاحنة بمنع الأهالي من التقدم نحو الشاحنة، الأمر الذي أدى إلى وقوع حالة من التوتر بين الأهالي والعناصر الحزبية المرافقة للشاحنة تخلله إطلاق نار بين الطرفين كان نتيجته سقوط أحد أبناء المنطقة بالإضافة الى مسلّح لحزب الله.

إنتهـت المواجهة مـع انسحاب العناصر الحزبية مـن المنطقة مع بقاء الشاحنـة المحملة بالسلاح مقلوبـة، حيـث ضرب الجيش اللبناني طوقاً أمنيا في محيطها مانعاً الأهالي من التقدم نحوها، وعاجل إلى العمل على سحب الذخائر ونقلها إلى مستودعاته.

خـرج حـزب الله من هذه الحادثة متضـرراً سياسياً لناحية علاقته مـع المسيحيين، وذلك في ظل ظهـور القـوات والكتائب والاحـرار والتيار الوطني الحر بالموقف الواحـد المتضامن مع أهالي منطقة الكحالة.

سادساً: عملية طوفان الأقصى والعدوان على غزة وجنوب لبنان

بـدأت سلسلـة مواجهـات عسكرية بين حـزب الله والعـدو الإسرائيلي على طول حـدود فلسطين المحتلة في اليوم التالي لعملية «طوفان الأقصى» في 7 تشرين الأول/اكتوبر شارك فيها بشكل محدود مجموعات من قوات الفجر وكتائب القسام وسرايا القدس.

بلغـت حصيلـة تداعيات عدوان الكيـان الصهيوني على جنـوب لبنان منذ انـدلاع المواجهات على الحـدود الجنوبيـة وحتى 24 كانـون الأول/ديسمبر، 1768 هجومـاً اسرائيلياً علـى 91 قرية لبنانية،

وسجـل نـزوح أكثر من 64.000 نـازح من جنوب لبنان، واحتراق 47.000 شجـرة زيتون بفعل القصف بالقنابـل الفوسفوريـة وغيرها، ونفوق حوالي 200.000 طائر، 700 رأس ماشية[1]، وبلغ عدد الشهداء 120 شهيـد لحـزب الله بحسـب بياناته المتتاليـة، و 23 شهيد من بين المدنيين ومـن بينهم عدد من الإعلاميين.

أمـا خسائـر العدو الصهيوني فتجـاوزت 354 إصابة بين قتيل وجريح، وإخـلاء 43 مستوصنة في شمال فلسطين بما يوازي 70.000 مستوطن، وضرب 40 موقع عسكري بـ 275 استهداف، وضرب 21 نظام تشويش و 47 رادار و 77 منظومة مسيرات و21 آلية، بالإضافة الى إجبار العدو الصهيوني على وضع ما يقرب ثلث جيش الكيان على الجبهة الشمالية أي جبهة جنوب لبنان.

علـى مستوى مواقـف القوى السياسية، فـإن جميع الأفرقـاء اللبنانيين، وعلى اختـلاف توجهاتهم وطوائفهم، اتفقوا على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، لكنهم اختلفوا حول آلية التعامل مـع جبهـة الجنـوب بين مـن يدعو الى تحييـد لبنان وعدم فتح جبهـة الجنوب وتوريـط لبنان في هذه الحـرب فـي ظل الأوضاع الصعبة السياسيـة والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشهـا البلاد، والإكتفاء بالتحـرك الدبلوماسـي لتحصين لبنان من هذه الحرب تحت غطاء القرار 1701؛ بينما يرى فريق آخر أن المجتمـع الدولـي المنحـاز للعدو الصهيوني والـذي يعطي الأولوية لمصالح العـدو وأمنه لن يلتفت الـى المصلحـة اللبنانيـة بعدم حصول الحـرب إلا إذا شعر بوجـود نوع من توازن الرعـب الذي يشكل خطـراً على أمن الكيان من خـلال عمليات الرد المدروس على اعتداءات الكيان الصهيوني وفق قواعد الإشتبـاك المتعـارف عليهـا بما لا يشكل مبرراً للكيـان الصهيوني لتوسيع الحـرب، وذلك بالتوازي مع الجهد البلوماسي.

هـذا ولقد وظّف حزب الله مشاركته في مـا سُمّي «بحرب الإشغال» لتحقيق مجموعة من الأهداف مـن بينهـا تصحيح صورتـه التي تشوهت بسبب تدخله فـي أحداث سوريا، والتدميـر الممنهج لأجهزة التنصـت والتشويش والمراقبة للعدو الصهيونـي بما يتيح حرية أكبر على الحدود، وتعزيز شعبيته على المستـوى الداخلـي بعـد فترة طويلة مـن الإنقسام الطائفي حولـه، وإثبات قدرته علـى السيطرة على الحـدود الجنوبية إشعـالاً وتهدئة بما يجعله رقماً أساسياً في أي مبادرة خارجية متعلقة بلبنان، وتعزيز «محـور المقاومـة» الـذي توجهه إيران بمـا يؤمّن مظلة حمايـة لحزب الله ضد أي اعتـداء من الكيان الصهيوني في المستقبل.

(1) تقرير UNDP – «حرب غزة: نتائج أولية حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي على لبنان» – ديسمبر 2023

بالمقابـل فإن حجـم مشاركة حزب الله، المحكـوم بالواقعية نظراً للواقـع الاقتصادي والإجتماعي والسياسي في لبنان، أضعفت شعار «وحدة الساحات» الذي رفعته بدايةً المقاومة الفلسطينية في إشارة الى وحدة الساحات بين غزة والضفة الغربية وومناطق الـ 48 والقدس، والذي تلقفته إيران في ظروف المواجهـة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بخصوصـ ملفها النووي وتمددها في المنطقة، وفي سيـاق تهديدات متكررة مـن الكيان الصهيوني باستهداف حزب الله في لبنـان أو باستهداف المشروع النووي الإيراني نفسه.

إلا أن استقلالية حركة حماس في الإعداد والقرار المتعلقين بعملية «طوفان الأقصى»، وهو ما أكده كل مـن أميـن عام حزب الله ومرشـد الثورة في إيران بإعلانهما عدم علمهمـا بالعملية، أعادت ترسيم شعار وحدة الساحات الى استقلالية حركة المقاومة الفلسطينية في قرارها والتنسيق والتكامل مع كل ما يخدم معركتها في تحرير فلسطين دون أن تكون جزءاً من محور متعلق بصراعات المنطقة.

والموقـف نفسه ينسحب علـى الجماعة الإسلامية التي دخلت على خط عمليات المقاومة في وجه الاعتـداءات الصهيونية على الأراضي اللبنانيـة وللمساهمة في معركة إشغال العدو وردعه عن التفكير بالحـرب الشاملـة، وذلك انطلاقاً من استقلالية القرار والتنسيق مـع كل ما يساهم في تحقيق أهداف المواجهـة والصراع مع العدو الصهيوني، دون الإنضمام لأي محور من محاور الصراعات في المنطقة، مـع الحرصـ على مستوى من العمليات لا يجر لبنان الـى حرب شاملة مع العدو الصهيوني، مع التأكيد على واجب الدفاع عن الأرض مع جميع اللبنانيين فيما لو بادر العدو الصهيوني لتلك الحرب.

وفيمـا يتعلّـق بسيناريو الحـرب الشاملة علـى لبنان، فتشير جميـع المعطيات الـى تراجعه حالياً، فالولايـات المتحـدة التي تستعد للدخـول في جو الانتخابـات الرئاسية فيها ليست راغبـة ببؤرة توتر إضافيـة بهـذا الحجم ولا تريـد أيضاً أن يجرها أي تهور للكيان الصهيونـي في هذا المجال للإنغماس العسكري المباشر في مثل هذه العملية مما يؤثر بشكل مباشر على الناخب الأمريكي وخياراته خاصةً وأن إدارة بايدن تجري محادثات مع إيران خلف الكواليس، وهذا ما عبر عنه المبعوث الأمريكي آموس هوكستيـن في زيارتيه الـى لبنان بأن الولايات المتحدة لا تريد حرباً في لبنان، وأنها ترغب بالمساهمة فـي ترسيم الحدود البرية كما فعلت بالحدود البحرية تخفيفاً للاحتقان. أما العدو الصهيوني، فجيشه أصبـح منهـكاً رغم كل الدعم الغربي له على مستوى المعدات والخبـرات، تحت وقع ضربات المقاومة في غزة وهو يدرك كلفة فتح جبهة أخرى في شمال فلسطين ولكن بنيامين نتنياهو قد يسعى في سبيل انقاذ مستقبله السياسي لوضع إدارة بايدن أمام خيار صعب بين مساعدتهم في هذه المواجهة أو تكبّد

ثمـن سياسـي نتيجة الإحجام عن ذلك. مـن الجهة الأخرى، فإن لبنان يعاني من أسـوأ أزمة اقتصادية وسياسيـة لا تجعلـه قادراً على تحمل تبعات هكذا حرب، ممـا لا يتيح لحزب اللّه التفكير بالمبادرة في هـذا الاتجـاه، فضلاً عن عدم جهوزية إيران لتطور هكذا حرب لصـراع إقليمي شامل تكون هي طرف فيه.

بالمقابـل، فـإن السيناريـو الأرجـح هو إقدام حزب اللّه علـى سحب هادئ لقـوة الرضوان من على الحدود، وإعادة التفعيل التدريجي للقرار الدولي رقم 1701 الذي أنهى حرب العام 2006، بما لا يعتبر انتصـاراً للعـدو أو هزيمة للحزب، وبما يتيح للعدو الصهيوني إعادة المستوطنين الى مستوطنات شمال فلسطين. هذا السيناريو الراجح مرتبط حكماً بتطور الأوضاع في غزة واستمرار صمود المقاومة فيها، وقـد يسبقـه توسيع الضربات الجوية للعدو الصهيوني في لبنـان للضغط لتسريع الوصول الى مثل هذ السيناريو.

سابعاً: الخلاصات

لقـد أوجـدت عمليـة ترسيم الحدود البحريـة بين لبنان والكيـان الصهيوني فـي نهاية عام 2022 مصلحـة اقتصاديـة مشتركة في الحفاظ على الهدوء على المدى القصير، وبقيت احتمالات تجدد هذه الصراعات على المديين المتوسط والبعيد وهو ما أظهره العدوان الصهيوني على غزة وجنوب لبنان.

والأوضـاع في لبنان والمنطقـة الآن أصبحت مرتبطة أرتباطاً وثيقاً بما يحدث من تطورات في غزة ونتائج هذه الحرب، وذلك لأن ما يجري في غزة سيكون له تداعياته على الأوضاع السياسية، والأمنية، والاقتصاديـة فـي المنطقـة بأكملها. وهناك اتجاهيـن محتملين للمرحلة المقبلة، أمـا تنجح المقاومة فـي حرب غزة وتحقق انتصاراً ميدانيـاً، وتفشل قوات الاحتلال ومن يؤيدها من الدول، عندها ستكون المقاومـة جـزءاً من الحلـول السياسية المستقبلية فيمـا يتعلق بفلسطين، وسينعكـس هذا الأمر على توازنـات الحلـول في لبنـان أيضاً، أو في حالة توجيه الاحتلال ضربة قويـة في فلسطين وهذا أحتمال متأرجـح بسبب القدرات التـي اثبتتها المقاومة الفلسطينية، فستكـون التداعيات سلبية على دور قوى المقاومة في كل المنطقة مما يؤدي بها أن تضطر بالقبول بتقديم تنازلات.

لذلك فإن كل الملفات الداخلية اللبنانية من الملف الرئاسي، الى ملف النازحين السوريين، والأوضاع

الاقتصاديـة والماليـة ستبقى متأرجحة في انتظـار ما ستؤول اليه الأوضاع في غـزة لتحديد الموقف النهائي على وقع معادلات المنطقة والأجندات الدولية.

والمطلوب لبنانياً في الوقت الحالي:

أ. **علـى مستوى العدوان على غزة والجنوب اللبنانـي وتداعياته:** حماية الاستقرار الداخلي اللبناني، واستيعاب تداعيات الحرب على كل المستويات، وتعزيز الوحدة الداخلية والتخفيف من التناقضات، وتوثيـق جرائـم العدو الصهيونـي ومخالفاته للقانـون الدولي الإنساني، وحركـة دبلوماسية نشطة تظهّـر جرائم العدو واتخـاذ مختلف الإجراءات القانونية على مختلف المستويات من الهيئة العامة للأمـم المتحـدة الى مجلس حقوق الإنسان وصولاً الى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها. كما من المطلـوب وحـدة الموقف من عدم حيادية لبنان تجاه ما يحصـل في غزة ليس فقط من منطلق أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية مركزية والتضامن مع الحقوق الفلسطينية فقط، وإنما أيضاً مـن منطلق المصلحـة اللبنانية، إذ أن العدو سيتفرّغ، في حال انتصـاره في غزة، للساحة اللبنانية لبرمجة الإعتداء عليها وتدميرها، كما إن البعد الاستراتيجي لما يحصل في غزة فيما يتعلق بقناة بن غوريون وطريق الهند – حيفا الى أو أوروبا سيكون له تأثيرات حاسمة على مرفأ بيروت وموقع لبنان كممر اقتصادي.

ب. **علـى مستـوى الانتخابات الرئاسية:** لقد أصبـح من الضروري، في ظل حالة عـدم الاستقرار في المنطقة، تسريع انتخاب رئيس للجمهورية بعيداً عن الحسابات السياسية المختلفة، وإعادة تكوين السلطـة مـن خلال تشكيل حكومـة جديدة، حتى يكون لبنـان حاضراً فـي أي مفاوضات دولية – إقليميـة للوصول الـى تسوية تنهي العدوان على غزة. هذا يستدعي الإستفادة من أي مناخ خارجي مساعد، والقيام بحوار داخلي في أي صورةٍ كانت للوصول الى تسوية على غرار ما حصل في ملف التمديد لقائدة الجيش في الأيام الأخيرة.

فـي هـذا الإطار تتساوى الاحتمـالات بين استمرار الفراغ في رئاسـة الجمهورية في ظل التوازنات الحالية لمجلس النواب التي لا تتيح حسم أي من الفريقين التنافس لصالحه بانتظار تطورات المنطقة، أو الوصـول الى تسوية برعايـة خارجية، على ضوء مبادرات اللجنة الخماسية التي تطرح ثلاثة أسماء، نعمة افرام وقائد الجيش واللواء البيسري.

ت. **علـى مستوى الأزمـة الاقتصادية – المعيشية:** يستدعـي الواقع الحالي مـن السلطات التنفيذية

والتشريعية في لبنان الإستفادة من مرحلة الجمود المرتبطة بالحرب، لتحضير الملفات والأرضية للإنطـلاق نحـو التعافـي فور سكوت المدفـع، واتخاذ اجـراءات استثنائية من أهمهـا الانتهاء من خطـة معالجة ازمـة الانتظام المالي في القطاع العام، وتحديد مصيـر الودائع وكيفية اعادتها الى اصحابها، واعادة الانتظام الى النظام المصرفي.

- ملخص التقرير:

يعيشـ لبنـان منذ نشأتـه أزمة بنيوية أنتجـت أزمة سياسية ومالية واقتصادية، وأزمـة هوية ودور تترجمـت فـي صراعات مذهبية وطائفية؛ فالمنظومة الطائفيـة – المالية الحاكمة إذا اتفقت تقاسمت اقتصاد البلد ونهبته، وإن اختلفت دمرته.

علـى مستوى الملـف الرئاسي، فهـي لا تعتبر انتخابات بالمعنـى الحقيقي للكلمـة نتيجة توازنات المجلس النيابي وصعوبة تأمين النصاب وأغلبية الفوز لأي من المرشحين؛ مما ولّد استعصاءًا في انجاز الاستحقاق الرئاسي.

ولقد باءت جميع جلسات المجلس النيابي الـ 12 بالفشل في ظل إصرار التحالف الذي يضم حزب الله وحلفائـه علـى مغادرة الجلسة وإفقـاد النصاب خوفاً من وصول رئيـس للجمهورية غير مرشحها. ولكـن الجلسـة الأخيرة في 14 حزيران/يونيو كشفت عن عدم قـدرة الطرفين المتنافسين على إيصال مرشحيهما مما عزز الخيار الثالث الذي بدأ يتقدّم بعد تلك الجلسة.

كمـا دفعت مجموعة عوامـل، منها أمن الكيان الصهيوني، وملف الغـاز والنفط، والخوف من هجرة النازحيـن السوريين الى أوروبا، الولايات المتحدة وفرنسا والسعودية وقطر ومصر، الى القيام بسلسلة مبـادرات لـم تتوصل الى نتائج حاسمة. كما أدى الفـراغ الرئاسي الى بروز إشكاليات على مستوى أداء باقي المؤسسات الدستورية أي مجلس النواب ومجلس الوزراء.

علـى المستوى الاقتصادي، يعيش لبنان أزمة اقتصادية ومعيشية حادة نتيجة أداء سياسي تحكمت بـه عائـلات نافذة سيطرت على نسبة كبرى من مصارفـه وقطاعاته الاقتصادية ومارست فساداً وسوء إدارة ماليـة واقتصاديـة، وقرار أمريكي بتضييق الخناق الاقتصـادي على لبنان في إطار العقوبات غلى النظام السوري وحزب الله، وتوقف منطق «الاستثناء» الذي كانت تمارسه الدول العربية لتمويل مشاريع اقتصادية يديرها نظام نخرته حالات الهدر والفساد المغطى من القوى السياسية.

ولقـد أظهـرت تقارير المؤسسـات الدولية أن زهـاء 1.46 مليون لبنانـي و790 ألف لاجئ سوري، يواجهون انعدام الأمن الغذائي، وأن أعداد اللبنانيين الذين يحتاجون الى مساعدات الشبكات الاجتماعية المحليـة تضاعـف أربع مرات في سنة واحدة. كما توقعت التقارير أن يعود الاقتصاد اللبناني إلى حالة الركود في عام 2023 نتيجة الإعتداء الصهيوني على غزة، وأن يتسارع معدل التضخم إلى 231.3 % وأن يتراوح الإنكماش الاقتصادي بين 0.6 % و 0.9 %.

ولقـد بدأ العام 2023 بموجة كبيرة مـن التفاؤل حول استخراج **النفط والغاز** من الحقول البحرية، إلا أنه في شهر تشرين الثاني/أكتوبر 2023، أعلنت شركة «توتال إينرجيز» الفرنسية بأنها لم تعثر على غاز في أحد الآبار التي نُقب عنها في البلوك رقم 9، تاركةً سيلاً من التساؤلات حول حقيقة ما حصل وعن مصير قطاع البترول في لبنان، خاصةً وأن هذا الإعلان تزامن مع الاعتداء على قطاع غزة.

وشـكل تدفـق **اللاجئين السوريين** الـى لبنان منذ اندلاع الأزمة السورية عـام 2011 عبءاً إضافياً على الاقتصاد اللبناني، كما شكّل مادةً نقاش بين اللبنانيين. تتحدث التقديرات عن وجود مليون ونصف لاجـئ سـوري، الجزء الأكبر منهم هم لاجئون اقتصاديون وليس أمنيون. ولقد تصاعدت خلال (2023) إجراءات منع اندماج اللاجئين السوريين في الحياة الاقتصادية – الاجتماعية اللبنانية، كما بذلت عدة محاولات للوصول الى حل يعيد اللاجئين السوريين الى بلادهم ولكن تلك المحاولات اصطدمت برفض النظـام السوري استعادة اللاجئين وبموقـف العواصم الغربية والمنظمات الدولية الرابط للعودة بالحل السياسي في سوريا.

حفـل العـام 2023 بمجموعـة من **الأحداث الأمنية** كانـت كل واحدةٍ منها كفيلـة بإرباك الإستقرار الأمنـي الهشـ في لبنان. فقلد شهد لبنان كمين لليونيفـل في منطقة العاقبية في جنوب لبنان، ومناورة عسكريـة لحـزب الله في الجنوب، واشتباكات في مخيم عين الحلوة – أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنـان –، ومقتـل قيادي في القوات اللبنانية في جنوب لبنـان، وأخيراً انقلاب شاحنة سلاح لحزب الله في الكحالة ومواجهة بين الأهالي وعناصر الحزب.

وفـي 8 تشرين أول/أكتوبر، بـدأت سلسلة **مواجهات عسكرية بين حزب الله والعدو الإسرائيلي على طـول حدود فلسطين المحتلة** شارك فيها بشكل محـدود مجموعات من قوات الفجر وكتائب القسام وسرايـا القدس. ولقد اتفقت القوى السياسية في لبنـان وعلى اختلاف توجهاتهم وطوائفهم على دعم حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، لكنهم اختلفوا حول آلية التعامل مع جبهة الجنوب بين الدعوة

الـى تحييـد لبنان وعدم توريطه لبنان في هذه الحرب في ظل أزمة اقتصادية اجتماعية ضاغطة، وبين رد مدروس علـى اعتـداءات الكيان الصهيوني بما لا يشـكل مبرراً لتوسيع الحـرب. وتشير المعطيات المتوافـرة أن سيناريـو الحـرب الشاملة علـى لبنان متراجع حاليـاً في ظل عدم الاستعـداد الأمريكي والإيراني لخوض مواجهة إقليمية – دولية، وتحسّب حزب اللّه للواقع الاقتصادي والسياسي في لبنان، والإنهاك الذي يعانيه جيش العدو الصهيوني جراء ضربات المقاومة في غزة.

لقـد أصبحت الأوضـاع في لبنان والمنطقة مرتبطة أرتباطاً وثيقـاً بما يحدث من تطورات في غزة ونتائج هذه الحرب، لذلك فإن كل الملفات الداخلية اللبنانية ستبقى متأرجحة في انتظار ما ستؤول اليه الأوضاع في غزة لتحديد الموقف النهائي على وقع معادلات المنطقة والأجندات الدولية.

ويستدعي هذا الواقع في لبنان الإستفادة من مرحلة الجمود المرتبطة بالحرب، وحماية الاستقرار الداخلي واستيعاب تداعيات الحرب، وتوثيق جرائم العدو ومخالفاته للقانون الدولي وملاحقته حولها، والتعبيـر بمختلـف الوسائل المتاحة عن التضامن مـع الحقوق الفلسطينية، والإسـراع بانتخاب رئيس للجمهوريـة وتشكيـل حكومة جديدة، وتحضير الملفـات الإصلاحية والاقتصالديـة والمالية والأرضية للإنطلاق نحو التعافي فور سكوت المدفع.

التهديدات الحدودية.. تحدي الأردن الأبرز في 2023 و2024

أ. عاطف الجولاني

مجموعة التفكير الاستراتيجي
اسطنبول – تركيا 2024

المقدمة:

كان التحـدي الأمنـي هو الأبرز في سيـاق التحديات التي واجهـت الأردن خلال سنة 2023. حيـث شهدت حدوده الشمالية مـع سوريا، والغربية مع الضفة الغربية، والشرقية مـع العراق، تطـورات ساخنة دفعت التحدي الأمني إلى صـدارة الاهتمامات. فيما برزت تداعيـات عمليـات طوفـان الأقصى كأهم ملـف سياسي تفاعل معـه الأردن بصورة قوية ونشطة.

وخـلال العـام 2024 يُرجّح أن يواجه الأردن مجموعـة من التحديات، لا تقلّ أهمية عن تحديات 2023. حيث يُرجّح أن يظل الهاجس الأمني في صدارة التحديات، في ظل مخاوف متزايـدة مـن ملف التهجير القسري من الضفة الغربية. فيمـا ما يزال التحدي الاقتصادي حاضـراً بقوة في العام 2024 في ظل ارتفـاع إجمالي الدين العام سنة 2023 إلى (39.4) مليار دينار أردني[1]، أي ما نسبته 106.81 % من الناتج الإجمالي المحلي. كما يُرجّح أن يواجـه الأردن في العام الجديد تحدي حسم الموقـف من إجراء الانتخابات النيابية أواخر العـام، أو تأجيلهـا إلى وقت لاحق بتأثير الخشية مـن تداعيات غير مرغوبة لمعركة طوفان الأقصى على التوازنات الانتخابية.

(1) الدينار الأردني يعادل 1.412 دولارًا أمريكيًا.

أولاً: أهم المتغيّرات في 2023

المتغيّرات السياسية في 2023

تعامل الأردن خلال العام 2023 مع العديد من الملفات السياسية المهمة. فعلى المستوى الداخلي كان من أبرز الملفات تصويب أوضاع الأحزاب السياسية استعداداً للانتخابات النيابية المزمع إجراؤها أواخر سنة 2024. وعلى المستوى الخارجي شكّلت تداعيات معركة طوفان الأقصى التي انطلقت في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 أهم الملفات السياسية التي تفاعل معها الأردن بصورة قوية على مختلف المستويات الرسمية والشعبية. كما شكل ملف إدارة العلاقة مع حكومة اليمين الإسرائيلي الأكثر تطرفاً في الكيان الصهيوني، تحدياً سياسياً مزعجاً للأردن، إلى جانب إدارة العلاقات مع كل من سوريا والعراق ومصر وإيران ودول الخليج.

وفيما يلي عرض لأبرز التطورات والمتغيّرات على صعيد الملفات السياسية في العام 2023:

أ. تصويب أوضاع الأحزاب السياسية استعداداً للانتخابات:

تمكّن 27 حزباً أردنياً من أصل 56 من تصويب أوضاعهم القانونية وترخيص أحزابهم بعد انتهاء المهلة التي حددها قانون الأحزاب الجديد وانتهت في 2023/4/20، فيما فشل 19 حزباً في تحقيق شروط القانون التي اعتُبرت متشددة وتتعلق بعدد الأعضاء الذين حددهم القانون بـ 1000 عضو مؤسس يحضر نصفهم على الأقل مؤتمره التأسيسي، ويتوزعون جغرافياً على 6 محافظات على الأقل، وبنسبة شباب (18إلى 35 سنة) لا تقلّ عن 20 %، وبنسبة مماثلة لتمثيل المرأة في عضوية الحزب.

على صعيد الأحزاب الإسلامية لم يواجه حزب جبهة العمل الإسلامي صعوبة في تصويب أوضاعه وفق شروط القانون الجديد، فيما اضطر حزبا «زمزم» و«الوسط الإسلامي» للاندماج في حزب «الائتلاف الوطني» من أجل تحقيق شروط القانون[1]. ولم يتمكن حزب الشراكة والإنقاذ الذي يقوده القيادي الإسلامي السابق سالم الفلاحات من تصويب أوضاعه القانونية، وكان واضحاً عدم الرغبة الرسمية بالسماح للحزب بتصويب أوضاعه بسبب مواقفه السياسية التي اعتبرها الجانب الرسمي متشددة وبسقوف مرتفعة سياسياً.

(1) اندماج الحزب تم رسميًا في 2023/3/24

وتمكنـت أربعة أحزاب يسارية وقومية من تصويب أوضاعها وهي: الحزب الشيوعي، وحزب الوحدة الشعبيـة، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب الشعـب الديمقراطي (حشد). فيما برزت مجموعة أحـزاب جديـدة محسوبـة علـى الموقف الرسمي خـلال سنتـي 2021 و2022 وتمكنت مـن تصويب أوضاعها، ومن أبرزها حزب الميثاق، وحزب إرادة، والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

وجـاء تصويب أوضـاع الأحزاب الأردنية وفق القانون الجديد استعـداداً لإجراء الانتخابات النيابية القادمـة التـي لم يُحدّد موعدها بدقة، غير أن رئيس الـوزراء الأردني قال إنها ستُجرى بين 10 يوليو/ تموز و 10 نوفمبر/ تشرين الثاني.[1] وكان الأردن أقرّ في العام 2022 عدداً من القوانين ضمن ما عُرف بمنظومـة تحديث التشريعات السياسيـة، وشملت قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات النيابية والنظر في التعديلات الدستورية المتصلة بالقانونين.

ب. مواجهة تداعيات معركة طوفان الأقصى:

بـرز الموقـف الرسمي الأردني خـلال مواجهة طوفان الأقصى كواحد من أقـوى المواقف الرسمية العربيـة وأكثرها اشتباكاً مع العدوان على قطاع غزة ومع التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية. وقد تدّرج هذا الموقف من إدانة استهداف المدنيين من الطرفين بداية الأمر، إلى إدانة العمليات العسكرية الإسرائيلية والمطالبة بوقفها، ليتطوّر الموقف لاحقاً إلى وصف العمليات الإسرائيلية بأنها «عدوان» و «جرائم حرب» تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني. وقد ظهر قدر كبير من التوافق بين الموقفين الرسمي والشعبي في رفض العدوان. وفيما يلي عرض لتفاعل الأردن مع معركة طوفان الأقصى على المستويين الرسمي والشعبي:

- **على المستوى الرسمي:**

كان الموقف الأردني متقدّماً على صعيد الخطاب السياسي، وحذر الملك عبدالله الثاني منذ بداية مواجهـة طوفـان الأقصـى من خطورة التصعيـد الإسرائيلي في قطاع غزة على استقـرار الأوضاع في المنطقـة، وقال إن الآلاف من الأطفـال قتلوا تحت ركام المنازل والمدارس والمستشفيات المدمرة في غزة، وتساءل: «كيف يمكن قبول هذه الأفعال الوحشية والجرائم باسم إنسانيتنا المشتركة؟».[2]

(1) https//www.almamlakatv.com
(2) https://arabic.cnn.com/middle-east/article//15/11/2023

فيمـا أعلنـت الملكة رانيـا زوجة الملك عبدالله موقفًـا قوياً ومبكراً ضد العـدوان على قطاع غزة، وحـذّرت مـن أن «إسرائيل» ترتكب جرائـم وحشية تحت غطاء الدفاع عن النفـس، مذكرةً بأن القضية الفلسطينية لم تبدأ يوم السابع من أكتوبر، وأن عمرها يصل إلى خمسة وسبعين عاماً من معاناة الشعب الفلسطيني واحتلاله. وفي مقابلة مع شبكة CNN قالت إن هناك «ازدواجية صارخة في المعايير، إذ يدين العالم الغربي هجوم حماس في 7 أكتوبر لكنه لا يدين القصف الإسرائيلي على غزة أو يدعو إلى وقف إطلاق النار»، وأضافت أن «الناس في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك الأردن، يشعرون بالصدمـة وخيبـة الأمل من ردّ فعل العالم على هذه الكارثة».[1] وفي مقال نشرته في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية قالت الملكة رانيا إن «إسرائيل حوّلت غزة في غضون ما يزيد على شهرين إلى جحيم، حيـث خلّفـت حوالـي 20 ألف قتيل، من بينهم ما لا يقل عن 8 آلاف طفل، وهو عدد يفوق حصيلة قتلى بيرل هاربر، وهجمات 11 سبتمبر، وإعصار كاترينا مجتمعة».[2]

أمـا وزيـر الخارجية الأردني أيمن الصفدي فقد تميزت تصريحاتـه بسقفها الحادّ في الهجوم على الموقـف الإسرائيلي بصورة أثارت حفيظة الجانـب الإسرائيلي الذي انتقد مواقفه واتهمه بالتحريض. ونسبـت هيئـة البـث الإسرائيلية إلى مصدر سياسـي إسرائيلي قوله إن «الصفـدي يواصل تصريحاته الغاضبة والشديدة التي لا تؤدّي إلا إلى زيادة الضغط على المملكة بدلا من تخفيفه»، وأضاف المسؤول أن «إسرائيـل تولي اهميـة كبيرة للعلاقات مع الأردن، وهي علاقـات استراتيجية، وتصرفات الصفدي وتصريحاتـه التـي لا تنسجم مع تلك العلاقات تجعل من الأردن لاعباً ينظر إليه على أنه غير جدي في المنطقة».[3]

وردّ الصفـدي علـى الاتهامات الإسرائيلية الموجهة إليه بتأكيـد أن «إسرائيل تهاجم كل من لا يتفق مـع سياستهـا ويطالب بوقف إطـلاق النار في غزة، وإنه لا يمكن لها أن تبقى فـوق القانون الدولي».[4] ووصف العدوان الإسرائيلي على غزة بأنه «همجية» و«دمارية وحشية»، وأكد أن «جرائم حرب» اُرتكبت فـي القطـاع، وأن «إسرائيـل تجاوزت كل الخطوط الحمراء».[5] كما كان الصفـدي أول من أشار إلى أن «حماسـ فكـرة، والفكرة لا تنتهي، والحديث عما بعد غزة قفزة في الهواء».[6] وأعاد تأكيد ذات الموقف

(1) https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/10/25
(2) https//pnn.ps/news/684641
(3) https://www.i24news.tv/ar
(4) https://www.hala.jo/2023/11/25
(5) https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2023/11/13
(6) https://arabic.rt.com/middle__east/1510917

وقال إن «حماس فكرة، ولا تستطيع قتل فكرة بالقنابل»، وأضاف: «حماس لم توجد الصراع، بل الصراع هـو الذي أوجد حماس»، وأشار إلـى أن «حماس انطلقت في بيئة من القهر والحرمان وانتهاك الحقوق واستباحة الكرامة واستمرار الاحتلال».[1]

أمـا على صعيد الإجـراءات والخطوات العملية فقد اتخذ الأردن على المستوى الرسمي العديد من الخطوات كان من أبرزها:

1. إلغـاء القمـة الرباعية التـي كان مقرراً انعقادها فـي عمّان بحضور الرئيـس الأمريكي والرئيسين المصـري والفلسطيني، وذلك احتجاجاً على المجزرة الإسرائيليـة بقصف المستشفى المعمداني في قطاع غزة في 2023/10/18.

2. التلويـح بمراجعـة العلاقة مع «إسرائيل» وبإمكانية وقف بعض الاتفاقيات بين الطرفين، حيث حذر رئيس الوزراء الأردني من أن تلك الاتفاقيات تفقد قيمتها وقد تصبح «مجموعة من الأوراق المركونة على رف يعلوه ويعلوها الغبار».[2]

3. الإعلان عن وقف توقيع اتفاقية الطاقة مقابل المياه مع الجانب الإسرائيلي برعاية إمارتية، والتي كان من المفترض توقيعها في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2023.

4. استدعاء السفير الأردني من الكيان الصهيوني في 2023/11/1، وإبلاغ الجانب الإسرائيلي بعدم الرغبة بعودة السفير الإسرائيلي إلى الأردن إلى حين يتوقف العدوان على قطاع غزة.

5. تمركـز الجيش الأردني علـى الحدود بين الأردن والضفة الغربية المحتلة، ونشر تعزيزات عسكرية فـي أعقاب قيـام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفيـر بتوزيع السلاح على المستوطنين في مستوطنات الضفة.

6. إرسال الإمدادات الطبية عبر الطائرات من خلال عدة إنزالات جوية للمستشفى الميداني الأردني في قطاع غزة، وشاركت في الأميرة سلمى ابنة العاهل الأردني أحد تلك الإنزالات، كما شارك ولي العهد في قافلة لنقل المساعدات إلى معبر رفح.

7. إقامـة مستشفـى ميداني ثان في منطقة خان يونـس جنوبي قطاع غزة، إلى جانب إقامة مستشفى

(1)) https://www.almamlakatv.com/news/129694
(2) https//alghad.com/Section-199/1508414

ميداني جديد في نابلس، ليصبح ثالث مستشفى ميداني أردني في الضفة الغربية.

8. دعم الدعوى القضائية التي رفعتها دولة جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ضد «إسرائيل» بتهمة ممارسة الإبادة الجماعية، والإعلان عن أن الأردن سيقدم مرافعة قانونية للمحكمة بهذا الخصوص.

- **على الصعيد الشعبي:**

تميّز التفاعل الشعبي في الأردن مع معركة طوفان الأقصى بالسرعة والمبادرة والاستمرارية ومساحة الانتشار الواسعة. فقد بدأ التحرك الشعبي في الأردن خلال اليوم الأول لعملية 7 أكتوبر/ تشرين الأول، ولم يتوقف منذ ذلك الوقت، حيث تُنظّم فعاليات شبه يومية على المستوى المركزي، كما تمتد التحركات الشعبية لتشمل مختلف مناطق الأردن. وتعبّر الفعاليات الشعبية بصورة صريحة وقوية عن دعمها للمقاومة ولحركة حماس وعن إدانتها للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وقد فتح الموقف الرسمي المجال واسعاً لتنظيم الفعاليات الشعبية طيلة فترة المواجهة في مختلف مناطق المملكة، فيما منع وصول الاحتجاجات إلى الحدود الأردنية الفلسطينية، وإلى السفارتين الإسرائيلية والأمريكية، مع السماح بتنظيم الفعاليات على مقربة منها.

كما تفاعلت الساحة الشعبية بصورة قوية في مجال جمع التبرعات والدعم المالي والعيني لقطاع غزة، وشهد الأردن تجاوباً غير مسبوق مع دعوات المقاطعة الاقتصادية لمنتجات الدول الداعمة للعدوان، كما تجاوب الشعب الأردني بصورة قوية وشبه كاملة مع الدعوة لتنظيم إضراب شامل عن العمل في 11 ديسمبر/ كانون الأول دعماً للشعب الفلسطيني واحتجاجاً على استمرار العدوان الإسرائيلي.

وقد أصدر الملتقى الوطني الأردني لدعم المقاومة وحماية الوطن، الذي يضم أحزاباً سياسية وهيئات شعبية وشخصيات وطنية أردنية، وثيقة شعبية في 2023/10/29 تضمنت تسعة مطالب أساسية:

1. الضغط بكل الوسائل لوقف العدوان على غزة، بما في ذلك الإنهاء الفوري للعلاقات ولكل اتفاقيات التطبيع.
2. فتح معبر رفح والكسر الفوري للحصار من قبل الأردن والدول العربية والإسلامية لضمان وصول المساعدات والحاجات الإنسانية الأساسية.

3. ألغاء معاهدة وادي عربة الموقّعة بين الأردن والجانب الإسرائيلي.

4. ألغاء اتفاقية الغاز بين الأردن و «إسرائيل».

5. وقف توقيع اتفاقية الماء مقابل الكهرباء مع الجانب الإسرائيلي.

6. إغلاق القواعد الأجنبية على الأراضي الأردنية.

7. دعم المقاومة على أرض فلسطين، وإطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية دعم المقاومة.

8. حمايـة المسجـد الأقصى وسائـر المقدسات الإسلاميـة والمسيحية في وجـه محاولات الطمس والتهويد.

9. إعادة التجنيد الإجباري والجيش الشعبي في الأردن.[1]

وفـي وقت لاحق أضيف مطلب جديد إلـى قائمة المطالب الشعبية، يتعلّق بمنع تصدير الخضروات والمـواد الغذائيـة مـن الأردن إلـى «إسرائيل». وقد وُجهـت الاتهامـات بداية الأمر للجانـب الرسمي بالمسؤوليـة عـن ذلك، ليتبين فـي وقت لاحق أن المعنيين بالأمر هم من القطـاع الخاص، وأن الجانب الرسمي لم يقم بمنع تلك الأنشطة الاقتصادية.

ت. إدارة منظومة العلاقات السياسية:

شكلـت تداعيات معركة طوفان الأقصـى الملف الأبرز في إدارة الأردن لمنظومة علاقاته السياسية علـى المستويـن الإقليمي والدولي خلال العام 2024. ويمكن الوقوف علـى المتغيّرات المهمة التالية على صعيد إدارة الأردن لعلاقاته الخارجية:

- **العلاقات الأردنية الإسرائيلية:**

منـذ تشكيلهـا في 2022/12/29 نظـر الأردن إلى حكومـة اليمين الإسرائيلـي المتطرف بشقيه الدينـي والسياسـي كواحد مـن التحديات المهمة التي تواجهـه وتشكّل تهديداً لاستقـراره ولمصالحه الوطنية، وهو ما أكدته تطورات العلاقات الأردنية في العام 2023.

وقـد أظهرت السياسـات الأردنية الرسمية فـي التعامل مع حكومة اليميـن الإسرائيلي قبل معركة

(1) ammonnews.net/article809420/

طوفـان الأقصـى، حرصاً على تجنّـب الصدام مع الائتلاف اليميني الحاكم الـذي أدرك الأردن بصورة واضحـة نظرتـه السلبيـة لمصالحه ولدوره في رعايـة المقدسات بمدينة القدس، ولكن هذا الحرص الأردني على تجنّب الصدام لم يحل دون حصول توترات في العلاقة بين الطرفين خلال سنة 2023.

ففـي 3 يناير/ كانـون الثاني استدعى الأردن السفير الإسرائيلي فـي عمان للاحتجاج على اقتحام وزيـر الأمـن الإسرائيلـي المتطرف إيتمار بـن غفير للمسجد الأقصـى. وتكرر استدعـاء السفير بعد أسبوعين فقط إثر منع قوات الأمن الإسرائيلية السفير الأردني من دخول المسجد الأقصى.

وبالتزامـن مـع مسيرات شعبية فـي الأردن نددت بالاعتداءات الإسرائيليـة على المسجد الأقصى، زار رئيـس حكومـة الاحتلال بنيامين نتنياهو العاصمة الأردنيـة عمان في 2023/1/24 والتقى الملك عبد الله، وقال الديوان الملكي الأردني إن الملك «شدد على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك وعدم المساس به».[1]

وفـي 2023/2/26، عُقـد في مدينـة العقبة الأردنية اجتماع تنسيقـي خماسي حضره ممثلون عن الأردن وفلسطيـن والكيـان الصهيوني ومصر والولايات المتحـدة، واتفق المجتمعون على دعم خطوات بناء الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لمعالجة القضايا العالقة عبر حوار مباشر، وشارك في اللقاء ممثلون عن الحكومة الإسرائيلية.

وفي 2023/3/2 دعا وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إلى تدمير بلدة حوارة في الضفة الغربيـة، وأدان الأردن تلك التصريحات ووصفها بـ «التحريضية»، معتبرا أن «الدعوات المؤججة للعنف تنذر بعواقب خطيرة، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني». غير أن سموتريتش عاد في 2023/3/20 ليواصل استفزازه للأردن حيث قام برفع خريطة للكيان الصهيوني تضم الأردن وفلسطين خلال فعالية نظمـتُ فـي فرنسا، الأمر الـذي أثار سخطاً شعبياً واسعاً في الأردن، وكـررت وزارة الخارجية الأردنية استدعـاء السفيـر الإسرائيلي ووصفت تصرف سموتريتش بالتحريض الأرعن، وأكدت أنه يمثل تصرفاً عنصريـاً متطرفاً وخرقـاً للأعراف الدولية ولمعاهـدة السلام الأردنية الإسرائيليـة.[2] وعلى أثر ذلك صوت مجلس النواب الأردني لصالح مقترح بطرد السفير الإسرائيلي من عمان، وهو ما لم يُنفّذ عملياً.

وفي 2023/4/23 أوقفت سلطات الاحتلال النائب الأردني عماد العدوان بتهمة تهريب كميات من

(1) https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=235525&lang=ar&name=news
(2) 3091645/2023/https://www.aa.com.tr/ar

الأسلحـة والذهـب إلى الضفة الغربية، وجرى ترحيله بعـد أسبوعين إلى الأردن حيث تم رفع الحصانة النيابيـة عنـه وبدأت إجراءات محاكمته. وفي شهر مايو/ أيار عاد بـن غفير ليقتحم المسجد الأقصى للمرة الثانية مع مئات المستوطنين، بينهم وزير تطوير النقب والجليل وأعضاء كنيست عن حزب الليكود الحاكـم، وهـو ما أدانه الأردن واعتبره تصرفـات استفزازية مرفوضة. غير أن بن غفير كرر خلال شهر يوليو/ تموز اقتحام الأقصى للمرة الثالثة غير عابئ بالاحتجاجات الأردنية.

وإثـر اندلاع معركـة طوفان الأقصى، أعلن الأردن فـي 2023/11/1 استدعاء سفيره لدى الجانب الإسرائيلـي، وتم إبـلاغ وزارة الخارجية الإسرائيلية بعدم إعادة السفيـر الإسرائيلي لدى الأردن. وبعد استهـداف محيـط المستشُفـى الميداني الأردني في قطـاع غزة وإصابة عدد من كـوادره، قرر الأردن فـي 2023/11/16 تجميـد توقيـع اتفاقية المياه مقابـل الطاقة بين الطرفيـن، وأدان الملك عبدالله استهـداف المستشفى الأردنـي والكوادر الطبية ووصف الاعتداء بأنه «جريمـة بشعة»، وقال إنه سيتم اتخاذ كل الإجراءات المناسبة للتعامل مع الهجوم.[1]

- **العلاقات الأردنية السورية:**

شهـدت العلاقـات الأردنيـة السورية تطـورات مهمة خلال سنـة 2023، حيث زار وزيـر الخارجية السـوري الأردن للمـرة الأولـى منذ سنـة 2011. فقد عُقد فـي شهر مايو/ أيـار 2023 في العاصمة الأردنيـة عمان اجتماع حول سوريا بمشاركة وزراء خارجيـة سوريا والأردن والسعودية والعراق ومصر، لمناقشـة سبـل عودة سوريـا إلى جامعة الدول العربيـة، ودعا الأردن سوريا إلـى الاشتراك مع الدول العربية في وضع خارطة طريق لإنهاء الصراع في سوريا ومعالجة ملفات اللاجئين والمعتقلين وتهريب المخدرات والمجموعات المدعومة من إيران، وهي قضايا رأى الأردن أنها تؤثر على الدول المجاورة.

إلا أن العلاقة الأردنية السورية سرعان ما عادت لتشهد انتكاسة في شهر يوليو/ تموز، حيث شكك الملـك عبـدالله بسيطرة نظام بشـار الأسد على الأراضـي السورية، وكشف وزيـر الصناعة والتجارة الأردني عن عدم السماح بدخول البضائع الأردنية إلى الأراضي السورية، وهو ما نفته الحكومة السورية التي أشارت إلى أن المنع شمل قائمة المواد الممنوع استيرادها فقط.

وفـي مؤشر لتجاوز الأزمة في العلاقات الاقتصاديـة، انطلقت في 2023/9/11 في دمشق أعمال

(1) https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=86122&lang=ar&name=local__news

المنتـدى الإقتصـادي الأردني السوري تحـت عنوان «التبادل التجـاري ولوجستيات النقـل بين الأردن وسوريـة». وجـرى خلال المنتدى التأكيـد على أهمية فتـح المعابر الحدودية بشكل اكبـر ووضع رؤية مشتركة لتسهيل انسيابية البضائع بشكل قابل للتطبيق.

- **العلاقات الأردنية العراقية:**

جاء الملفان الأمني والاقتصادي في مقدمة الملفات موضع الاهتمام المشترك في العلاقات الأردنية العراقية خلال العام 2023. فقد تصدر الملف الأمني جدول أعمال زيارة وزير الداخلية الأردني لبغداد فـي 2023/5/21، حيـث بحـث مع وزيـر الداخلية العراقي «سبـل تعزيز أواصر التعـاون الثنائي بين البلديـن في مجـالات مكافحة الإرهاب والتطـرف وأمن الحدود، ومكافحة عمليـات التهريب والاتجار بالبشـر، وتبادل المعلومـات، وتطوير عمليات التبادل التجاري عبر معبر الكرامة الحدودي، والاستثمار والعـلاج وتسهيـل إجراءات الإقامة ومنح التأشيرات». وأشار وزيـر الداخلية الأردني إلى أن التوجيهات الملكيـة للحكومة تركـز باستمرار على التوسع في مجالات التعاون بيـن البلدين في مختلف المجالات وخاصة الأمنية والاقتصادية.[1]

وخـلال زيـارة وزير الداخلية العراقي للأردن برفقة عدد من كبار المسؤولين الأمنيين العراقيين في 2023/8/23، وقـع الطرفان مذكـرة تعاون أمنى فى إطار منظومة الترابط والتكامل والتنسيق الأمنى، بهـدف تعزيـز علاقـات التعاون بين البلدين فى المجـال الأمنى. ووفقاً لأحـكام المذكرة فان الطرفين «يتعاونـان من أجل منع ومكافحة جرائم الإرهـاب الدولي وتمويله، والجريمة المنظمة، وجرائم الاتجار غيـر المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وجرائم الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وجرائم الاتجـار بالبشـر، وجرائـم التهريب، وجرائـم تهريب الأشخاص والتسلل غير المشـروع عبر الحدود، وجرائـم غسـل الأموال، وجرائـم القتل والاعتداء علـى الأشخاص». وتنص المذكـرة أيضا على تعاون الطرفيـن فـي تبادل المعلومات المتوافرة لديهما والتي تحول دون وقـوع أي عملية إرهابية أو إجرامية على إقليم أحد البلدين، وكذلك يتعاون الطرفان في بناء القدرات وتبادل الخبرات في مجال استخدام التقنيـات لمكافحـة الجرائم، بالإضافة إلى عقـد اللقاءات وتبادل الزيارات بيـن العاملين في الأجهزة الأمنية».[2]

(1) https://moi.gov.jo/Ar/NewsDetails
(2) https://www.almamlakatv.com/news/123649

أمـا في المجـال الاقتصادي فشكلت زيارة رئيس الوزراء الأردنـي للعراق في 2023/7/24 محطة مهمة لتجاوز الصعوبات التي تعترض طريق تطوير العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، «وخلص الجانبان إلى تأكيد أهمية تذليل العقبات التي تقف عائقاً أمام الارتقاء بمستوى العلاقات الثنائية وضرورة العمل المشتـرك نحو تطويـر العلاقات الاقتصادية والتجارية».[1] ولم يغب الملـف الأمني عن أجندة الزيارة، حيـث أكـد رئيس الوزراء الأردني على أهمية التنسيق العسكري مـع العراق لمحاربة الإرهاب، وقال إن العلاقات العراقية الأردنية متجددة، وأن العراق والأردن يعانيان من المخدرات ولا بد من تعزيز التعاون لمواجهة هذا التهديد.[2]

- **العلاقات الأردنية المصرية:**

تواصـل التنسيق النشط خـلال سنة 2023 بين الأردن ومصر تجاه العديـد من الملفات السياسية المشتركـة وبخاصـة ما يتعلق بتطـورات الأوضاع في الأراضـي الفلسطينية المحتلـة في ظل تصاعد المواجهات بين المقاومة وقوات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، حيث تركزت الجهود الأردنية المصريـة قبـل اندلاع معركة طوفان الأقصى علـى الدعوة للتهدئة ووقف التصعيـد، وهو ما استدعى تنسيقـاً ثلاثياً مع السلطـة الفلسطينية. وفي 2023/1/17 عقد الملك عبـدالله والرئيسان المصري والفلسطينـي اجتماعـاً في القاهرة لبحث الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وتكرر اللقاء بين الزعماء الثلاثة في شهر أغسطس/ آب في مدينة العلمين بمصر لذات الغرض.

فيمـا تكثفـت التواصلات الأردنية المصريـة الثنائية بصورة ملحوظة عقب انـدلاع مواجهة طوفان الأقصـى، فـي ظل المخاوف المشتركـة من خطر التهجيـر القسري للفلسطينيين مـن قطاع غزة إلى مصر ومن الضفة الغربية إلى الأردن، وجرى تنسيق المواقف والجهود بين الطرفين في رفض التهجير القسـري والتصـدي لمخططات تنفيذه، حيث التقى الملك عبدالله والسيسي أربع مرات خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة 2023.

ففي 19 أكتوبر/ تشرين الأول التقى الملك عبدالله في القاهرة مع السيسي وعبّرا عن رفضهما لأي محاولات للتهجير القسري للفلسطينيين إلى بلديهما. وتكرر اللقاء في الرياض في 2023/11/11 على

(1) https://www.hala.jo/2023/07/24
(2) https://elaph.com/Web/News/2023/07/24

هامش القمـة العربية والإسلامية، وأكد الطرفان رفضهمـا لسياسات العقاب الجماعي في قطاع غزة مـن حصار وتجويـع أو تهجير. وعاد الملك ليزور القاهرة في 2023/11/22 بعد ساعات من الإعلان عـن التوصل لهدنة موقتـة بين «إسرائيل» وحركة حماس في إطار صفقة لتبادل الأسرى بين الطرفين. وفـي 2023/12/27 زار الملـك القاهرة مجدداً وأشار بيان للرئاسـة المصرية إلى أن الملك عبدالله والسيسي أعادا تأكيد رفضهما لجميع محاولات تصفية القضية الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين.[1]

- **العلاقات الأردنية السعودية:**

شـكل التقارب السعـودي الإسرائيلي والحديث عن تقدّم مفاوضات تطبيـع العلاقات بين الطرفين قبيـل معركـة طوفان الأقصى، تطورّا مقلقاً للأردن الذي كان يخشى من انعكاسات سلبية لهذا التقارب علـى دور الأردن فـي الإشـراف علـى المقدسات بحسب صحيفـة «هآرتس» الإسرائيليـة التي شككت فـي استمـرار مكانة الأردن فيما يتعلق بالوصاية الهاشمية علـى الأماكن المقدسة وبنفوذه في القضية الفلسطينيـة، فـي حال أبرمت السعودية اتفاقـاً للتطبيع مع الجانب الإسرائيلـي. وقالت الصحيفة إنه «يبدو الآن أن إسرائيل والسعودية والولايات المتحدة تهبط بالمظلات مرة أخرى فوق الأردن، وهو أمر سيؤثر على نفوذها في القضية الفلسطينية».[2]

وقلـل زيـر الخارجية الأردني مـن أهمية الحديث عن مخـاوف أردنية من العلاقـات المتطورة بين السعودية والجانب الإسرائيلي، وقال في حوار مع قناة المملكة الأردنية: «نحن نثق بأشقائنا في المملكة العربية السعودية».

أما في الجانب الاقتصادي، فقد استمرت العلاقات القوية بين الأردن والسعودية، وشهدت صادرات الأردن للسعودية نمواً بنسبة 15 % خلال النصف الأول من سنة 2023. ووفق بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، جاءت السعودية في المرتبة الأولى لصادرات الأردن إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية خلال الأشهر الخمسة الأولى من سنة 2023 ولتصل إلى نحو 344 مليون دينار، كما تصدرت السعودية قائمة الدول المصدرة للأردن، حيث بلغت قيمة مستوردات الأردن من السعودية ما يقارب 1.085 مليار دينار.[3]

(1) https://arabic.rt.com/middle_east/1524764
(2) https://www.alhurra.com/saudi-arabia//02/10/2023
(3) https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=27166&lang=ar&name=economic_news

- **العلاقات الأردنية الإماراتية:**

تواصلت العلاقات السياسية الوثيقة بين الأردن والإمارات في سنة 2023، وقام محمد بن زايد في 2023/8/2 بأول زيارة للأردن بعد تولي منصبه في رئاسة دولة الإمارات، حيث حظي باستقبال حافل. وخـلال الشهـر الذي سبقه، قام وفد عسكري إماراتي بزيـارة رسمية للأردن لبحث سبل تعزيز التعاون العسكري بين الجيشين الإماراتي والأردني.

وفـي مؤشـر مهم إلى تعزيـز العلاقات الاقتصادية بيـن الطرفين زار الملك عبـدالله الإمارات في 2023/11/2 وشهد مع محمد بن زايد «تبادل مذكرات تفاهم بقيمة 6 مليارات دولار بين البلدين تهدف إلـى توسيع آفاق التعاون».[1] وبحسب بيانـات وزارة الاقتصاد الإماراتية فقد وصل رصيد الاستثمارات الإماراتية المباشرة في الأردن إلى نحو 62.6 مليار درهم إماراتي، في أكثر من 30 قطاعاً مختلفاً.[2]

- **العلاقات الأردنية الإيرانية:**

سـارع الأردن لاستثمار الزخم الإقليمي الناجم عـن اتفاق المصالحة بين المملكة العربية السعودية وإيـران برعاية صينية في شهر مارس/ آذار 2023، وأعلن عن رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع الجانـب الإيرانـي إلى مستوى السفراء، وهو ما أنهـى حالة فتور في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين استمـرت لسنـوات. وكان الأردن قـد استدعى سفيره من طهران في أبريـل/ نيسان 2016 تضامناً مع السعودية عقب قرارها بقطع العلاقات مع إيران، واحتفظ بتمثيل دبلوماسي بدرجة قائم بالأعمال.

وبحسـب وكالـة مهـر للأنباء فإن وزيـر وزير الخارجية الأردنـي أكد خلال اتصـال هاتفي مع وزير الخارجية الإيراني في شهر أبريل/ نيسان 2023 أن إيران دولة مهمة في المنطقة، معلناً استعداد بلاده لتطويـر العلاقـات معها، فيما أعلن وزير الخارجية الإيراني استعداد بـلاده لتطوير العلاقات والتعاون بين البلدين.[3]

(1) https://arabic.cnn.com/middle-east/article/02/11/2023
(2) https://www.aletihad.ae/news
(3) https://ar.mehrnews.com/news/1932505

- **العلاقات الأردنية الأمريكية:**

شـكل ملـف خفـض التصعيد في الضفـة الغربية الملـف السياسـي الأبرز في العلاقـات الأردنية الأمريكيـة سنـة 2023، إلى جانب ملف العلاقـات الثنائية الوثيقة بين الطرفيـن. وخلال زيارة الملك عبدالله لواشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي، أكد جو بايدن على «ضرورة إيجاد آليات للحدّ من التصعيد ودعم جهود التهدئة في الأراضي الفلسطينية».[1]

وأكـد رئيس الـوزراء الأردني في 2023/12/5 متانـة علاقات الشراكـة الاستراتيجية التي تربط الأردن والولايـات المتحـدة، وثمّن الدعم الذي تقدمه الولايات المتحـدة للمسيرة التنموية في المملكة مـن خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وفـي المقابل أكدت مديرة الوكالة الأمريكية للتنميـة الدوليـة أن الأردن «شريك استراتيجي للولايات المتحـدة الأمريكية»، وثمنت دوره «في تكريس الأمن والاستقرار في المنطقة» وأكدته أنه «يمثل صوت العقل والحكمة في المنطقة».[2]

1. ملف الحريات العامة في 2023:

خلص تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» عن واقع الحريات في الأردن خلال العام 2023 إلى أن السلطات الأردنية واصلت «تقييد الفضاء المدني في 2023، إذ سحقت المعارضة باعتقال المعارضين السلميين والصحفيين ومضايقتهم، واستخدام قوانين غامضة تنطوي على انتهاكات لتقييد حرية التعبير والنشـاط السلمـي، في انتهـاك للحماية القانونيـة الدولية».[3] وقد جرى خلال العـام 2023 محاكمة العديـد مـن الناشطين السياسيين ومحاكمتهم علـى خلفية التعبير عن مواقفهـم السياسية وانتقادهم للسياسات الحكومية، وتم توقيف العديد منهم.

وكان الأردن أقـرّ في شهر أغسطس/ آب 2023 قانوناً جديداً للجرائم الإلكترونية يتضمن عقوبات مغلظة على مخالفات النشر على المواقع الألكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي، وهو ما أثار عاصفة جدل واسعة حول مبررات القانون ومدى قدرة الأردنيين على تحمّل عقوباته المشددة، واعبترت العديد من الأوساط السياسية والإعلامية والحقوقية القانون خطوة لخفض سقف حرية التعبير في الأردن.

(1) https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=212344&lang=ar&name=news
(2) https://www.youm7.com/story/5/12/2023
(3) https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/jordan

وحذرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» من أن القانون «يمعن في تقويض حرية التعبير على الإنترنت، ويهدد حق مستخدمي الإنترنت في إخفاء هويتهم، ويؤسس هيئة جديدة للسيطرة على وسائل التواصل الاجتماعي قد تمهّد الطريق لطفرة في الرقابة على الإنترنت».[1] كما انتقدت الأمم المتحدة القانون الجديد وعبّرت عن مخاوف جدية بشأنه ووصفت بعض الصيغ الواردة فيه «بالفضفاضة والقابلة للتفسير الواسع ولا تمتثل لمتطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان»، وأضافت أن القانون الجديد «يُقيّد الأنشطة التي يقوم بها الأفراد والمنظمات على الإنترنت، كما يفرض عقوبات على نشر محتوى قد يسيء إلى مسؤولي إنفاذ القانون».[2]

وتطبيقاً للقانون الجديد قرر مدعي عام عمان في 2023/12/17 توقيف أمين سرّ حزب الشراكة والإنقاذ، أيمن صندوقة، على خلفيه منشورات له عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمبرر أنه يضر بالاقتصاد الوطني. ورفض المدعي العام طلب الكفالة الذي تقدّم به محامي الحزب لإخلاء سبيله، وقد نظم الملتقى الوطني لدعم المقاومة وحماية الوطن اعتصاماً أمام قصر العدل في عمان للمطالبة بإخلاء سبيله.

وعلى الرغم من السماح رسمياً بتنظيم عدد كبير من الفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني والمنددة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، فإن العديد من الناشطين جرى اعتقالهم على خلفية تلك الفعاليات وهو ما انتقده منظموها واعتبروه تضييقاً على مساحة التعبير عن الرأي. غير أن الحكومة نفت أن يكون توقيفهم تم على خلفية التضامن مع غزة، وأشار وزير الاتصال الحكومي إلى أن «أمر توقيفهم ليس له علاقة بالحالة التضامنية الشعبية والمسيرات التي تنظمها مختلف القوى السياسية»، وقال إن «25 شخصا جرى توقيفهم لتجاوزهم القانون، والاعتداء على أفراد من الأمن العام، والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة».[3]

2. الملف الاقتصادي

رغم التحديات الأساسية التي واجهت الاقتصاد الأردني خلال سنة 2023 وتمثّلت في زيادة المديونية العامة، وارتفاع نسب التضخم وغلاء كلف المعيشة، وتراجع فرص العمل والتوظيف، فإن البنك الدولي توقّع في 2023/12/19 أن يصل معدل النمو في الأردن 2.6 % خلال سنة 2023، كما

(1) https://www.hrw.org/ar/world-report/2024/country-chapters/jordan
(2) https://www.aljazeera.net/news/humanrights/17/8/2023
(3) 3051858/https://www.aa.com.tr/ar

توقـع تباطـؤ معدل التضخم إلى 2.4 %، وأن ينخفض عجز الحساب الجاري 6.6 % والمالية العامة إلى 5.2 %.[1]

ومـن المرجـح أن يزيـد صافي الزيادة في الدين العام للأردن لسنـة 2023 بنحو (2.3) مليار دينار أردنـي، ليبلـغ إجمالي الدين العـام (39.4) مليار دينار، أي ما نسبتـه 106.81 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة زيادة تقدّر بـ 6.26 % عما كان عليه في 2022.[2]

وعلـى صعيد المؤشـرات الاقتصادية ارتفعت الإيرادات المحلية خـلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 لتصل إلى 7123.8 مليون دينار أردني بارتفاع بلغ 470.3 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة مـن العـام السابق. فيما بلغ إجمالي الإنفـاق الحكومي خلال نفس الفترة نحـو 8835.5 مليون دينار. وسجل العجز المالي انخفاضاً بنحو 144.4 مليون دينار، ليصل إلى 1635.5 مليون دينار خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2023، مقارنة مع 1779.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

أمـا بخصوص المساعدات الخارجية من منح وقروض فقد بلغت 3،4 مليار دولار، منها 1.3 مليار دولار منـح اعتياديـة، و 1.58 مليار دولار قروض لدعم الموازنة العامـة وتنفيذ مشاريع تنموية، و508 ملاييـن دولار لخطـة الاستجابـة الأردنية للأزمة السوريـة البالغ نسبة تمويلهـا 22.3 %، وفق وزيرة التخطيط والتعاون الدولي.[3]

وخـلال سنـة 2023 تمكّن الأردن من إبـرام اتفاق جديد مع صندوق النقـد الدولي للسنوات الأربع المقبلـة بخصوص برنامج إصـلاح مالي بقيمة 1.2 مليار دولار للأعوام (2024-2028). وعلى صعيد الاتفاقيـات الاقتصاديـة والمساعدات وقع الأردن والإمارات في شهر كانـون الأول/ ديسمبر اتفاقيات اقتصادية بحجم 6 مليارات دولار، كما وقع حزمة مساعدات «منح وقروض» مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 902 مليون يورو، ووقّع في ذات الشهر منحة بقيمة 845 مليون دولار مع الولايات المتحدة لدعم موازنة الدولة كجزء من برنامج المساعدات الاقتصادية الأمريكية السنوية للحكومة الأردنية.

ومـن المؤشـرات الاقتصادية الإيجابية في سنة 2023 ما شهده قطاع السياحة من تحسّن ملحوظ، حيـث أظهـرت بيانات صادرة عن البنك المركزي الأردني أن الدخـل السياحي بلغ 6.9 مليار دولار في نهايـة شهـر نوفمبر/ تشرين الثاني، وأرجع هذا النمو في الدخـل السياحي إلى زيادة أعداد السائحين

(1) https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=268012&lang=ar&name=news
(2) https://petra.gov.jo/Include/Menu.jsp?ID=3321&name=SelectedArticles&lang=ar
(3) https//:www.almamlakatv.com/news

بنسبـة 29.2 بالمائـة. وتشير الإحصاءات الى أن قطاع السياحـة، بما في ذلك الدخل السياحي، شهد نمـواً بنسبـة وصلـت إلى 30 % خلال الاحـد عشر شهراً الأولـى من العـام 2023، ووصل عدد زوار المملكة الى حوالي 5.9 مليون زائر.[1]

وفيمـا يتعلـق بميزانيـة الأردن لسنة 2024 توقّـع وزير الماليـة الأردني فـي 2023/11/22 نمواً اقتصادياً بنسبـة 2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، وبعجز متوقع يصل إلى 812 مليون دينار. وقال إن إجمالـي النفقـات العامة المتوقعة فـي سنة 2024 يصل إلى 12.37 مليـار مقارنة مع 11.4 مليار دينـار عـام 2023. وتبلغ قيمة الإيرادات العامة المتوقعـة بحسب مشروع الموازنة الجديدة نحو 10.3 مليارات دينار، بارتفاع مقداره 8.9 % عن عام 2023. وتوقع الوزير أن تصل المنح الخارجية إلى 724 مليون دينار سنة 2024 .[2]

3. الملف الأمني:

واجـه الأردن سنـة 2023 تحديـات مهمة على المستـوى الأمني وعلى أكثر من صعيـد، سواء تعلّق الأمـر بحدوده الشمالية مـع سوريا بفعل عمليات تهريب المخدرات والسلاح من بعض المجموعات، أو بحدوده الغربية مع الضفة الغربية في ظل تزايد خطر الترانسفير والتهجير القسري في ظل السياسات المتطرفـة لليميـن الإسرائيلي، أو تعلّق الأمر بحـدوده الشرقية مع العراق بفعـل عمليات التهريب وما شهدتـه الحـدود بعد معركة طوفـان الأقصى من حشـود لمتطوعين عراقيين يرغبـون بالمشاركة في المواجهة عبر الأراضي الأردنية.

فقـد نفـذت القوات المسلحة الأردنية العديد من العمليـات العسكرية على الحدود الشمالية، وقال وزير الخارجية الأردني إن قضية تهريب المخدرات من سوريا تشكل تهديداً كبيراً للأردن والمنطقة.[3] ووفـق المصـادر الأردنية فإن نحو 85 في المئة من المخدرات التي يتم ضبطها، تكون مجهزة لتهريبها مرة أخرى إلى دول الخليج وعلى رأسها السعودية.[4]

ففـي 2023/5/8 نفّذ سلاح الجو الأردني ضربة جوية استهدفت مصنعاً للمخدرات جنوبي سوريا

(1) https://www.sarayanews.com/article/899593
(2) https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/11/22
(3) https://www.aljazeera.net/news//8/5/2023
(4) https://www.alhurra.com/jordan//08/05/2023

وأسفـرت عن مقتـل مهرب متهم بتنفيذ عمليات شحن كبيرة عبر الحـدود. وفي 2023/8/16 أعلنت القـوات المسلحـة الأردنية إسقاط طائـرة مسيّرة محملة بمواد متفجـرة (TNT) قادمة من الأراضي السورية. وكانت قد أعلنت خلال الشهور السابقة عن إسقاط العديد من الطائرات المسيرة التي تحمل مخدرات وأسلحة من الأراضي السورية.

وفـي 2023/12/12 أعلنـت القوات المسلحة عن وفاة أحد أفرادهـا في اشتباك مع مهربين على الحـدود السورية. وفـي واحدة من أوسع المواجهات الحدودية سنة 2023 أعلنت القوات المسلحة في 2023/12/18 عـن أنهـا اشتبكت لنحـو 14 ساعة مع مهربي سلاح ومخـدرات على الحدود الأردنية السوريـة وأنهـا قتلت وأصابت عـدداً منهم واعتقلـت 9 مهربين وضبطت كميات كبيـرة من المخدرات والأسلحـة الأوتوماتيكية والصاروخية. وفي 2023/12/24 أعلن الأردن عن إحباط تهريب كميات من المخدرات والذخائر من الأراضي السورية إلى الأردن.

أمـا علـى الحـدود الشرقية فقد أعلنـت القوات الأردنية فـي 2023/12/20 القبـض في منطقة الرويشيـد على ستة تجار مخـدرات ومهربين يرتبطون بعصابات إقليمية، وقالت إنها ضبطت بحوزتهم مخدرات و 12 سلاحاً نارياً وكميات من الذخيرة وأجهزة اتصال ومناظير.

ثانياً: التفاعل بين الملفات .. والتوقعات

كان التفاعـل نشطـاً فـي الأردن خلال سنـة 2023 بين الملفـات السياسيـة والاقتصادية والأمنية علـى الصعيدين الداخلـي والخارجي، ويلاحظ أن معظم التفاعلات ارتبطـت بتداعيات معركة طوفان الأقصى. ومن أهم هذه التفاعلات:

1. خلال معركة طوفان الأقصى، تفاعلت الحركة الإسلامية في الأردن بصورة قوية مع التطورات في الأراضـي الفلسطينيـة المحتلة طوال الشهور الثلاثة الأخيرة من العام 2023، ونظمت عدداً كبيراً من الفعاليات الشعبية المنددة بالعدوان والمؤيدة للشعب الفلسطيني وللمقاومة، ولعبت الحركة دور المحرّك الأبرز للفعل الشعبي المتعاطف مع قطاع غزة.

وقـد أثـار هذا التفاعـل قلق الجانب الرسمي والقـوى السياسية المنافسة مـن احتمالات أن يتعزز الحضـور السياسـي والمجتمعـي للحركة الإسلامية، وهو ما قد يؤهلهـا لترجمة ذلك لصالحها في

الانتخابات النيابية المرتقبة في النصف الثاني من العام 2024.

وفـي ضـوء هذه التقديـرات والتخوفات لـدى الجانب الرسمـي والقوى المنافسـة، تزايد الحديث مؤخـراً فـي الأوساط السياسيـة والإعلامية عن احتمالات تأجيل الانتخابـات النيابية عن موعدها المستهدف. غير أن الجانب الرسمي لم يحسم أمره حتى اللحظة، ولم يعلن عن موعد محدد لإجراء الانتخابـات هـذا العام، كما لم يعلن عن تأجيلها. وربما يعـود ذلك إلى رغبة بالتريث وانتظار مآلات معركـة طوفـان الأقصى قبل حسم القرار، وهو ما يشير إلـى حجم التداخل بين الملفات السياسية الداخلية والتطورات الخارجية.

2. ولـم تقتصـر تداعيات معركة طوفان الأقصى أردنياً على ملـف الإصلاح السياسي وحسم الموقف مـن موعـد إجـراء الانتخابـات النيابية، بـل تداخلت مع العامـل الأمني، في ظل تزايـد المخاوف الأردنيـة من انعكاسات سلبية للتطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الأوضاع السياسية والأمنيـة في الأردن. حيث تتزايـد المخاوف في الأردن من احتمالات استغلال الجانب الإسرائيلي لحالـة التصعيد من أجل القيام بعمليات تهجير قسري واسعة للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن الذي حذر من أن حصول ذلك سيكون بمثابة إعلان حرب عليه، ولا سيما في ظل تهديدات المستوطنين ودعواتهم الصريحة للفلسطينيين في الضفة الغربية للمغادرة والانتقال إلى الأردن.

ونتيجـة تزايـد القلق من ملف التهجيـر القسري سعى الأردن لتنسيق مواقفـه مع الجانب المصري الـذي يتعرض لـذات التهديد فيما يتعلـق بضغوط حكومة الاحتـلال على سكان القطـاع من أجل تهجيرهـم إلـى سيناء. ويُتوقع أن يستمر التنسيـق بين الأردن ومصر خلال العام 2024 في مواجهة خطر الترحيل القسري في ضوء استمرار التهديد قائماً في الأجندة الإسرائيلية.

3. يُلاحـظ أن العلاقات الأردنيـة الإسرائيلية تأثرت بصورة ملحوظة وشهدت توتراً وتصعيداً سياسياً وإعلاميـاً متبـادلاً بتأثيـر تداعيات معركة طوفـان الأقصى وإعلان الأردن مواقـف قوية في إدانة العدوان. وقد فتح الأردن المجال واسعاً لوسائل الإعلام الأردنية، بما في ذلك الرسمية منها، للتفاعل مع تطورات طوفان الأقصى ولإدانة الجرائم الإسرائيلية وتغطية أخبار المقاومة الفلسطينية.

ويُتوقع أن يواصل الأردن في العام 2024 مواقفه المؤيدة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ووضـع حـد للجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني. كما يُرجح أن يستمر التوتر في العلاقات الأردنيـة الإسرائيلية في ظل استمـرار التوجهات المتشددة لحكومة اليميـن الإسرائيلي المتطرف

الذي لا يعبّر عن مواقف إيجابية تجاه مصالح الأردن السياسية والأمنية.

4. وانعكست تداعيات معركة طوفان الأقصى بصورة قوية على توجهات النخبة السياسية والمجتمعية في الأردن بخصوص تطورات الوضع الفلسطيني. حيث تتبلور قناعة واسعة في الأوساط السياسية والمجتمعيـة فـي الأردن بأهمية الانفتاح على العلاقة مع مختلـف القوى الفلسطينية المؤثرة، وفي مقدمتهـا حركـة حماس، من منطلـق أن المقاومـة الفلسطينية باتت تشكّل خط دفـاع متقدّم عن المصالـح الوطنية الأردنية في مواجهة الخطر الصهيوني. في حين لا يزال الجانب الرسمي يتردد فـي تعزيـز علاقاته مع حركات المقاومـة الفلسطينية، انسجاماً مع تموضعـه السياسي وعلاقاته الدولية، وتجنّباً للإضرار بعلاقاته مع السلطة الفلسطينية .

و رغـم المواقـف والإشـارات الإيجابية التي عبّـر عنها خطاب وزير الخارجيـة الأردني تجاه حركة حماسـ واعتبارهـا فكرة لا يمكن القضـاء عليها، وبأنها ليست من أوجد الصـراع، إلا أنه لم تصدر مؤشـرات واضحـة حتى اللحظة حول ما إذا كان الأردن معنياً باغتنام الفرصة التي تتيحها تداعيات مواجهـة طوفان الأقصى لتعزيز دوره وحضـوره في القضية الفلسطينية، ولإعادة النظر في علاقته مع حماس كطرف قوي الحضور والتأثير في المشهد الفلسطيني.

5. أبـرزت مواجهـة طوفان الأقصى تبايناً واضحاً ومعلناً في المواقـف بين الأردن والولايات المتحدة إزاء العـدوان الإسرائيلـي على قطاع غزة. وقد ظهر ذلك بشكل جلي في المؤتمر الصحفي الثلاثي الـذي جمـع وزراء خارجية الأردن ومصـر والولايات المتحدة في عمان فـي 2023/11/5، حيث عارضـ وزيـر خارجيـة الأردن تبرير وزير الخارجيـة الأمريكي للعدوان الإسرائيلـي بممارسة حق الدفـاع عـن النفس، وتساءل:»كيف لنا أن نبرر لأي شخصـ أن قتل أكثر من 9 آلاف شخص، بينهم أكثر من 3 آلاف طفل، هو للدفاع عن النفس؟».[1]

ولا يُتوقـع أن ينعكسـ التباين في مواقف الطرفين إزاء مواجهة طوفـان الأقصى بصورة سلبية على العلاقات الأردنية الأمريكية الوثيقة بأبعادها السياسية والأمنية والاقتصادية، حيث يحرص الطرفان علـى الفصـل بين ديمومة تلك العلاقـات وتعزيزها، وبين الاختلاف في بعضـ الملفات التفصيلية. وفضـلاً عـن ذلك، فإن الولايات المتحدة تدرك أهمية الدور الأردني فيما يتعلق بملف التهدئة ومنع التصعيـد فـي الضفة الغربية، كما كان الأردن أحد محطات جولة بلينكن الأخيرة في المنطقة والتي

(1) https://www.aa.com.tr/ar/3043838/

سعـى خلالهـا لحشد دور لتركيا وعدد مـن الدول العربية في مستقبـل الأوضاع في قطاع غزة في مرحلة ما بعد المواجهة الحالية.

وتُعـدّ الولايـات المتحدة الداعـم المالي الأكبر لـلأردن على صعيد المنـح والمساعدات، وقد وقع البلـدان فـي سبتمبر/ أيلول 2022 مذكـرة تفاهم تُقدّم واشنطن بموجبهـا مساعدات مالية سنوية للمملكة بقيمة 1.45 مليار دولار للفترة ما بين 2023 و2029.[1]

6. شكّلت معركة طوفان الأقصى فرصة لتخفيف حدّة الاحتقان في العلاقات الأردنية الإيرانية. حيث التقى وزيرا خارجية الأردن وإيران في 2023/12/13 في جنيف وأعرب وزير الخارجية الإيراني عـن تقديره للجهـود الأردنية «لإنهاء الحـرب وتفعيل وقف اطلاق النار ووضع حـدّ لجرائم الإبادة الجماعيـة بحـق الشعب الفلسطينـي» وأكد على ضرورة تنسيق جهـود مشتركة بين طهران وعمّان لوقف الهجمات الصهيونية عن غزة فوراً.[2]

كمـا أن تطبيـع العلاقات السعودية الإيرانية انعكس بصورة إيجابية على العلاقات الأردنية الإيرانية حيـث تم تطوير مستوى العلاقات الدبلوماسيـة ورفعها إلى مستوى السفراء. غير أن العامل الأمني المتعلّق بالتوتر على الحدود الأردنية السورية ما يزال يُلقي بظلال سلبية على فرص تطوير العلاقات الأردنيـة الإيرانيـة، حيث يُحمّـل الأردن مجموعات محسوبة على إيران وحـزب الله المسؤولية عن زعزعـة الأمن على حدوده الشماليـة، ويتهمهما بالمسؤولية عن عمليات تهريب المخدرات والسلاح عبر الحدود.

ولا تبـرز مؤشـرات قوية إلى احتمالات حصـول تطوّر مهم خلال سنة 2024 فـي العلاقة الأردنية الإيرانية، كما لا يُتوقع حصول تغيير جوهري فيما يخصّ الأوضاع الأمنية على حدود الأردن الشمالية.

7. تأثرت علاقات الأردن السياسية والاقتصادية مع العراق، تقدّما وتراجعاً، بتذبذبات العلاقة الأردنية الإيرانيـة وتعرّجاتها، وهو ما يمكن ملاحظته بصـورة واضحة لدى قراءة مسار علاقات الأردن مع الطرفين خلال السنوات الماضية. ومن الواضح أن هذا المعطى والعامل المهم، يدخل في حسابات صانع القرار في الأردن لدى رسم توجهاته وتحديد منظومة علاقاته العربية والإقليمية.

(1) https://www.aa.com.tr/ar/3080480/
(2) https://nournews.ir/Ar/News/157037

ثالثاً: أبرز التحديات التي تواجه الأردن خلال العام 2024

فـي ضـوء ما تقدم من عرضٍ لأهم التطورات والتفاعلات خلال سنة 2023، تبرز التحديات التالية التي يُرجّح أن تواجه الأردن خلال العام 2024:

1. التـردد فـي إجـراء الانتخابات في موعدها المقتـرح حكومياً في النصف الثانـي من العام 2024 فـي ظل تخوفـات رسمية وحزبية من انعكاسـات إيجابية لمعركة طوفان الأقصـى لصالح الحركة الإسلامية.
2. تصاعـد خطـر الترحيـل القسـري للفلسطينيين مـن الضفة الغربيـة في ظل تهديـدات الأحزاب الإسرائيلية المتطرفة وتوزيع السلاح بشكل واسع على المستوطنين.
3. تنامـي التهديـدات الحدوديـة على جبهات متعـددة، وخصوصاً على الحدود الغربيـة مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، والشمالية مع سوريا.
4. تفاقم تأثير الأزمة الاقتصادية وارتفاع المديونية، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات اجتماعية.
5. القـدرة علـى إدارة علاقات متوازنة مع القوى السياسية فـي الساحة الفلسطينية، في ظل خيارات الموقف الرسمي باختزال العلاقة مع السلطة الفلسطينية التي تشير استطلاعات الرأي المحايدة إلى تدهور شعبيتها في الشارع الفلسطيني.
6. تحـدّي إدارة علاقـات متوازنة مـع السعودية والإمارات في ظل الخلافـات السياسية بين البلدين، والقدرة على النأي بالنفس عن تجاذبات العلاقات المتوترة بين الطرفين.

الحالة الفلسطينية
طوفان الأقصى:
عملية التغيير الشاملة في الأراضي الفلسطينية
ما بين الانعكاسات والتداعيات والاحتمالات

إعداد:
د. إياد أبو زنيط
أ. سليمان بشارات

مؤسسة يبوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية - رام الله

ملخص تنفيذي

شكلـت عمليـة طوفـان الأقصى فـي السابع مـن أكتوبر/تشريـن الأول2023 محطة مفصليـة وهامة فـي الحالة الفلسطينية جعلها تطغى على باقـي المحاور والموضوعات، وهـذا جعـل التقرير يركز فـي أجزاءه المتنوعة، علـى جُملةً من المتغيـرات المهمة التي طـرأت على الساحـة الفلسطينية، جراء عملية «طوفان الأقصـى»، التي اعتبرها التقرير نقطة ارتكاز له، حيث جرى تقسيم التقرير إلى محاور متعددة.

يتطـرق المحور الأول منه إلى عملية طوفان الأقصـى، والإرهاصات والمسببات التي قادت إليها وأوصلت الأمور إلى حالة الذروة، لانطلاق العملية بشكلها الذي حصل.

فيمـا يتطرق المحور الثاني إلى طبيعـة العملية والاستراتيجيات التي اعتمدت عليها، وطبيعة الأهداف، وما كان يُرجى تحقيقه منها، حيث تم رصد أبرز الأهداف المتمثلة في إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة، في ظل بروز قضايا أقل عدالة مكانها، مما جعل القضيـة الفلسطينية تراوح مكانها لسنوات طوال، في ظل تغول احتلالي وتهويدي واضحٍ دون رادع.

أمّـا فـي المحـور الثالث، فقـد عالج الانعكاسـات التي طـرأت على نظريـات الأمن الإسرائيلـي، والوضـع الداخلـي الإسرائيلـي، والتـي وُجد مـن خلالهـا أن نظرية الأمن الإسرائيلـي تلقـت ضربة مؤلمة، وفقـدت إسرائيل هيبتها الأمنية، وهو مـا حدا بها إلى اعتبار ما جرى تهديداً وجودياً لها.

والمحـور الرابع رصد أبرز انعكاسات عملية طوفان الأقصى على الوضع الفلسطيني برمتـه، حيـث أبرز أن هنالك تغيرات سياسية ستحصل بعد عملية طوفان الأقصى، يتغير بمجملهـا طبيعـة وشكل النظـام السياسي، وتنشـأ تحالفات فلسطينيـة مختلفة، وناقش الوضع الاقتصادي وما أحدثه الرد الإسرائيلي الهمجي من ضرر في البنية التحتية وكامل القطاعات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

أمـا المحور الخامس، فقد عالـج السيناريوهات التي يُمكـن توقعها بخصوص عملية طوفـان الأقصـى مع رسم واضح لكل سيناريو وترجيح للمتوقـع والممكن والمرغوب وقد كان هنالك أربعة سيناريوهات أساسية.

وقـد شارك في كتابة التقريـر الاستراتيجي باحثان من مؤسسـة يبوس للاستشارات والدراسـات الإستراتيجيـة، همـا: د. إيـاد أبو زنيـط، المختص في الشـؤون السياسية، والأستاذ سليمان بشارات، المختص في الشأن السياسي ودراسات الشرق الأوسط.

مقدمة:

صبـاح السابع مـن أكتوبر/تشرين الأول 2023، شنت المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، هجوماً مباغتـاً علـى مواقع جيشـ الاحتلال الإسرائيلي في غـلاف قطاع غزة، وتمكنـت المقاومة من اقتحام قواعد عسكرية مُهمة وحساسة، ونقاط مراقبة متعددة، وعددٍ من المستوطنات، وأسفرت العملية وفق المعطيـات التـي أعلن عنه الاحتلال الإسرائيلـي عن مقتل أكثر مـن 1200 إسرائيلي ما بين عسكري ومدنـي، وإصابـة مـا يقرب من 5500 جريح، وأسر مـا يزيد عن 241 ما بين مدنـي وعسكري أيضاً. لـم يكـن الحـدث متوقعاً علـى مستوى التوقيـت والتخطيط لكنـه كان منسجماً مع مستـوى الظروف والسياقات المحلية والإقليمية والدولية التي قادت إليه، فلم تدخر الحكومة الأشد يمينية في إسرائيل جهداً في تحييد قطاع غزة والاستمرار بمحاصرته وقضم المزيد من أراضي الضفة الغربية والاقتحام المستمـر للمسجـد الأقصى، حتى باتت الأطراف الفلسطينية قاب قوسين او أدنى شاهدة على تصفية قضيتها، بالتزامن مع موجة تطبيع عربي – إسرائيلي غير مسبوقة تشي بالقفز على الحقوق الفلسطينية وتجاوزها، وبعض التصريحات والنقاشات التي تتحدث عن تراجع أهمية القضية وانتهاء فكرة مركزيتها في النظام الإقليمي.

تُجـادل هـذه الدراسة فـي أنّ «طوفان الأقصـى» وطبيعة الحـدث ومجرياته، وسياقاتـه الداخلية والإقليميـة والعالمية، لم يكن منفصلاً عن الواقع الفلسطيني، وإنما أتى ارتداداً لإرهاصات قادت إليه، وتدحرجت المسببات لتوصل الأمور إلى ذروتها، ومن ثم دخول القضية الفلسطينية برمتها في مساراتٍ جديـدة، جراء الحـرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أجبرت العالم بأسره على التدخل، كُلٌّ ضمن رؤيته، ومتطلبات حالته.

ومـن هنا، تُحاول هـذه الدراسة التعرض بعمقٍ إلـى عملية «طوفان الأقصـى»، ومجريات الأحداث المتواصلة، والمتحرجة في قطاع غزة، ومحاولة استشراف الحالة المستقبلية تجاه ما يجري.

أولاً: «طوفان الأقصى»: الإرهاصات والمسببات

شكلت مجموعة متعددة من المتغيرات أسباباً وإرهاصات لانطلاق عملية «طوفان الأقصى»، ومجمل هذه الأسباب هو ما أمكن حصره، وبدا ظاهراً وجلياً، فضلاً عن الأسباب الخفية التي ربما تحتفظ بها حـركات المقاومـة في قطاع غزة لنفسها، وبالمجمل العام، يمكن إجمال أهم الإرهاصات التي أدت إلى

أحداث السابع من أكتوبر 2023، بما يلي:

1. دخـول القضية الفلسطينيـة في طور النسيان على الساحة العربيـة والعالمية، وظهور قضايا أكثر إلحاحـاً وأهمية للدول علـى مختلف مستوياتها، وتقل أهمية وعدالة مـن المنظور الفلسطيني عن عدالـة وأهميـة القضية الفلسطينيـة، خاصةً بعد ما بقـرب من 17 عاماً من توقـف المفاوضات الفلسطينيـة الإسرائيليـة، وممارسة إسرائيل لكل مخططاتها من جانبٍ واحد، دون أن يكون هنالك أي تدخل من أطراف عالمية ضد ما تقوم به إسرائيل.

2. الاعتـداءات المستمـرة التي تقوم بهـا الحكومات الإسرائيليـة اليمينية المتعاقبـة، والأكثر تطرفاً فـي تاريخ إسرائيل، ضد الفلسطينيين في الضفـة الغربية، واستمرار عمليات المصادرة والتهويد، والاعتداءات على المقدسات الفلسطينية وخاصةً المسجد الأقصى واقتحامات المتطرفين اليهود المستمرة له، والاعتقالات غير المبررة، وتنامي حدة الاستيطان الجغرافي والديمغرافي في الضفة الغربية، والمواجهة العنيفة لأي فعلٍّ فلسطيني مقاوم باستخدام القوة المفرطة.

3. مخططـات تهويد مدينة القدس بالتحديد، فقـد قدمت حكومة الاحتلال برنامجاً واضحاً في هذا الاتجاه يتجه لتهويد المدينة المقدسة في مدينة القدس، وأجرى الإسرائيلي مسحاً كاملاً للعقارات في المدينة وهناك 50 % من العقارات هي عبارة عن اوقاف إسلامية ومسيحية و50 % عقارات مملوكـة للناس، ولكن أكبر مشكلة تواجه هذه العقارات هي مشكلـة التسجيل، لأنها عقارات كانت بـالإرث عبـر قرون، وبالتالي بعضها لا أوراق فيها وبعضها اوراقها قديمة جداً من زمن العثمانيين، ففـي حي الشيخ جراح المشكلة الحقيقية كانت تسجيـل العقارات، ارض وقف إسلامي منح لأبناء القدس الغربية السكن فيه بالاتفاق مع دائرة الأوقـاف والحكومة الأردنية والإسرائيلي واجه أبناء المنطقة انهم لا يملكون ما يثبت ملكيتهم للعقار، وأكثر من سنة ونيف هناك مشكلة مع الأردن حتى مـع الضغـط ومع معركة سيف القدس، الأردن وافق على إعطـاء أوراق الملكية لأصحاب العقارات والا كانت المنطقة سلبت ولهذا انتهت القضية لان صار هناك دليل قانوني على امتلاك العقارات. والاحتلال الإسرائيلي أجرى مسح للعقارات وقررت هذه الحكومة انها تستطيع ان تستولي على 60 % مـن العقـارات المملوكة للناس، وهـذا معناه حولي ربع عقارات القدس وبالتالي أصبح موضوع تهويـد القدس خطر جدي، وحتى اللحظـة المدينة القديمة لا تزال مدينـة عربية فلسطينية وكل التوسيعات في الاستيطان حولها لم يؤثر على ملكية العقارات وعلى التركيبة السكانية فيها، لذلك دخل في مسار يمكن ان يترك اثراً كبيراً على تركيبة المدينة الديمغرافية.

4. الذهـاب الـى التطبيع، وتجاوز الشعـب الفلسطيني، وبناء شبكة علاقات مـع الإقليم، وهذا عنوان خطيـر ولكن الأخطر منه المضمون؛ فالمضمون هو بناء تحالف جديد في المنطقة، ومحور ينبغي أن يتشـكل فـي المنطقة يحمل إسرائيـل لتكون كياناً طبيعياً في هذه المنطقـة، ثم كياناً قائداً في هـذه المنطقـة، وهـذا سر العمل على تكسير الـدول الكبرى في المنطقة ونقـل القرار العربي من القاهـرة الـى دولٍ أخرى، وإذا نضج هذا التحول الكبير فـي المنطقة واكتمل فسنكون أمام مشكلة كبيـرة جـداً، ولهذا كان لا بد مـن القيام بتحرك يعيـق يعطل تصفية القضيـة الفلسطينية ويعطل وأيضـاً بنـاء تحالف جديد مهمتـه القضاء على مشـروع النهضة في المنطقـة وعنوانه المقاومة.

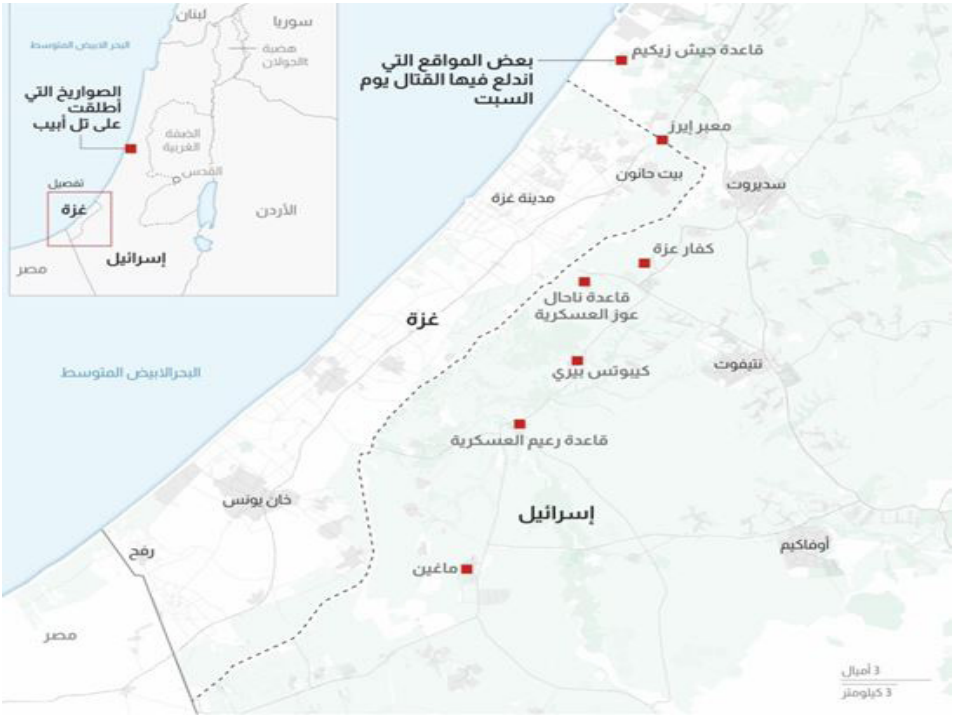

المحور الثاني: طبيعة عملية «طوفان الأقصى»: الاستراتيجيات والاستعدادات

شـكل طوفـان الأقصـى عمليـة نوعيـةً فـي الشـكل والمضمـون والأليـات المتبعـة للهجـوم، والتوقيتـات الزمنيـة، والأهـداف الموضوعـة، فقـد بـدأت العملية فـي يـوم 7 أكتوبر، الـذي تزامن مـع يـوم سبـت، وعيـد يهودي، على غـرار ما حصـل في اكتوبـر 1973، مستنـدةً عمليـة التنفيذ إلى خطـط دقيقـة للغايـة، يتضـح أنَّها أُعـدت مسبقاً، وقد كانـت خريطة التحـركات الميدانيـة كالتالي:

1. **السياق الزمني:** إذ تزامن إعلان «طوفان الأقصى» مع عدد من السياقات الزمنية، أبرزها، التزامن مع الذكرى الخمسين لانتصار أكتوبر المجيد عام 1973، والثاني: تزامن العملية مع «عيد العرش» وفترة «سمحات توراه – بهجة التوراة» التي تشهد فيها الثكنات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات حالـة مـن الهدوء النسبـي، والتزامن مـع حالة الفوضـى الداخليـة الإسرائيلية علـى المستويين الاجتماعي والسياسي على إثر أزمة الإصلاحات القضائية، وانعكاس ذلك على اضطراب الأوضاع الأمنية بما يؤسس لفرضية تراجع/ وفشل نظرية «الردع الإسرائيلي».

2. **آليـات مختلفـة:** بالنظـر إلى المشهـد العملياتي للمقاومة، فثمـة تطور بالآليـات التي تم عبرها إدارة عمليـة «طوفـان الاقصى»، أبرزها: التحول نحـو استراتيجية الهجـوم والمباغتة الاستباقية والتحلـل من ممارسـات «رد الفعل»، واعتماد نظريـة «الهجوم العملياتي المـزدوج» وذلك لترسيخ مفهـوم «انكشـاف الـردع الإسرائيلي» عبر القصف الجـوي بأكثر من 5000 صـاروخ بالعديد من المناطق الخاضعة لسلطة الاحتلال وما أعقبة من تحرك برى منظم في العمق الإسرائيلي. كذلك تنامـي «الآليـة الاستخباراتيـة» لدى فصائل المقاومـة، وهو ما تم اختباره بسياقـات العملية دون كشفهـا مسبقـا من جانب الاستخبارات الإسرائيلية، فضلا عـن التنسيق مع أطراف أخرى لتأمين إمدادات السلاح.

3. **تكتيـكات نوعيـة:** تستند تلك النقطة إلى ما فرضته طبيعـة العمليات من تخطيط مسبق لخريطة التحرك وذلك على مستويين الأول: «المستوى الجوي» عبر إطلاق الصواريخ والقذائف بكثافة على مواقـع الاستهداف، والثانـي: «المستوى البري» عبر تنظيم عمليات اقتحـام منظمة للمستوطنات الإسرائيليـة على الغلاف الحدودي، كذلك التطـور النوعي في مدى الصواريخ المستخدمة لتصل قدراتها الفعلية إلى 200 كم لتطول «نهاريا» قرب الحدود الإسرائيلية اللبنانية في أقصى الشمال وذلـك مقارنـه بالمدى الصاروخي لعمليـات استهداف المقاومة لتل أبيـب والقدس المحتلة حيث وصلـت إلـى 120 كم عـام 2012، فضلا عن الاستنـاد إلى عنصري «المباغتـة» و«المفاجأة» عبر الاستفـادة من الخبـرات التاريخية لتطور التكتيـكات الهجومية للفصائـل الفلسطينية منذ عملية «الثأر المقدس» عام 1996 وصولا إلى عملية «طوفان .

4. **أهداف حيوية:** بالنظر إلى خريطة الهجوم، فقد عمدت كتائب القسام للتحرك نحو السيطرة – ولو بصـورة مؤقتـة – واقتحام الأجـزاء المهمة داخل مستوطنات غلاف غـزة بعمق نحو 40 كم داخل الأراضـي المحتلة، فضلا عن تطويق العديد من المواقـع الأمنية والعسكرية وتدميرها، بالإضافة

إلى استهداف الجنود والمستوطنين وأسرهم، على نحو ما قد ينبئ بانتقال الصراع إلى مرحلة أكثر حيوية يمكن البناء عليها كأوراق للمقايضة سياسيا.

5. **تنسيقات فصائلية:** تُبنى تلك الفرضية على توظيف مكاسب «طوفان الأقصى»- المادية والمعنوية - في اختبار ما يُعرف بـ «مبدأ وحدة الساحات» الذى دوما ما تتحدث عنه فصائل المقاومة الفلسطينية، وذلك بالنظر إلى دعوة كتائب القسام وسرايا القدس لكل الفصائل والمقاومين داخل الضفة والقدس للانضمام والمشاركة بـ «طوفان الأقصى» بهدف تطويق جميع التحركات الإسرائيلية ومحاصرتها وإرباكها بما يخدم ويعزز الموقف التفاوضي للقضية الفلسطينية.

الجدير بالذكر، أنه ما لبث أن بدأت عملية «طوفان الأقصى» حتى أعلنت الحكومة الإسرائيلية بدء عملية «السيوف الحديدية» كهجوم مضاد يستهدف تدمير البنية التحتية في غزة، بالإضافة إلى تكثيف الهجوم لاغتيال عدد من قيادات حماس كمحاولة لتحجيم تحركات ما بعد «طوفان الاقصى» وإضعاف رغبة المقاومة نحو إبرام صفقة سياسية حول تبادل الأسرى مع ارتفاع حصيلة الأسرى الإسرائيليين لدى الفصائل، كذلك وأد أطروحات فك الحصار عن المعاملات المالية والاقتصادية لدى فصائل المقاومة وفى مقدمتها حركة حماس، وقطاع غزة ككل.

المحور الثالث: الرد الإسرائيلي على عملية «طوفان الأقصى»

بدت إسرائيل عقب تنفيذ عملية «طوفان الأقصى» مرتبكةً بشكل واضح، إذا أشارت تقارير متعددة، إلى حجم الصدمة التي تلقتها القيادة الإسرائيلية ومنظومتها الأمنية، وتكشفت أسرارها ما بعد الأسابيع الأولى من الهجوم، والتي أشارت إلى حالة الارتباك التي أدت إلى قصف الجيش سكان غلاف غزة بطائراته، وأن عدد من قُتل من إسرائيليين لم يكن بفعل المقاومة وحدها، فالمقاومة كان لها أهدافاً محددةً بعينها، بينما حالة الفوضى التي خلقها الهجوم والإرباك الناتج عنها في صفوف الجيش الإسرائيلي أدى لارتكاب أفعالاً عشوائية من الجيش ضد مواطنيه،[1] وللرد على العملية، وما جرى في السابع من أكتوبر فقد استندت إسرائيل إلى عدة خطوات أهمها:

(1) لمزيد من المعلومات، أنظر ما نشرته صحيفة هآرتس العبرية في تقاريرها من خلال الرابط التالي:
https://alqaheranews.net/news/54502/ ٪D9 ٪87 ٪D8 ٪A2 ٪D8 ٪B1 ٪D8 ٪AA ٪D8 ٪B3- ٪D9 ٪85 ٪D9 ٪82 ٪D8 ٪AA ٪D9 ٪84- ٪D9

أولاً: توظيف الخوف والتخيل في الخطاب للرد على عملية طوفان الأقصى

ما إن وقع كيان الاحتلال الإسرائيلي تحت سطوة الهجمة التي نفّذتها المقاومة الفلسطينية في غزة حتـى خرجت قيادات الصف الأول بخطاب موجّه نحـو العالم الغربي بصورة خاصة، العالم المتحضر، بحسـب قول رئيس حكومـة الطوارئ الإسرائيلية نتنياهو، يحوي الكثير مـن البكاء والشكوى والنحيب، مستخدميـن فيه كثيراً من المعلومات والبيانات غيـر الصحيحة، واتهامات غير أخلاقية وغير إنسانية للمقاوميـن الذيـن دخلـوا إلى مغتصبـات (مستوطنات) ما يسمـى بـ«غلاف غزة» ومدنـه في الأراضي المحتلـة، كاتهامهـم بقطع رؤوس الأطفال، واغتصاب النساء، واختطاف العائلات، مشبّهين ما حدث – علـى حـد زعمهم– بما فعلته دولة «داعشـ» في الدول العربية التي أقامت بهـا، ضيفاً ثقيلاً، مدة غير قصيرة.

مـا فعلتـه قيادات الصف الأول لـدى الاحتلال باختلاق مثل هذه الأكاذيـب، يدخل في إطار مقدمة وتحضيـر للحصـول على ترخيص وتبرير ومباركة من الدول الكبرى، والغرب خصوصاً، لإنجاز المجازر الدمويـة التي خطّط لارتكابهـا في قطاع غزة، عن طريق شيطنة المقاومـة الفلسطينية وصناعة وعي مشـوّه بشأنها؛ ليكون ما يحدث لهـا وللمواطنين في أماكن نشاطها مقبولاً، على الرغم من خروجه عن القيـم الإنسانيـة والقانـون الدولي لحقوق الإنسان فـي الحرب، وهي وسيلة فعّلتهـا الولايات المتحدة الأميركية، أكثر من مرة، في العراق وأفغانستان.[1]

ويُمكـن القـول إنَّ عقـولاً إعلاميـة ومتخصصة في توجيه الـرأي العام قد تضافـرت بسرعة، وفي 24 ساعـة مـن أجل بناء هالـة وهمية حول هذه الأكاذيب، تمثلت في تصويـر صحافيين أجانب، وجنود إسرائيليين، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، الأمرَ كأنه حالة من «التلذذ بالقتل» يعيشها الفلسطينيون الذيـن كانـوا فـي هذه المغتصبات، وقـد نجحت هذه الاستراتيجيـا الإعلامية في توجيـه الرأي العام وصناعـة ردة فعـل أولية مباشرة؛ سرعان ما بدأت تتراجع، بمـرور الأيام وانتشار صور الذبح والتدمير الناتجين من الممارسات الصهيونية الشنيعة بالقصف من السماء والأرض والبحر.

(1) جورج أنطون، «توظيف الرد والتخيل في الخطاب الإسرائيلي للرد على عملية طوفان الأقصى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023/10/21، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654455

ثانياً: استدعاء الاحتلال الأصيل للمساعدة (الولايات المتحدة الأمريكية)

ترتبط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية بعلاقةٍ يمكن وصفها بالعضوية، فهي علاقاتٌ استثنائية وفريـدة مـن نوعها، وينبغي لفت الانتباه هنا وفي سياق تعرضنا لتلـك العلاقة إلى أنَّ العلاقة المتميزة تلـك لـم تتأسس في عهـدِ رئيسٍ معين حتى يُلغيها آخـر، بمعنى أنَّ السياسـة الخارجية الأمريكية هي سياسيـة مؤسسيـة لا تتغير بشكلٍ انقلابي، مما يعني وجودَ شروطٍ وعوامـل لتغييرها. وتجدر الإشارة إلى أنَّ العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بإسرائيل ليس لها علاقةٌ بالمصالح الاقتصادية المباشـرة، بالقياس إلى المصالح الأمريكية في الدول العربية مثلاً، «فإسرائيلُ» على الأغلب هي التي تتلقى المساعدات من الولايات المتحدة، ولا تستطيع لوحدها فرض سياستها في المنطقة، ولكنّها في نفس الوقت لا يُمكن اعتبارهـا بمثابة تابعةٍ للولايات المتحدة الأمريكية فنجد سياستها أحياناً لا تتفق وسياسيـة الولايات المتحـدة الأمريكية،[1] وهذا يتغير تبعاً للدور الذي تُريـد الولايات المتحدة رسمه، والدور الذي تعتقد إسرائيل أن من مصلحتها لعبه أم لا، وهذا بالأساس يقودنا إلى الولوج في التساؤل الأول حول علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل كونها أداة أم مُقَرِر؟

وفي حالة عملية «طوفان الأقصى»، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت نفسها جزءاً من الحرب على قطاع غزة، وكانت تصريحاتها كلها تصب في صالح إسرائيل وتبني روايتها، وفيما يأتي أبرز ما جاء في التصريحات والمواقف الأمريكية تجاه الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة:

الرئيس الأمريكي جو بايدن والبيت الأبيض:

- «لقـد نقلنـا حاملـة طائـرات أمريكيـة إلى شـرق البحـر الأبيض المتوسـط، ونرسـل المزيد من المقاتلات إلى تلك المنطقة، وقد قلنا للإيرانيين بوضوح: «احذروا»
- «سنواصل العمل مع شركائنا في إسرائيل وفي جميع أنحاء العالم لضمان أن لدى إسرائيل ما يلزم للدفاع عن مواطنيها ومدنها والردّ على هذه الهجمات».
- أمـر بايدن بتقديم «مساعدة إضافية لإسرائيل لمواجهة الهجوم الإرهابي (وفق الوصف الأمريكي) غير مسبوق من حماس».

(1) ماجد كيالي، «تحولات إسرائيل في عالم متغير»، مرجع سابق، ص 62

- «أحذر أي بلد أو منظمة من استغلال هذا الوضع، وبشكل عام أقول لأي شخص يفكر في استغلال هـذا الوضع) التصعيـد بين الفلسطينيين وإسرائيل)، لا تفعل ذلك، قد تنكسر قلوبنا، لكن عزمنا لا يتزعزع».
- شـدد الرئيـس الأمريكي على ضرورة قيـام جميع الدول «بإدانـة الفظائع الوحشيـة التي ترتكبها حماس بشكل لا لبس فيه، والتي تشبه الفظائع التي ارتكبها تنظيم داعش منذ سنوات عدة».
- بايـدن: «لا يمكننـا أن نغفـل حقيقـة أن الأغلبية العظمى مـن الفلسطينيين لا علاقـة لها بحماس وهجماتها الشنيعة».
- البيـت الأبيض يتراجع عن التصريحات الصادرة عن جو بايدن حول رؤيته صور أطفال إسرائيليين «قطعت رؤوسهم على أيدي عناصر «حماس».
- منسـق الاتصـالات الاستراتيجية بالبيت الأبيض جون كيربي: «ليـس من مهمتنا التحقق من «صور أطفال قتلى»، نشرها مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي على مواقع التواصل الاجتماعي.
- الإدارة الأمريكيـة تطلـب مـن الكونغرس تخصيص مساعـدات إضافية لأوكرانيـا وإسرائيل نظرا «لخطورة الوضع» هناك.

وزارة الدفاع الأمريكية والجيش الأمريكي

- وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن: «لقد وجهت المجموعة الهجومية لحاملة الطائرات (يو إس إس دوايت دي أيزنهاور) بالبدء في التحرك إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. كجزء من جهودنا لردع الأعمال العدائية ضد إسرائيل أو أي جهود تهدف إلى توسيع نطاق هذه الحرب في أعقاب هجوم حماس على إسرائيل».
- وزيـر الدفـاع الأمريكي لويد أوستن: «حماس ليست هي الشعـب الفلسطيني ولا أعتقد أن الشعب يجب أن يدفع الثمن إزاء أفعال هذه المنظمة الإرهابية.. إسرائيل طلبت منا ذخائر وأسلحة موجهة وسنبذل كل ما في وسعنا لتزويدها بالدعم الذي تحتاجه».
- وزيـر الدفـاع الأمريكي لويد أوستـن: «لم نطلب من إسرائيـل التأجيل أو الإسـراع في شن عملية

بريـة بل نركـز على دعمها بالمساعدات الأمنية التي تحتاجهـا»، مضيفا أن «الوضع معقد ونشجع الإسرائيليين على أن يكونوا مهنيين وعلى شن عمليتهم بشكل مسؤول».

- القيـادة المركزية الأمريكية «سنتكـوم»: «طائرات السرب المقاتلـة الاستكشافية طراز F-15E Strike Eagle وصلـت إلـى منطقة القيادة المركزية الأمريكية لتعزيـز التمركز الأمريكي وتعزيز العمليات الجوية في جميع أنحاء الشرق الأوسط».
- وسائـل إعـلام أمريكية: الولايات المتحدة تقوم بإعداد قوة المشاة البحرية رقم 26 يحتمل نشرها بالقرب من إسرائيل.
- وزيـر الدفاع الأمريكي لويد أوستن: «هذا ليـس وقت الوقوف على الحياد، يجب إدانة الجميع لما قامـت به «حماس»، والآن وقـت توضيح الأهداف القادمة. القوات الإسرائيلية محترفة ومنضبطة، وأتوقـع منها الاستمرار بالمستوى ذاتـه، وما نركز عليه الآن هو التأكد من امتلاك إسرائيل القدرة على حماية نفسها».

قدمـت الولايـات المتحدة الأمريكية، دعماً غير مسبوق لإسرائيل، فـاق ربما دعمها لإسرائيل حين تأسيسهـا عام 1948م، واعتبرت نفسها جزءاً من كابينـت الحرب الإسرائيلي، وبادر الرئيس الأمريكي بزيـارة لإسرائيـل معلناً تقديم الدعم المالي والمعنوي الكامل لإسرائيل، والرسم التالي يوضح مجريات الدعم المالي:[1]

ثالثاً: نظرية الجدار الحديدي مرةً أخرى للواجهة

انبثقـت نظريـة الأمن الإسرائيلية من أطروحـة «زئيف جابوتنسكـي» (1880-1940)، الأب الروحي لليمين الإسرائيلي، والتي نشرها في مقالتين عام 1923 بعنوان «الجدار الحديدي»، حيث رأى أن التوصل إلى اتفاق مع العرب غير ممكن، لأنهم لن يتخلوا عن أرضهم وحقوقهم، وبالتالي فإن الصراع معهم حتمي، وهو ما يتطلب إقامة جدار حديدي يستند إلى بناء قوة عسكرية رادعة بما يكفي لتوليد اليأس في قلوب العرب ودفعهـم للتنـازل عن فلسطين. وأكد علـى أن السلام مع العرب سيصبح ممكنـا فقط بعد إلحاق هزائم عسكرية قاسية بهم، مما يدفعهم لتقبل وجود إسرائيل، وعدم جدوى مقاومتها عسكرياً.

(1) دعم أمريكي غير مسبوق لتمويل عدوان الاحتلال على غزة، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي:
https://arabi21.com/story/1556883/%D8%AF%D8%B9%D9%85-

وعقـب عمليـة «طوفان الأقصى» عادت إسرائيل مرةً أخـرى للاستناد لتلك النظرية في حربها على قطـاع غزة، مستخدمـةً كل أنواع الأسلحة، ومعتمدة على قصف جـوي دام أكثر من 25 وعشرين يوماً، في تطبيق واضح لنظرية الجدار الحديدي، دمرت من خلاله كل مقومات الحياة التي تمكن السكان من الصمـود، حيث كان من أبرز ما استهدفته، البنيـة التحتية والمستشفيات، وخزانات المياه، والجامعات ودور العبادة، في محاولة لإجبار السكان على تنفيذ مخططاتها التهجيرية.

المحور الرابع: انعكاسات عملية «طوفان الأقصى» على الواقع الفلسطيني

أدت عمليـة طوفـان الأقصى والأحداث المتسارعة في قطاع غزة إلـى تداعيات مختلفة أثرت على الوضـع الفلسطينـي بمختلـف مستوياته السياسيـة، والأمنيـة، والاقتصادية، وغيرها، ومـن أبرز تلك التأثيرات ما يلي:

أولاً: إعادة حالة الزخم للقضية الفلسطينية

لو لم يكن لعملية «طوفان الأقصى» مكسب سوى إعادة تموضع القضية الفلسطينية على رأس أجندة الاهتمامـات الدولية لكفتها، فوسط موجات متلاحقة من الأزمات الدولية تناسى الجميع «أمّ القضايا» في العالمين العربي والإسلامي، لتتوه في زحمة الأحداث، ما بين انقسامات الداخل وخلافات المحاور والتحالفات السياسية في الخارج.

مكاسب عدّة حقّقتها العملية، ربما أهمها إعادة الحيوية وضخ الدماء مجدداً في شرايين قضية ظنّ البعض أنهـا تلفظ أنفاسها الأخيرة كمريض وضع على أجهزة التنفـس الاصطناعي، بعد أن شبّ جيل عربي جديد متشبّعاً بمفردات قبول التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهرولة بعض الأنظمة العربية لكسب رضـا قـادة الكيان إمّا بحثاً عـن دعم يحسمون به صراعات داخلية علـى السلطة في بلادهم، أو تحت التأثيـر الزائف لآلة السياسة والإعلام الصهيونية بأنّ القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي باتت مفردات من ماضٍ ولّى ولن يعود.[1]

رغـم الألـم الناجـم عن مشاهد الخـراب والدمار وقتل النسـاء والأطفال الذي خلّفتـه ولا تزال آلة الحرب الصهيونية المدعومة أمريكياً وغربياً دون مواربة، في قطاع غزّة المحاصر منذ نحو ستة عشر عاماً، والتي جاءت رداً على الصفعة التي استفاقت عليها دولة الاحتلال في السابع من أكتوبر، إلا أنها أعادت الاعتبار لقطاع كبير من الفلسطينيين صوّر لعقود في بعض الروايات بـ«المتخاذل الذي تنازل عن أرضـه بسهولة إبان النكبة، وقَبِـل بالتهجير دون التمسّك بأرضه»، لترى الأجيال العربية الجديدة والتي تـمّ تشويـه وعيها ببعض السرديات الشـاذة، عملياً كيف اضطرّ أجداد هؤلاء لتـرك منازلهم وأراضيهم تحت وطأة إرهاب العصابات اليهودية التي تجمّعت من كل حدب وصوب، وسط خذلان وخيانات القريب الغريب.

حالـة الجنون التي سيطـرت على الكيان الصهيوني وداعميه، والتي جعلتـه يبحث عن ترميم هيبته المنهـارة أمـام طوفان المقاومـة التي لا ترقى تجهيزاتهـا أو عتادها وإمكاناتها بـأي حال من الأحوال لتنافـس ذلك «الجيش الذي لا يُقهر»، جعلت الأجيال العربية الجديدة تشاهد على الهواء مباشرةً ربما جانـب مـن الأهوال التي دفعت جزءاً من الفلسطينيين في الماضي لمغادرة أراضيهم في محاولة لإنقاذ فلذات أكبادهم على أمل تغيّر الأوضاع وإعادة ترتيب الصفوف والعودة مجدداً.

(1) محمد خيال، طوفان الوعي وفشل التغريبة الثانية، أنظر الرابط:
https://ourouba22.com/article/1288-٪D8٪B7٪D9٪88٪D9٪81٪D8٪A7٪D9٪86-٪D8٪A7٪D9٪

ثانياً: طوفان الأقصى وإعادة ضبط نظرة المجتمعات الغربية للقضية الفلسطينية

أسهمـت الحـرب الإسرائيليـة على غزة في إحـداث تغيُّرات كبيـرة في نظرة المجتمعـات الغربية تجـاه القضية الفلسطينية، مع تصاعـد الانتقادات والاحتجاجات ضد الوحشية والقمع الإسرائيلي في فلسطين.

ومـع بـوادر استيقاظ الضمير الإنساني لـدى الشعوب الغربية، بدأت الروايـة والسردية الصهيونية حـول القضيـة بالتلاشي، وظهرت رؤى جديدة تعكس الواقع الفلسطينـي بشكل أكثر دقة، وهذا الوعي المتزايـد أدّى إلى زيادة الاحتجاجات والفعاليات الداعمـة للفلسطينيين في العديد من الدول الغربية، بالإضافـة إلـى تفاعـل قوي على مواقـع التواصـل الاجتماعي. وهنا نجـد أنه من المهـم فهم دلالات هـذا التحـول في نظرة المجتمعات الغربيـة على مستقبل القضية الفلسطينيـة، ومدى تأثير ذلك على السياسات والقرارات الدولية المستقبلية.

وحـول تفسير ظاهـرة التضامن مع فلسطين الناشئة في الغرب، يقول أستاذ الدراسات الفلسطينية والمتخصص في الدراسـات الاستراتيجية محسن محمد صالح، إن الفئات الشبابية في الغرب أخذت منحـى أكثـر دعماً لقضية فلسطين، كونها أقل ارتباطاً بالفكـر الاستعماري الغربي التقليدي الذي نشأ عليه الجيل القديم، وهي أقل اهتماماً بالمصالح الغربية المتعلقة بالتعامل مع الكيان الإسرائيلي كقلعة متقدمة للاستعمار الغربي، على عكس كبار السن. ويضيف صالح أن شريحة الشباب أصبحت أقل تأثراً بعقدة الهولوكوست وعقدة «معاداة السامية»، اللتين استخدمهما الصهاينة خلال العقود الماضية.[1]

ويلفـت إلـى أن الجيل الجديد أصبـح يحكم على ما يشاهـده من فظائع وجرائـم إسرائيلية بشكل منفتـح، ومـن دون تفسيرات معلّبة، ولا ضمـن قيود وحوادث عقلية ونفسية مسبقـة كانت تضع الكيان الإسرائيلـي فـي منطقة حقّه في الدفاع عـن نفسه، باعتباره بيئة ديمقراطيـة تدافع عن نفسها وسط متوحّشين وإرهابيين.

وحـول دور وسائـل الإعـلام ومنصات التواصـل الاجتماعي في تشكيل وجهات النظـر الشابّة تجاه الصـراع الدائـر، يؤكـد صالح علـى أن الشباب هـم الفئة الأكثر تفاعـلاً وتعاملاً مع وسائـل التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت، ولديهم القدرة الأكبر على الانفتاح، وبالتالي أخذ اتجاهات غير نمطية أو

(1) طه العاني، طوفان الأقصى وإعادة ضبط نظرة المجتمعات الغربية، نون بوست، 2023/11/24، أنظر الرابط:
https://www.noonpost.com/182516/

غير معتادة مقارنة بالفئات الأكبر سنّاً.[1]

وعلـى خلاف المواقف الحكومية المؤيدة لـ«إسرائيـل»، وقفت الكثير من منظمات المجتمع المدني في الدول الغربية ضد الممارسات الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين.

ويشيـر الخبيـر فـي شؤون الأمم المتحـدة عبد الحميد صيـام، إلى أن المجتمـع المدني بدأ يفيق مـن تأثير الدعايـة الإسرائيلية والروايات المزيفة وحملات التضليل، ويقـف على الحقيقة، ويصف ما يحدث بأنه مجازر غير مسبوقة وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ثم طوّر الخطاب ليتبنّى الكثيرون مصطلح «الإبادة الجماعية».

إن منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة وأوروبا نزلت إلى الشوارع بمئات الآلاف، تطالب بوقف إطلاق النار فوراً، والسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول بكمّيات تنقذ مئات آلاف المحاصرين تحت القصف، والذين يواجهون خطر المجاعة والجفاف والأوبئة.

إن «إسرائيل» اعتقدت أن هذه الاحتجاجات لم تكن سوى موجات تنفيس عن غضب عابر سرعان ما تخمـد، لكنهـا ازدادت ضراوة وحدّة وانتشاراً في كل أرجاء الكون، من سول إلى سانتياغو، ومن سيدني إلى تورنتو ومونتريال، ومن باريس ولندن وبرلين إلى نيويورك وواشنطن وشيكاغو، ومن إسطنبول وأنقرة إلى جاكرتا وكوالالمبور، ومن تونس والجزائر والرباط إلى الإسكندرية وعمّان والكويت وصنعاء وبغداد، وغيرها من مئات المدن في شتى أنحاء المعمورة.[2]

ثالثاً: طوفان الأقصى وتعزيز الحاضنة الشعبية للمقاومة فلسطينياً

فرضت العملية العسكرية النوعية «طوفان القدس» التي قامت بها حركة حماس وجناحها العسكري «كتائـب القسـام» معطيات جديدة لطبيعة الصراع الفلسطيني– الإسرائيلـي، والتي يمكن إجمالها على النحو التالي:[3]

––رابعاً: «طوفان الأقصى» وضرورات ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني

عمليـة «طوفـان الأقصى» وحالتها الشعبية والتفاف الشعب الفلسطيني حولها، تشكل دعوة واضحة

(1) المرجع السابق نفسه.
(2) المرجع السابق نفسه.
(3) مهاب عادل، طوفان الأقصى والتداعيات المحتملة على مستقبل الحكومة الإسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/21017.aspx

إلى ضرورة تعزيز وحدة مكوّنات الشعب الفلسطيني وتعزيز دور فلسطينيي الشتات.

توقف المتابع لمسار حركة التحرير الفلسطينية عند الأساليب والوسائل الكفاحية التي سلكتها هذه الحركـة عبر تاريخهـا، فالسمة الثابتة للنضال الفلسطيني هي رفض الركـون ومقاومة الاستعمار على مختلف العباءات التي تدثر بها منذ ما ينيف على مئة عام، ولأن الظروف والمتغيرات المحيطة بالحركة الفلسطينية لم تكن مواتية في كل الأحوال، فقد انطبعت هذه الحركة بسمة أخرى هي القدرة على إعادة التكوين واستخدام كل الوسائل المتاحة والممكنة للتعبير عن إرادة الاستقلال.[1]

فـي هذا السياق، سلكت المقاومة الفلسطينية دروباً سبق لحركات تحرر أخرى أن سلكتها، وتمكّنت بطول المراس من إبداع وسائلها الكفاحية الخاصة بها. وكانت المقاومة المسلحة ولفترة طويلة الوجه الأكثـر بـروزاً للنضال الفلسطيني، حيث تبنت الحركة الوطنية الكفـاح المسلح وعدّته الأسلوب الوحيد لتحقيـق الأهداف في مواجهة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين خصوصاً في الستينيات، ومن السهل أن يعثر المرء على ما يؤكد هذه الحقيقة، إذ إن معظم الوثائق السياسية الخاصة بالتنظيمات الفلسطينيـة يبـرز أهمية العمـل الثوري المسلح بيـن طرائقها على نهج التحرير، فضـلاً عما يتضمنه الميثاق الوطني الفلسطيني – الذي يشبه الدستور في الظروف المعتادة – والذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية بهذا الخصوص.

فـي مثـل هذه الأجـواء، استحوذت المفاهيـم المرتبطة بالكفـاح المسلح كحـرب التحرير الشعبية والعنـف الثـوري وحرب العصابات على الاهتمام على صعيدي الفكـر والحركة، وجدير بالذكر في هذا الموضع ارتباط المشروع الصهيوني ونتائجه منذ البداية بالعنف كمنهج وأسلوب حياة، لم يتح الفرصة للمنشغلين فلسطينياً وعربياً للتفكير في غير العنف كسبيل لرد التحدي الصهيوني، فالحركة الصهيونية هي التي أوجدت وعززت مفاهيم وممارسات العنف في فلسطين والمنطقة المحيطة.

وبهـذا، فقد شـكل الكفاح المسلح فـي النموذج الفلسطينـي وسيلة لإبراز الشخصيـة الفلسطينية مجتمعيـاً، إذ لـم يكن الكفاح المسلح مجرد أداة لمواجهة جانب القوة في التحدي الصهيوني، وإنما كان أيضاً علاجاً لكثير من مظاهر العقم النفسي والإبداعي في الشخصية الفلسطينية وأداة لتعزيز الكرامة الوطنية الفلسطينية، وربما قاد في إحدى المراحل كما حدث بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967مباشرة إلى إعادة الثقة وتعزيزها في أبناء الأمة العربية.

(1) وائل الهرش، طوفان الأقصى، معادلة التغيير الشاملة، أنظر الرابط:
https://www.ppp.ps/ar__page.php?id=1a51cc4y27598020Y1a51cc4

بالتالـي، فـإن حالـة «طوفان الأقصـى» هي انعكاس طبيعـي ومنطقي إذا ما فهمـت طبيعة الشعب الفلسطينـي، وقـواه الوطنية الحية، وهـي أيضاً ضرورة وطنية واجتماعية، فتتمثـل الأولى بكون الواقع الفلسطينـي اليـوم في غاية التعقيـد، أما الثانية فتتمثـل بحالة العطش للانتصـار الحقيقي الملموس ولأخذ موضع الهجوم وليس الاكتفاء بالحالة الدفاعية فقط.[1]

إن الاستراتيجيـة العسكريـة الفلسطينية توفر إطاراً أساسياً يتوافق مع استراتيجية الدفاع ويتكامل مـع استراتيجيـة الهجوم التي تبدو أكثـر جرأة وتعقيداً، وتبدو عملية «طوفـان الأقصى» كأنها جزء من خطط أساسية متكاملة وموزعة بين حالات الطوارئ وهذا ما يظهر عند الرد على الاعتداء الصهيوني المفاجئ أي في حالات الدفاع الفلسطيني، أو في الحالات العادية المخطط لها وهي عند الهجوم كما حدث اليوم في «طوفان الأقصى».

ولعـل أغلـب الانتصارات التي شكلت هزة في المجتمـع الصهيوني وأجهزته الأمنية كانت على شكل مفاجأة من حيث التوقيت أو الكيفية وهذا ما حدث في «طوفان الأقصى»، ولنا أيضاً في مشاركة أهلنا في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948 في معركة «سيف القدس» مثال على ذلك، بعد قيامهم باحتلال مدينة اللد، وأيضاً ما جرى من معارك مسلحة في الضفة الغربية على يد كتيبة جنين أو عرين الأسود وكسرهم لهيبة «الجيش» الصهيوني.

إن مـا حـدث في «طوفان الأقصى» يدعو اليوم القوى السياسية الفلسطينية إلى انتهاج استراتيجية جديدة تعيد الصراع إلى مربعه الأول بصفته صراعاً بين حركة تحرر وطني وحركة استعمارية احتلالية، وتركـز علـى الشعب استنـاداً إلى مشروع وطني يتوجه إلى الكل الفلسطينـي ويعظم من هويته الوطنية وروايته التاريخية.

أمـا بخصوص السلطـة الفلسطينيـة ومصيرها، فإن وظائفهـا الحالية يجب أن تتغيـر وتتحلل من التزاماتهـا تمامـاً، خصوصاً الأمنيـة والاقتصادية إزاء اتفـاق أوسلو وتحصر مهماتهـا في ضمان أمن الفلسطينيين وتوفير مقومات بقائهم وصمودهم فوق الأراضي الفلسطينية.

أخيـراً، فإن عملية «طوفان الأقصـى» وحالتها الشعبية والتفاف الشعـب الفلسطيني حولها، يشكل دعـوة واضحـة إلى ضرورة تعزيـز وحدة مكونات الشعـب الفلسطيني وتعزيـز دور فلسطينيي الشتات

(1) المرجع السابق نفسه

وإعـادة بنـاء منظمة التحريـر الفلسطينية وإصـلاح مؤسساتها على أساس التشاركيـة والعدالة وإبراز صورتها على حقيقتها، لا بصفتها نظاماً سياسياً شبيهاً بغيرها من أنظمة حكم، بل بصفتها حركة تحرر وطني تناضل ضد الاستعمار الاستيطاني.[1]

وانطلاقاً من تلاحم الشعب الفلسطيني، فإن هناك ضرورة لتشكيل إطار تنسيقي جامع لممثلي الكل الفلسطينـي، ولا يكـون بديلاً مـن منظمة التحرير وإنما ليتيح لممثلـي الفلسطينيين في أراضي الـ 48 بصـورة خاصة فرصة التشاور والتنسيـق مع أشقائهم من ممثلي المناطق الفلسطينية المحتلة عام 67 والشتات بشأن الهموم الوطنية المشتركة.

خامساً: الاقتصاد الفلسطيني في ظل طوفان الأقصى

بعـد فترة من انـدلاع الحرب الإسرائيليـة «المدمرة» على قطاع غزة، يعيشـ الاقتصاد الفلسطيني حالـة مـن الضعف تذكّر بحالته خلال جائحة كورونا. ورغـم أن إسرائيل شنت الحرب على قطاع غزة، فإن الضفة الغربية المحتلة تعيش أيضاً توترا واقتحامات ينفذها الجيش الإسرائيلي، أسفرت عن مقتل 153 فلسطينيـا وإصابـة 2200 بجروح منذ 7 أكتوبر/ تشريـن أول الجاري. وحتى اليوم، لم تصدر أي مـن المؤسسـات الرسمية أو البحثية أية خسائر أولية لقطاع غزة، بسبب صعوبة إحصائها مع استمرار القصف الإسرائيلي.

لكـن قبل الحـرب، كانت نسبة البطالة في غزة تبلغ 46 بالمئة، بينمـا 80 بالمئة من السكان يتلقون مساعدات إنسانية، فيما لم يتم إعادة بناء 80 بالمئة من المباني التي دمرت في حرب عام 2014 حتى عشية الحرب الأخيرة قبل شهر من الآن.

كانـت بورصة فلسطين أول ما تأثر به الاقتصـاد المحلي بسبب اندلاع الحرب، إذ سجلت تراجعات في معظم الجلسات من 7 أكتوبر، وهبط مؤشرها الرئيس «مؤشر القدس» لأدنى مستوى منذ سبتمبر/ أيلول 2021 في جلسة 17 أكتوبر. ولاحقا، بدأ المؤشر يصعد تدريجيا، مع إعلان البورصة وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، عن تدابير جديدة تحافظ على الأسهم وقيمتها السوقية، وتحفيز السيولة في السوق المالية[2].

(1) المرجع السابق.
(2) حرب غزة، فلسطين والفاتورة الاقتصادية، وكالة الأناضول، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/٪D8٪A5٪D8٪B3٪D8٪B1٪D8٪A7٪D8٪A6٪D9٪8A٪D9٪84/٪D8٪B4٪D9٪87٪D8٪B1-٪D8٪B9

وفي 29 أكتوبر الماضي، أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية قراراً تنظيمياً ولمدة ثلاثـة أشهـر، يسمح للشـركات المساهمة العامـة المدرجة شراء أسهمها دون اشتـراط عقد وموافقة الهيئة العامة غير العادية.

وتضمـن القـرار المذكور قيام الشركات المساهمة العامة المدرجـة والتي ترغب في شراء أسهمها بشـكل مباشـر بتقديم طلب إلى هيئة سوق رأس المال الفلسطينية للحصول على موافقتها بعد التحقق مـن الالتزام بالمتطلبات القانونية. ويهدف القـرار إلى تعزيز واستقرار أسعار الأوراق المالية المدرجة فـي بورصـة فلسطين، فـي ضوء الأحداث والتطـورات الأخيرة التي طرأت على قطـاع الأوراق المالية الفلسطيني.

ومنذ جلسة 5 أكتوبر وحتى نهاية جلسة 5 نوفمبر/تشرين ثاني الجاري، تراجع مؤشر القدس بنسبة 8.5 بالمئة وفق مسح أجرته للأناضول للبيانات الرسمية.

تظهـر بيانات الإحصـاء الفلسطيني أن هناك قرابة 140 ألف عامـل فلسطيني من الضفة الغربية يعمـل فـي إسرائيل، إلى جانـب 18.5 عامل من قطاع غزة. اليوم، يلتزم معظم هـؤلاء العمال منازلهم، بسبب تعليق غالبية الأنشطة الاقتصادية في إسرائيل، باستثناء قطاعي الزراعة والأغذية. وتبلغ فاتورة أجـور هـؤلاء العمال قرابة 1.5 مليار شيكل (397 مليـون دولار) شهرياً، معظمها يتم ضخه في أسواق الضفة الغربية، على شكل قوة شرائية واستهلاكية.

وخـلال الحرب، فقدت السوق الفلسطينية هـذه القوة الشرائية، بسبب تعطل العمال الفلسطينيين، بينما ينقسم عمال غزة بين جزء في قطاع غزة، والجزء الآخر وصل إلى الضفة الغربية في الأيام الأولى للحرب. لكن بالمجمل، ورغم عدم إصدار أية إحصاءات رسمية، فإن القوة الشرائية في الضفة الغربية تأثرت بشكل عام، فيما أغلقت غالبية المطاعم أبوابها بسبب غياب الزبائن طيلة أيام الحرب القائمة.

وأصـدرت سلطة النقد الفلسطينية، فـي 25 أكتوبر تعليمات للمصارف العاملة في السوق المحلية، للتعامـل مع التبعـات النقدية للحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة. أهم مـا ورد في التعليمات الجديدة، مرتبطـة بالمقترضيـن من قطاع غزة، والتي نصت على تأجيل أقسـاط القروض إلى نهاية يناير/كانون ثاني 2024. إن هناك مخاوف بشأن الإقراض المصرفي الموجه للعملاء في قطاع غزة، إذا بلغت قيمة

القروض المقدمة للأفراد والشركات في القطاع 923 مليون دولار حتى نهاية سبتمبر/أيلول الماضي[1].

ودخلت أموال الضرائب الفلسطينية «المقاصة» إلى أجواء الحرب، مع خروج عدة تصريحات بشأنها. ففي 30 أكتوبر الماضي، وجه وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، بتجميد أموال المقاصة الفلسطينية، بسبب ما وصفه عدم إدانة السلطة عملية «طوفان الأقصى» التي شنتها المقاومة الفلسطينية على مستوطنات غلاف غزة.

وتقوم إسرائيل بجمع الضرائب نيابة عن السلطة الفلسطينية مقابل واردات الفلسطينيين على السلع المستوردة، وتحول الأموال إليها شهريا، بمتوسط 750 مليون شيكل.

إلا أن وزير الدفاع يؤاف غالانت، أمر بتحويل الأموال منقوص منها ما تحوله الحكومة الفلسطينية إلى قطاع غزة، كعقاب لسكان القطاع. إلا أن السلطة الفلسطينية رفضت، تسلم أموال الضرائب (المقاصة) من الجانب الإسرائيلي، بعد إعلان تل أبيب تحويلها، بعد خصم مبالغ كانت توجه سابقا لقطاع غزة، حيث أن هنالك «قرارا رئاسيا صدر بعدم تسلم أموال المقاصة منقوصة، لأن قرار خصم أموال تذهب لغزة يعني تعزيز فصل الضفة الغربية عن القطاع».

المحور الخامس: انعكاسات طوفان الأقصى على السياسية الإسرائيلية

كان لعملية طوفان الأقصى انعكاسات متعددة على الواقع الإسرائيلي، في ميدان السياسية والأمن وغيره، ومن أبرز تلك الانعكاسات ما يلي:

أولاً: تهاوي هيبة إسرائيل ومشاريعها المقترحة

1. سقوط هيبة إسرائيل العسكرية والامنية والسياسية أمام مستوطنيها، ثم أمام المقاومة الفلسطينية، ثم أمام داعميها في الغرب الذين تقاطروا اليها لتقديم الدعم وانتشالها من الغرق.
2. تراجع سياسة التطبيع التي أقلعت بقوة منذ أربع سنوات، وشملت معاهدات تطبيع مع الامارات والبحرين والسودان والمغرب، وكادت أن تصل إلى السعودية ما يعتبر نصراً اسرائيلياً كبيراً يفتح للكيان الباب إلى الدول الوازنة في العالم الإسلامي (باكستان، اندونيسيا، ماليزيا، بنغلادش).

(1) المرجع السابق نفسه.

3. انهيار مشروع الولايات المتحدة الذي أقره وروج له جيك سوليفان مستشار الامن القومي للرئيس بايدن على هامش قمة العشرين بإنشاء طريق الهند من مومباي إلى دبي الى حيفا، ثم اوروبا كبديل عن مبادرة الطريق والحزام الصينية.

4. رفـع القضية الفلسطينية الى أعلى سلم الاولويات في الـدول العربية والإسلامية، ولدى المجتمع الدولي.

5. اظهـار طبيعة اسرائيل العدوانية والمجازر التي ارتكبتها ضـد المدنيين، لاسيما النساء والاطفال في غزة ومهاجمة المستشفيات، وحصار غزة، ومنع الغذاء والماء والدواء والوقود عن القطاع.

ثانياً: تصدع نظرية الأمن الإسرائيلي[1]

فور تأسيس دولة الاحتلال عام 1948، أشرف رئيس الوزراء الإسرائيلي وزير الدفاع آنذاك، ديفيد بـن جوريـون، على بلورة نظريـة أمن قومي منبثقـة من أطروحة » الجـدار الحديـدي»، واستندت إلى قلـة عدد سـكان إسرائيل مقارنة بمحيطها العربـي، وافتقادها إلى عمق دفاعـي لمحدودية مساحتها الجغرافية، ولذا اعتمد نموذج «كل الشعب جيش» والذي يجعل جيش الاحتلال أكبر جيش في العالم من حيث حجمه الذي يعتمد على قوات الاحتياط مقارنة بعدد السكان.

بُنيت نظرية الأمن الإسرائيلية على ثلاث مرتكزات: الردع، التفوق الاستخباري، والحسم السريع:

- **أولا، الـردع:** عبـر امتلاك قوة عسكريـة، متفوقة، تثني الخصوم عن مهاجمـة «إسرائيل» خوفا من التعرض للتدميـر على يـد جيشها، والذي رغم كونه جيشا نظاميا صغيـرا، لكن مع قوات احتياط ضخمة وفق نهج «كل الشعب جيش».

- **ثانيـا، التفـوق الاستخباري:** بهدف توفير إنذار مبكـر يتيح إحباط التهديد بشـكل استباقي، كما يوفر الفرصة لتعبئة الاحتياط في الوقت المناسب للتصدي للتهديدات، باعتبار أن تعبئة الاحتياط تمثـل ضرورة. ويعتمد التفوق الاستخباري على المصادر المتعددة لجمع المعلومات مثل: المصادر البشريـة، والاختـراق السيبراني، والتنصت الإلكترونـي، والتصوير الجـوي، والاستفادة من تبادل المعلومـات مع أجهزة الاستخبـارات الصديقة، وهو ما يتيح الحصول على معلومات تفصيلية حول نوايا الخصم، وحجم قواته، وتسليحها، وأماكن تمركزها، وتحركاتها.

(1) تحطم نظرية الامن الإسرائيلي في عملية طوفان الأقصى، مجلة أسباب، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.asbab.com/ ٪d9 ٪86 ٪d8 ٪b8 ٪d8 ٪b1 ٪d9 ٪8a ٪d8 ٪a9

- **ثالثـا، الحسم السريـع:** بواسطة الدفاع الصلب على امتداد الحـدود لمنع الخصم من احتلال أي جزء من الأراضي التي يسيطر عليها الاحتلال، ونقل الحرب إلى أرض العدو في أسرع وقت ممكن، وامتـلاك سـلاح جو قـادر على تقديم المساعدة للقـوات البرية من أول ساعـة قتال، وشن هجوم استباقـي في حال وجـود خطر جسيم أو محتمل، والقضاء على التهديـدات في أسرع وقت ممكن لمنع حشد قوات الاحتياط لوقت طويل.

- وُضعـت نظريـة الأمن الإسرائيليـة لمواجهة قوات نظامية وقت صراع دولـة الاحتلال مع الجيوش العربيـة، ولكـن عقـب اتفاقيات السلام مـع مصر ثـم الأردن، وغزو العراق عـام 2003، تراجعت التهديـدات من الدول العربيـة، وبرزت ضمن التهديدات حركات وتنظيمـات المقاومة مثل حماس والجهـاد الإسلامي في فلسطين، وحزب اللّه في لبنان. ولذلك؛ صك الاحتلال مصطلحات جديدة ضمن عقيدته الأمنية مثل «كي الوعي»، و«جز العشب»، و«المعركة بين الحروب».

- تقوم «المعركة بين الحروب» على اتخاذ تدابير هجومية استباقية تعتمد على معلومات استخباراتية عاليـة الجـودة بهدف ردع العـدو وإبقاء القتال خـارج أراضي «إسرائيل»، وإضعـاف الخصوم دون الاضطـرار إلـى خوض حرب واسعة معهم، وهو ما يتضمن تقويضـ قدرات الخصم العسكرية أولا بـأول، أو «جـز العشب»، وتكبيده خسائر فادحة بشرية ومادية حال انخراطه في هجمات معادية تكون كافية لعملية «كي الوعي» لمنعه من محاولة تكرار تلك الهجمات في ظل تيقنه من أنه سيدفع ثمنـا باهظـا، وهو ما يكفـل في المحصلة الحفاظ علـى فترات طويلة من الهـدوء إلى أقصى حد ممكـن، بغية توفير الاستقرار الضروري لتطور الدولـة، وضمان ازدهارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسـي، والسمـاح بإعـادة توجيه الموارد نحـو التعليم والعلوم وغيرها مـن المجالات المدنية لتعزيز الإمكانات الشاملة لإسرائيل.

- ضربـت عمليـة طوفان الأقصـى مرتكزات نظرية الأمـن الإسرائيلية؛ فلم تردع القـوة الإسرائيلية كتائب القسام عن التفكير في شن هجوم واسع يشمل عشرات المستوطنات والمواقع الإسرائيلية، ولـم تتمكـن الاستخبارات الإسرائيلية مـن الحصول على أي معلومات مسبقـة عن الهجوم، ونجح المقاتلون الفلسطينيون في السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي المحتلة للمرة الأولى. أيقظ هـذا الانهيار مجددا هواجس احتمال انهيار دولة الاحتلال في ظل صمود الفلسطينيين وصلابتهم رغـم القمـع والحصار، كما قوّض الشعور بالأمان والاستقرار الذي أتاح المزيد من عمليات الهجرة والاستيطان خلال العقود الأخيرة.

- بغض النظر عن تداعيات الحملة الإسرائيلية الوحشية الحالية على غزة، فقد انهارت نظرية الأمن الإسرائيليـة، وتهـاوت نظريات «كي الوعي» و«جز العشب»، وأثبتـت مقاربة «المعركة بين الحروب» فشلهـا فـي تقويض قدرات المقاومة أو ردعها عن تنفيـذ هجوم ضخم مثل الذي نفذته صبيحة 7 أكتوبر/تشريـن أول. ولـذا؛ تعكس تصريحات قادة الاحتلال على وقع الصدمة، وعلى وقع أزمة ثقة تهـز الجيش وأجهـزة الاستخبارات الإسرائيلية، بأن النموذج الأمنـي والاستراتيجي السابق انتهى، وهـو مـا يعني أنهم بصدد البحث عن فرض «نمـوذج جديد» وبناء نظرية أمن جديدة، ترمم جاذبية «إسرائيل» وسمعتها المنهارة كملاذ آمن لليهود من أنحاء العالم. لكنّ هذه مهمة لا تبدو بسيطة أو قريبة المنال، بغض النظر عن مآل الدمار الحاصل في قطاع غزة.

المحور السادس: سيناريوهات عملية «طوفان الأقصى» ومستقبلها

فـي أعقـاب عملية «طوفان الأقصى» التـي أطلقتها حركة حماس فـي 7 أكتوبر/تشرين الأول، أعلنـت «إسرائيـل» الحـرب على غزة، معربة عـن نيتها «تدمير» حماس. شـن جيش الاحتلال في المرحلـة الأولـى هجوماً جويـاً على غزة، وبدأ لاحقاً عمليات برية وصلـت لاجتياح شامل ولكن على مراحل.

ويبـدو واضحـا أن الخطط الأولية الخاصة باجتيـاح بري واسع باتت تواجـه تعقيدات الواقع، المتمثـل أولاً فـي المقاومة الشرسة التي تواجههـا قوات الاحتلال، فضلا عن وجود أكثر من 130 أسيراً إسرائيلي وأجنبياً في غزة، والوضع الإنساني الخطير الذي يتسبب في تحول الدعم العالمي بالتدريج باتجاه وقف الحرب. حيث يتحدث قادة الاحتلال عن حرب طويلة تتجاوز السوابق التاريخية للهجمات على غزة، وبغض النظر عن الجدل الإسرائيلي الداخلي حول الجدوى العسكرية لتوسيع العمليـات البريـة، فمن المرجح أن يتواصل الهجوم المنسـق على غزة من الجو والبحر والبر، وبات من الواضح أن تدمير البنية التحتية المدنية في غزة، هو أمر مقصود؛ بحيث يكون نصف القطاع الشمالـي علـى الأقل غير قابـل للحياة، بما يدفع السـكان قهرا إلى النزوح نحـو جنوب القطاع، وربما مغادرته، أو في الحد الأدنى تمهيدا لفرض منطقة أمنية عازلة أوسع في شمال القطاع. في ظل الأزمة الإنسانية في غزة وإجراءات الاحتلال المتطرفة في الضفة الغربية، سيظل من الوارد أن تتصاعد المواجهات في الضفة الغربية والتي ستتخذ في الغالب طابعا مدنيا شعبيا، مع عمليات

للمقاومـة. فـي خـارج الأراضي المحتلة، بـدأت مجموعات عراقية وسورية فـي استهداف قواعد تتواجد فيها قوات أمريكية. ودخل الحوثيون من اليمن رسميا على جبهة الصراع بإرسال طائرات مسيرة وصواريخ تستهدف جنوب «إسرائيل».

أظهر حزب الله اللبناني حتى الآن، نهجا عسكريا متحفظا، يتمثل مناوشات منخفضة المستوى على طول الحدود اللبنانية مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي تسجل منحنى تصاعديا واضحا،" لكنها ستظل الأرجح ضمن استراتيجية «جبهة إشغال ال جبهة حرب» . ومن المرجح أن حزب الله يسعى لتجنب حربا واسعة النطاق؛ نظرا للتحديات السياسية والاقتصادية في لبنان، فضلا عن تجنب التعرض للاستهداف العسكري الأمريكي

ومع ذلك، ستظل لحزب الله أولوية استراتيجية في عدم نجاح «إسرائيل» في تدمير حماس" في غزة، لكن قرار التصعيد سيظل على الأرجح مرتبطا بقرار إيران الإقليمي خاصة وأن الاستثمار الإيراني في حزب الله طوال السنوات الماضية يرتبط بصورة أساسية بمعادلة جيوسياسية واسعة استهدفت منها طهران أن ترفع تكلفة استهدافها عسكريا. لذلك؛ فإن إيران ستظل أولويتها الراهنة احتواء حرب غزة وليس توسيعها لكي تتجنب تعريض نفوذها العسكري الواسع في المنطقة للاستهداف الأمريكي المباشر، والاحتفاظ به كأداة ردع للأراضي الإيرانية نفسها.

يمكن تحديد الأهداف العامة التي يسعى الاحتلال لتحقيقها فيما يلي:

- إلحاق ضرر عسكري استراتيجي بالبنية التحتية للمقاومة في غزة، بما يشمل تدمير شبكة الأنفاق التي توفر قدرا من الحصانة للمقاومة، وتقويض أصول التصنيع العسكري التابعة لحماس، فضلا عن الاستهداف الشخصي لقيادة حماس السياسية والعسكرية، وكل هذا بهدف استعادة الردع داخليا وخارجيا.
- فرض واقع أمني وسياسي جديد في قطاع غزة تكون حماس فيه خارج السلطة، وبما يعيد للاحتلال والمستوطنين الشعور بالأمن. من المبالغة افتراض أن لدى الاحتلال تصورا واضحا لما يعنيه هذا، في ظل ارتباك مواقفه الراهنة إزاء هوية السلطة السياسية المدنية التي ستحكم القطاع، وحدود دور جيش الاحتلال الأمني في مستقبل غزة، فضال عن أن هذه الخطط محل جدل داخلي وإقليمي ودولي
- تحرير الأسرى، أو حتى مقتل أغلبهم في العمليات العسكرية الراهنة بما يفقد حماس فرصة

تحقيــق نصــر سياسـي فـي حـال نجحت في الاحتفاظ بهم وأجبـرت الاحتــلال على صفقة تبـادل كبيرة.

خريطة الأفكار

سيناريوهات طوفان الأقصى والحرب على غزة

استمرار الصراع محليًا
(احتمال كبير جدًا)

- الصراع بين "إسرائيل" وحماس يظل محصوراً داخل غزة
- عدم وجود تصعيد كبير يشمل جهات إقليمية مثل إيران أو حزب الله
- الهدف المُركَّز لإسرائيل وإيران وأمريكا هو إدارة الصراع ضمن حدود محددة
- أي نصر عسكري سريع وحاسم قد يعزز موقف "إسرائيل"
- نجاح الغزو البري يعتمد على:
  - مستوى المقاومة
  - التحديات الجغرافية والبنية التحتية لحرب المدن
  - ردود الفعل الإقليمية والدولية
- استبعاد احتمال قضاء العملية العسكرية على حماس
- سيناريو سقوط غزة سيشمل تقلبات جيوسياسية بعيدة المدى
- صراع طويل الأمد يستمر في زعزعة استقرار المنطقة

صراع إقليمي دون مستوى الحرب
(احتمال كبير)

- تصاعد الحرب بين إسرائيل وحماس سيحفز التوترات الإقليمية
- تكثيف الهجمات في غزة مع توغل جيش الاحتلال بشكل أعمق
- سقوط عدد كبير من الضحايا في كلا الجانبين وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة
- تشجيع إيران وكلائها في جميع أنحاء المنطقة لشن هجمات ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية
- محافظة أمريكا على توازن دقيق مثل شن غارات جوية مستهدفة وكلاء إيران
- تركيز الأطراف الإقليمية مثل السعودية والإمارات ومصر على تأمين أراضيهم
- زعزعة استقرار المنطقة ما قد يؤدي إلى تعطيل جزئي لإمدادات أسواق النفط العالمية

حرب إقليمية واسعة النطاق
(احتمالية ضعيفة)

- احتمالات تصاعد الصراع إلى مستوى حرب إقليمية ضعيفة لكن غير مستبعدة
- احتمالية ضعيفة للجوء طهران مباشرة إلى الضربات المكثفة لاستهداف القواعد العسكرية والبُنى التحتية الإسرائيلية
- الحرب الإقليمية ستجذب أطرافاً رئيسية من الدول والفاعلين من غير الدول خارج نطاق المواجهة المباشرة بين "إسرائيل" وحماس
- وجود البحرية الأمريكية في مواقع استراتيجية سيكون له دور محوري في حماية الطرق البحرية
- لجوء إيران إلى قرار الحرب حين تشعر بضغط الحملة المنسقة ضد حلفائها ومصالحها
- التصعيد الإقليمي سيغطي على التركيز الأولي الذي كان منصباً على غزة
- تعزيز دور روسيا المتواجدة في سوريا ومتحالفة مع إيران

الحل الدبلوماسي الدولي
(احتمالية متوسطة)

- احتمالية التوصل إلى حل دبلوماسي متوسطة في الأشهر القليلة القادمة
- إسرائيليا - تنامي فكرة أن الحل العسكري قد لا يكون قابلاً للتحقيق دون تكبُّد تكلفةٍ عالية
- اعتماد عودة حماس لقيادة غزة على:
  - شروط الحل الدبلوماسي
  - الديناميات السياسية الإقليمية وداخل الأراضي الفلسطينية
- نجاح الجهود الدبلوماسية الدولية للتوسط في اتفاق لوقف إطلاق النار بين "إسرائيل" وحماس
- صفوف حماس - اعتراف بمحدودية الدعم العسكري الخارجي والمعاناة الهائلة التي يجلبها الصراع على الفلسطينيين
- إمكانية تحقيق وقف إطلاق النار دون التوصل إلى حلٍ دبلوماسي شامل
- مفاوضات غير مباشرة تلعب فيها مصر وقطر الوساطة لتسهيل الحوار
- تدفق المساعدات الدولية على غزة لتبدأ فترة إعادة إعمارها وتأهيلها

أسباب Asbab.com

أما الأهداف العامة التي تسعى حماس لتحقيقها، فهي:

التصـدي للعمليـة العسـكريـة الإسرائيلية وإثبات أنـه ليس من الممكن »القضـاء على حماس« كما يستهـدف الاحتـلال. بغض النظر عـن تدمير البنيـة التحتية فـي القطـاع والتكلفة الإنسانية الباهظة، فإن هدف حماس الرئيسـي هو إفشـال أهداف العملية العسكرية الإسرائيلية، سـواء القضـاء على بنية المقاومـة الاستراتيجية، أو فـرض سـلطة سياسـية وأمنيـة تابعـة للاحتلال فـي غـزة، فضـلا عـن خطط تهجيـر السـكان. الدفـاع عـن المكتسـبات التـي تحققت، خاصـة الاحتفاظ بالأسرى، باعتبـار أن ذلـك سيتـوج النصـر العسـكري بانتصـار سياسـي. يظهـر واضحـا أن عنصـر المفاجـأة الـذي حازتـه حمـاس يضعهـا فـي موقـع أكثـر وضوحـا من حيث الأهداف؛ فقـد تحقق نصـر حمـاس العسـكري والأمني بالفعـل يـوم السـابع من أكتوبـر، والان هـي تتمتـع بميـزة الدفـاع التـي تجعل أهدافهـا محـددة حتى وإن كانت مكلفـة، بينما جيش الاحتلال يتحـرك بمزيـج من رد فعل مـا بعـد الصدمـة والحاجة للانتقام، وهو ما يجعله أكثـر ارتباكا من حيث الأهداف، بغض النظـر عـن تفوقه آلته العسـكرية وقدرتها التدميرية. فـي ضـوء هـذه الملامح العامـة، التـي مازالـت تتـرك مجالا كبيـرا لعـدم اليقيـن.

فـي ظـل حالة عدم اليقين المرتبط بعملية طوفان الأقصى التي ما زالت مستمرة ومتصاعدة، وغير متوقفة، وتتدحرج، فإنه لا يُمكن التنبؤ جزماً بكيفية نهاية الحرب على قطاع غزة، ومع هذا فإن هنالك مجموعة من السيناريوهات التي يُمكن توقعها وتعبر عنها خريطة الأفكار التالية:[1]

أولاً: احتواء الصراع ضمن طرفين (حماس وإسرائيل)[2]

وهـو أحـد السيناريوهات التي ما زالـت قائمة على الرغم من مرور ثلاثة أشهـرٍ على الحرب، وهو السيناريـو الذي تضغط الأطراف الدوليـة والإقليمية لتنفيذه دون توسع العمليات لتصبح حرباً إقليمية أو تشمـل انخـراط جبهاتٍ أخرى فـي القتال، وهو سيناريـو تعتمد فيه إسرائيل علـى عملياتها البرية لإضعاف قدرات حماس، دون القدرة على تحقيق الأهداف التي وضعتها بداية الحرب وهو القضاء على حماس، وهـو سيناريو بات متوقعاً، في ظل مقاومة كبيرة تقوم بها حماس ضد الغزو البري الإسرائيلي

(1) سيناريوهات طوفان الأقصى، مجلة أسباب، 2023/11، ص 2، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
file:///C:/Users/Smart%20PC/Downloads/%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF-9.pdf

(2) هذه السيناريوهات المدرجة مأخوذة من مجلة أسباب، مع تعديلات عليها بما يتناسب وتطورات الحالة الراهنة.

للقطـاع، حيث بـدا واضحاً عدم قدرة إسرائيل تحقيـق أهدافها الموضوعة بشـكل حاسم وإنما يُمكن تحقيقهـا جزئيـاً، خاصة وأنها تقود عمليات برية معقدة في مدن غـزة، تواجه بمقاومة واضحة، تُلحق بهـا خسائـر يومية، بحيث باتت العوامـل الداخلية الإسرائيلية، تضغط باتجـاه احتواء المواجهة ضمن الطرفيـن، خاصـةً وأنَّ حماس ما زالت تمتلك أوراق ضغط تتعلـق بالأسرى الإسرائيليين لديها، وتنامى ضغط الشارع الإسرائيلي للتوصل إلى اتفاق مع حماس يُفضي إلى تبادل أسرى بأي طريقة، يدعم هذا السيناريـو أيضـاً، صمود المواطنين في القطاع وفشل مشـروع التهجير رغم كل الظروف القاسية التي يُعانيهـا المواطنين، وطـول أمد الحرب دون أن تحقق إسرائيل انجازاً حقيقيـاً على الأرض أو تستطيع الوصـول إلـى نصر، وكذلك شعور حلفاء إسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الوقت أصبح ينفذ من تحت أرجل إسرائيل دون فائدة، وبالتالي أصبح موضوع الاحتواء أكثر بروزاً.

العوامل الدافعة Driving Factors	الشكوك Uncertainties
يظل الهدف الإستراتيجي لإسرائيل هو قصر الصراع على غزة.	المدى الفعلي لقدرة جيش الاحتلال على تدمير قدرات حماس العسكرية.
دعم الولايات المتحدة للأهداف الإسرائيلية، وللعملية العسكرية في غزة.	ردود الفعل واستراتيجيات الجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك حزب الله وإيران، وتأثرها بالانتصار الإسرائيلي.
المشاركة غير المباشرة أو المحدودة للجهات الفاعلة الإقليمية الخارجية، ستظل أقل من مستوى الحرب.	الوضع الإنساني في غزة وأثره على مستوى الدعم الدولي الذي يتلقاه كل جانب.
ضغوط الأطراف الإقليمية والدولية لمنع تمدد الحرب خارج غزة.	تطور الإستراتيجيات والتكتيكات العسكرية لطرفي الصراع، والتغيرات المحتملة في ديناميات القيادة الداخلية لديهما.
الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية ستظل غير فعالة لوقف الحرب.	موقف مصر واستعدادها لتسهيل عمليات التهجير المحتملة للسكان من غزة إلى سيناء.

ثانياً: توسع الحرب بشكلٍ إقليمي جزئي

هنالـك احتماليـة متزايدة لحدوث سيناريو من مثل هذا النوع، يتم مـن خلاله دخول أطراف أخرى فـي الصـراع بشكل أكثر وضوحـاً، وخاصة حزب الله، والجبهة اليمنية التي كانـت مؤثرة منذ الأسابيع الأولى للحرب، وتتزايد احتمالات وقوع مثل هذا السيناريو بعد عملية اغتيال القيادي في حماس صالح العـاروري فـي الضاحية الجنوبية في بيروت، مع تأكيدات حزب الله على أنّه سيرد على عملية الاغتيال ضمـن مـا يراه مناسباً، ورغبة بعض أطراف الحكومة الإسرائيلية وعلـى رأسها بنيامين نتنياهو توسيع

رقعـة الحـرب وإطالة أمدهـا بشكلٍ يضمن له خلـط الأوراق، في محاولةٍ للتخلص مـن قضايا الفساد التـي تُحيط به، وكذلـك عدم محاكمته، لكن هذا السيناريو محكوم بعوامل إضافية أخرى، حيث تُحاول الولايات المتحدة الأمريكية عدم انجرار الحرب إلى حربٍ إقليمية، وبناء تحالف يتصدى هو للضربات اليمنية دون تدخل إسرائيلي، بشكل يُفسح المجال أمام الاحتواء أكثر.

العوامل الدافعة Driving Factors	الشكوك Uncertainties
قدرة البنى التحتية للمقاومة والتي تمكنها من مواصلة استهداف المدن الإسرائيلية والتصدي للغزو البري في غزة، وبالتالي تصعيد مستوى الهجوم الإسرائيلي.	فعالية وتأثير الإستراتيجيات العسكرية للجيش الإسرائيلي في إدارة صراع متعدد الجبهات.
تنسيق الاشتباكات بالوكالة من قِبَلِ إيران لإظهار نفوذها، وذلك باستخدام شبكة حلفائها في المنطقة.	استدامة نموذج الحرب بالوكالة وإمكانية الاشتباكات العسكرية المباشرة بين الخصوم الأساسيين.
الانتشار العسكري للولايات المتحدة، وقدرتها على توجيه ضربات جوية إستراتيجية ضد وكلاء إيران.	تأثر وتأثير الديناميكيات الدبلوماسية والسياسية العالمية على مسار الصراع ونتائجه.
احتمال حدوث حسابات خاطئة أو تصعيد غير مقصود أو تحولات جذرية في مسار الصراع.	قدرة دول الإقليم على احتواء التصعيد والتوسط لوقف إطلاق النار.

التداعيات
مشهد صراع متعدد الأوجه، يتميز بمسارح عمليات متنوعة وعدد كبير من الجهات المشاركة الفاعلة.
اضطراب المشهد الجيوسياسي الإقليمي، بما يؤدي لتغير بعض التحالفات والحسابات الإستراتيجية.
تأثيرات بعيدة المدى على استقرار الشرق الأوسط، وآفاق السلام، ومسار تطبيع العلاقات مع الاحتلال.
مراجعة محتملة لعلاقات دول بالمنطقة مع الأطراف الدولية، وتضرر مكانة الغرب عربيا وإسلاميا.
تأثير على أسواق وأسعار الطاقة، وارتفاع مخاطر ممرات الشحن البحري الدولية في المنطقة.

ثالثاً: حرب إقليمية واسعة النطاق

وهـذا الاحتمـال يعني تصاعد الامور إلى حـرب إقليمية واسعة النطـاق وشاملة، وحدوث حالة من عدم الاستقرار في المنطقة بأكملها، يشمل تدخلاً إيرانياً في مجريات الصراع القائم، مع وكلاء إيران نفسهـا، وحـدوث هجمات غير محسوبـة من كلا الأطراف، وهـذا ما يعن يتدهوراً كامـلاً في البيئات الإقليميـة علـى المدى الطويل، ولكن احتمالات هـذا السيناريو تبقى ضعيفـة، لأسباب يمكن توضيحا حسب التالي:

العوامل الدافعة Driving Factors	الشكوك Uncertainties
تزايد الضغوط العسكرية على حلفاء إيران في المنطقة بما يجعلها بحاجة للتحرك للدفاع عن نفوذها.	نتائج التفاعلات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وروسيا فيما يتعلق بالصراع.
الدعم العسكري والدبلوماسي الأمريكي الثابت لإسرائيل.	ظهور تحالفات أو دعم غير متوقع لأطراف الصراع.
القرارات التكتيكية والاستراتيجية التي تتخذها حماس وحزب الله، ومستوى التنسيق بينهما.	حدود الرد العسكري الأمريكي على تصاعد هجمات وكلاء إيران في المنطقة.
الاستنفار العسكري في "إسرائيل" واستعداد جيش الاحتلال للرد على الهجمات من عدة جبهات.	السيطرة على مواقع استراتيجية مثل مضيقي هرمز وباب المندب.
تدخل إيران العسكري المباشر، بما في ذلك نشر القوات والأصول العسكرية للحرس الثوري.	الخطوات التي ستتخذها الأمم المتحدة أو الأطراف الإقليمية استجابة للصراع.

التداعيات	أزمة إنسانية واسعة النطاق تشمل النزوح وتدمير البنية التحتية في المناطق المعنية.
	تأثيرات مباشرة على إمدادات النفط عالميا قد ترفع الأسعار إلى 150 دولاراً للبرميل، بما يهدد بركود عالمي.
	إعادة تشكيل العلاقات والتحالفات الدبلوماسية والعسكرية الإقليمية والعالمية نتيجةً للصراع.
	احتمالية صعود جماعات مسلحة وأيديولوجيات متشددة من رحم الصراع.
	ستكون الصين بصورة خاصة مدعوة لدور دبلوماسي واسع نظرا لعلاقاتها مع إيران ودول المنطقة، وحاجتها لاحتواء الحرب التي تؤثر على مصالح بكين الاقتصادية العالمية.

رابعاً: وقف الحرب بقرارات دبلوماسية دولية

وهذا القرار قد تقود له جهود دبلوماسية تعمل عليها الأطراف الوسيطة مثل قطر ومصر، بالتعاون مـع الولايـات المتحدة الأمريكية، ويُمكن أن يكون هـذا السيناريو وتوقعاته متوسطة الحدوث، إذا ما لم تستطع إسرائيل تحقيق أي إنجاز وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على نفاذ الوقت اللازم للحرب، واقتـراب موعد انتخاباتها الداخلية، ومن ثـم الضغط بشكل حقيقي على إسرائيل لوقف الحرب بقرار دبلوماسي، أو جهود دبلوماسية.

العوامل الدافعة Driving Factors	الشكوك Uncertainties
عدم تحقيق إسرائيل لنصر عسكري حاسم، ما سيدفع حكومة الاحتلال إلى إعادة النظر في إمكانية التوصل لحل دبلوماسي.	مدى استمرار وقف إطلاق النار بما يكفي للسماح بإجراء مفاوضات دبلوماسية هادفة.
تغير موقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من خلال الابتعاد عن الدعم غير المشروط لإسرائيل والاتجاه إلى نهج أكثر توازناً لحل الصراع.	مدى الاعتراف بحماس كممثل شرعي في المفاوضات، والتخلي عن هدف التخلص منها.
مشاركة فعالة لمصر وقطر في الوساطة، مع استغلال دورهما وعلاقاتهما بالأطراف المعنية.	الخلافات الداخلية الإسرائيلية، وتأثير عملية الحل الدبلوماسي على استقرار حكومة نتنياهو.
قد يلعب حل أزمة الرهائن دور العامل المحفز، ما سيبني الزخم من أجل عقد مفاوضات أوسع.	مشاركة الفصائل الفلسطينية الأخرى في المفاوضات، والتباينات حول مستقبل حكم غزة بعد الحل.
سيمثل الوضع الإنساني المأساوي في غزة عاملاً مقنعاً للدفع من أجل التدخل الدولي والضغط للوصول إلى حل.	دور وتأثير الأطراف الإقليمية مثل إيران ومصر والسعودية وقطر في تشكيل نتائج العملية الدبلوماسية.

التداعيات

قد يمهد وقف إطلاق النار المحتمل الطريق إلى عملية سلام أكثر استدامة، بعد أن ظهرت الحاجة للتعاطي مع القضية الفلسطينية نفسها وعدم إمكانية تقدم السلام في المنطقة مع تجاهلها.

إعادة إعمار وإعادة تأهيل غزة، ما سيؤدي إلى تحسين تدريجي لظروف المعيشة.

إعادة تقييم المواقف والسياسات الدولية تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

إعادة تشكيل محتملة للمشهد السياسي داخل "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية، ما سيؤثر على القيادة والسياسات المستقبلية.

تغيير الترتيبات والاعتبارات الأمنية، بما في ذلك احتمالية نشر قوات حفظ سلام أو آليات رقابة دولية.

المصادر والمراجع

- أي نيوز 24، I news 24، «شهر على 7 أكتوبر: الحرب في أرقام»، لمزيدٍ من المعلومات، أُنظر الرابط:
https://www.i24news.tv/ar/ %D8 %A3 %D8 %AE %D8 %A8 %D8 %A7 %D8 %B1/ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AD %D8 %B1 %D8 %A8- %D9 %81 %D9 %8A
- «عمليـة طوفان الأقصى: انهيـار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة»، المركز العربـي للدراسات والأبحاث، وحدة الدراسات السياسية، 2023
- أسامة حمدان، «طوفان الأقصى: انكشاف المشهد في السياسة والميدان والاستراتيجيا، فلسطين ما بعد العدوان على غزة»، بيروت، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط التالي:
https://apa-inter.com/post.php?id=7132
- إيمان زهران، أبعاد وارتدادات التحولات الاستراتيجية ل«طوفان الأقصى»، مجلة السياسة الدولية، 2023/10/11، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/19704.aspx
- منشورات صحيفة هآرتس العبرية في تقاريرها من خلال الرابط التالي:
https://alqaheranews.net/news/54502/ %D9 %87 %D8 %A2 %D8 %B1 %D8 %AA %D8 %B3- %D9 %85 %D9 %82 %D8 %AA %D9 %84- %D9
- جـورج أنطون، «توظيف الرد والتخيل في الخطاب الإسرائيلي للرد على عملية طوفان الأقصى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023/10/21، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654455
- ماجد كيالي، «تحولات إسرائيل في عالم متغير»، ص 62
- دعم أمريكي غير مسبوق لتمويل عدوان الاحتلال على غزة، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط التالي:
https://arabi21.com/story/1556883/ %D8 %AF %D8 %B9 %D9 %85-
- محمد خيال، طوفان الوعي وفشل التغريبة الثانية، أنظر الرابط:
https://ourouba22.com/article/1288- %D8 %B7 %D9 %88 %D9 %81 %D8 %A7 %D9 %86- %D8 %A7 %D9 %
- طه العاني، طوفان الأقصى وإعادة ضبط نظرة المجتمعات الغربية، نون بوست، 2023/11/24، أنظر الرابط:
https://www.noonpost.com/182516/
- مهـاب عـادل، طوفان الأقصى والتداعيات المحتملة على مستقبل الحكومـة الإسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات، لمزيدٍ من المعلومات، أنظر الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/21017.aspx
- وائل الهرش، طوفان الأقصى، معادلة التغيير الشاملة، أنظر الرابط:
https://www.ppp.ps/ar__page.php?id=1a51cc4y27598020Y1a51cc4

- حرب غزة، فلسطين والفاتورة الاقتصادية، وكالة الأناضول، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:

https://www.aa.com.tr/ar/ %D8 %A5 %D8 %B3 %D8 %B1 %D8 %A7 %D8 %A6 %D9 %8A %D9 %84/ %D8 %B4 %D9 %87 %D8 %B1- %D8 %B9

- تحطم نظرية الامن الإسرائيلي في عملية طوفان الأقصى، مجلة أسباب، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:

https://www.asbab.com/ %d9 %86 %d8 %b8 %d8 %b1 %d9 %8a %d8 %a9

- سيناريوهات طوفان الأقصى، مجلة أسباب، 2023/11، ص 2، لمزيد من المعلومات، أنظر الرابط:

file:///C:/Users/Smart %204 %20PC/Downloads/ %D8 %B3 %D9 %8A %D9 %86 %D8 %A7 %D8 %B1 %D9 %8A %D9 %88 %D9 %87 %D8 %A7 %D8 %AA- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B9 %D8 %AF %D8 %AF-9.pdf

فلســطـين

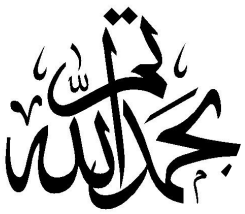
تم بحمد الله

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

İZ Sabahattin Zaim
İstanbul Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* **خدمات النادي:**

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021